سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 751 – الأحد 12 تموز/ يوليو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

كيف تحل سوريا عقدة سداد قروض بنك الاستثمار الأوروبي؟

14

عام بعد الأحداث

السويداء.. الملف العالق

ملف خاص

تجمع عناصر من قوات الأمن خلال تبادل محتجزين بين الحكومة السورية ومقاتلين محليين من السويداء على مشارف السويداء – 26 شباط 2026 (AFP)

أخبار سوريا 02

انفتاح فرنسي على سوريا الجديدة ومصالح متبادلة

أخبار سوريا 03

تفجيرات دمشق.. توقيت حساس يختبر قدرات الدولة

شؤون محلية 04

عقبات تواجه تسويق وتصدير المنتجات الزراعية السورية

شؤون محلية 07

نازحون من رأس العين: مستمرون في الاحتجاجات حتى العودة

ثقافة وفن 16

ناهد الحلبي: الدراما لا تعيش على الماضي.. والنص أكبر التحديات

رياضة 18

طريق صعب لسلة سوريا نحو كأس العالم

أسعار الذهب تغير عادات الزواج في الحسكة

لم تعد عرائس محافظة الحسكة يدخلن الحياة الزوجية محمّلات بقطع الذهب كما كان شائعًا خلال السنوات الماضية، إذ فرض الارتفاع الكبير في أسعار الذهب واقعًا جديدًا على سوق المصاغ في الجزيرة السورية، ما دفع كثيرًا من العائلات إلى تقليص كميات الذهب المقدمة للعروس إلى الحد الأدنى، والاكتفاء غالبًا بمحبس الزواج، بعد أن كانت الأساور والخواتم والأقراط وغيرها من القطع جزءًا أساسيًا من تجهيزات العرائس....

15

صفحة جديدة من العلاقات بين دمشق وباريس

انفتاح فرنسي على سوريا الجديدة ومصالح متبادلة

عنب بلدي – ركان الخضر

تطرح زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى دمشق في 6 و7 من تموز الحالي، أسئلة حول أبعادها ومدلولاتها وأهداف فرنسا من توطيد علاقاتها مع سوريا.

بالمقابل، تبرز استفسارات حول المصلحة السورية في الانفتاح على باريس في ظل المرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد، خاصة وأن الزيارة تعد الأولى لرئيس دولة غربية إلى سوريا منذ سقوط نظام الأسد أواخر عام 2024، والأولى لرئيس فرنسي منذ آخر زيارة أجراها الرئيس الأسبق، نيكولا ساركوزي، في 2009.

الأهداف الفرنسية من الزيارة

وصفت الصحافة الفرنسية الزيارة بأنها تحمل طابعًا دبلوماسيًا واقتصاديًا، واعتبرتها "تاريخية"، فيما أبدى جزء منها مخاوف حيال العلاقة الجديدة مع دمشق، والأثر على التحالف مع الكرد، مذكّرًا بتاريخ من يحكم سوريا اليوم.

الرئيس ماكرون أكد جاهزية بلاده لبناء الثقة مع سوريا في مجالات عدة بينها الطاقة والقطاع المصرفي، متوهّمًا إلى أن التحديات الكبيرة أمام الجانب السوري لا تلغي الفرص للشراكة بين الطرفين.

وأوضح أن زيارته إلى دمشق "تؤكد التزام فرنسا بالوقوف إلى جانب الشعب السوري من أجل سوريا ذات سيادة موحدة بتعدديتها وتنعم بالسلام مع جيرانها".

الصحفي والباحث السوري صبحي فرنجية، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن فرنسا ترى التحول السوري خطوة بالغة الأهمية على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بعد انتقال دمشق إلى المظلة العربية البعيدة عن المحور الإيراني، وما رافقه من انفتاح سوري على الغرب.

وأضاف فرنجية أن الانتقال الكبير في توجه السياسة السورية، دفع باريس لتتويج الانفتاح على دمشق بزيارة الرئيس الفرنسي، مشيرًا إلى أن فرنسا تريد بناء علاقات متينة مع سوريا الجديدة، خاصة أنها لطالما كانت أحد أهم بلاد الاستثمار الفرنسي على مستوى مشاريع الطاقة والبنية التحتية.

وأوضح أن الوفود التي رافقت ماكرون تُظهر بوضوح توجهات فرنسا نحو سوريا، من خلال بناء علاقات جيوسياسية جديدة وعلاقات اقتصادية واستثمارية.

من جانبه، قال الباحث في العلاقات الدولية الدكتور محمد اليمني، في حديث إلى عنب بلدي، إن باريس تسعى إلى استعادة دورها التقليدي في الشرق الأوسط، خاصة بعد تراجع حضورها خلال السنوات الأخيرة لصالح قوى إقليمية ودولية أخرى، مبيّنًا أن فرنسا تدرك أن أي ترتيبات مستقبلية تخص سوريا لن تكون مكتملة دون مشاركة أوروبية فاعلة، ولذلك تحاول العودة إلى المشهد السوري عبر بوابة الحوار السياسي والتعاون الأمني.

ونوه اليمني إلى أن فرنسا تنظر إلى سوريا باعتبارها إحدى الساحات الرئيسة المرتبطة بملف الإرهاب الدولي الذي كان لها تأثير مباشر على الأمن الأوروبي، سواء من خلال المقاتلين الأجانب أو الشبكات العابرة للحدود، ومن ثم فإن تعزيز التعاون مع دمشق في هذا الملف يخدم المصالح الأمنية الفرنسية بشكل مباشر.

كما أن فرنسا تدرك، وفق اليمني، أن مرحلة إعادة الإعمار في سوريا ستفتح فرصًا كبيرة أمام الشركات الأوروبية، ولذلك فإن الحضور السياسي المبكر يمنح باريس موقعًا أفضل للمشاركة في أي مشاريع مستقبلية، إضافة إلى الهدف الفرنسي المتمثل في تعزيز حضورها الدبلوماسي داخل الاتحاد الأوروبي من خلال قيادة مقاربة جديدة تجاه سوريا، في ظل تزايد الأصوات الأوروبية التي ترى أن سياسة العزلة الكاملة لم تحقق النتائج المرجوة، وأن الانخراط المشروط قد يكون أكثر فاعلية.

الاستفادة السورية من زيارة ماكرون

الرئيس السوري، أحمد الشرع، قال خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الفرنسي، إن لقاء الجانبين يمثل علامة تاريخية فارقة، وتتوّج الزيارة مسارًا من العمل المشترك الهادئ والعميق.

وأضاف الشرع أن سوريا تفتح أبوابها اليوم بشراكة متكافئة وجسر تواصل حيوي لا غنى عنه بين الشرق والغرب، كما تواصل المضي بإيجابية في استكمال مسار الاندماج الوطني.

وأشار إلى أن سوريا وفرنسا تؤسسان شراكة تبنى على المشاريع الملموسة التي تخدم الشعبين، لافتًا إلى أن النقاشات أثمرت عن رزمة استراتيجية من الاتفاقيات والعقود مع كبرى الشركات الفرنسية.

الباحث محمد اليمني، يرى أن زيارة ماكرون إلى سوريا تمنح دمشق زخمًا سياسيًا مهمًا يعزز انفتاح المجتمع الدولي عليها، ويفتح الباب أمام توسيع العلاقات مع عدد من الدول الأوروبية، كما أنها تساعد في تحسين فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري مستقبلًا، سواء عبر الشركات الفرنسية أو من خلال تشجيع مؤسسات التمويل الأوروبية على دراسة إمكانية دعم مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وبيّن اليمني أن حضور ماكرون إلى دمشق يمثل فرصة لتعزيز فرص التنسيق الأمني والاستخباراتي، وهو ما ينعكس على جهود مكافحة الإرهاب وضبط الحدود والحد من نشاط التنظيمات المسلحة، إضافة إلى أن أي تقارب فرنسي- سوري قد يشجع دولًا أوروبية أخرى على إعادة تقييم سياساتها تجاه دمشق، وهو ما قد يسهم تدريجيًا في تخفيف العزلة السياسية التي فرضت على سوريا خلال السنوات الماضية.

الباحث صبحي فرنجية يعتقد أن فرنسا، إضافة إلى ألمانيا، تعدان من الدول ذات التأثير الكبير داخل الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل دخول فرنسا السياسي والاقتصادي إلى الساحة السورية دافعًا لتشجيع كثير من دول الاتحاد للتحرك بسرعة أكبر نحو إعادة العلاقات مع سوريا الجديدة وبناء توازنات سياسية واقتصادية كبيرة في المنطقة.

وأوضح فرنجية أن تطوير العلاقات مع الحكومات الأوروبية يتوافق مع النهج السوري الجديد المتمثل في الانفتاح السياسي والتشجيع الاستثماري الذي يعود على سوريا وشعبها بالفائدة الاقتصادية، وإنهاء حالة العزلة السياسية مع الغرب، ما يعني تسارع التعافي السوري بعد سنوات الحرب الماضية.

ونوه إلى أن تقوية العلاقات السورية مع فرنسا وأوروبا ستسهم في التأسيس لتعاون اقتصادي أمني، مشيرًا إلى أن دول الاتحاد الأوروبي الكبرى جزء من التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية"، الأمر الذي سيمنح سوريا والتحالف دفعة قوية على مستوى التعاون الأمني في مواجهة إرهاب التنظيم العابر للقارات.

كما أن التعاون الأمني مع سوريا التي تخوض حربًا كبيرة ضد تجارة وتهريب المخدرات، يعني بالضرورة فائدة للغرب، بعدما حول "حزب الله" اللبناني والميليشيات الإيرانية ونظام الأسد سوريا إلى مصنع للمخدرات ومصدر لها لكل أنحاء العالم، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

التأكيد على وحدة الأراضي السورية

قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إن فرنسا ملتزمة بسوريا حرة وذات سيادة وموحدة على جميع أراضيها، مضيفًا أن دولة القانون وحدها التي تسمح ببناء سوريا جديدة.

وشدد ماكرون على ضرورة سيطرة الدولة السورية على كل أراضيها، مطالبًا بانسحاب كل من يحتل الأراضي السورية، ومؤكدًا أنها دولة مستقلة وذات سيادة.

الباحث محمد اليمني أوضح أن تأكيد ماكرون على وحدة الأراضي السورية يمثل استثمارًا مهمًا لدمشق في تعزيز الخطاب الدبلوماسي السوري داخل الأمم المتحدة والمحافل الدولية، مشيرًا إلى أن الموقف الفرنسي قد يدعم الجهود الرامية إلى استعادة السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة عبر الوسائل السياسية والحوار الوطني، بما يحد من احتمالات التقسيم أو استمرار حالة الانقسام الجغرافي.

ورغم الإيجابيات السابقة، فإن تأثير هذا الموقف على الوقائع الميدانية، وفق اليمني، سيظل مرتبطًا بعوامل عديدة، من بينها مواقف القوى الدولية والإقليمية الأخرى وتعقيدات المشهد العسكري واستمرار وجود قوات أجنبية في بعض المناطق، فضلًا عن طبيعة التفاهمات الدولية المرتبطة بالملف السوري.

وبيّن اليمني أن الدعم السياسي الفرنسي يمثل خطوة مهمة، لكنه لا يكفي وحده لإحداث تغيير جذري على الأرض ما لم يتحول إلى مواقف دولية أوسع وإجراءات عملية.

من جهته، يعتقد الباحث صبحي فرنجية أن فرنسا والمجتمع الدولي بشكل عام ينظرون إلى سوريا كدولة واحدة، نظرًا إلى أن تقسيم سوريا ليس في مصلحة أحد، بل يمكن النظر إليه على أنه تهديد للرؤية الدولية لمستقبل البلاد كممر حيوي للطاقة والتجارة، ومن هنا جاء توضيح ماكرون على أنه تأكيد فرنسي على هذه الرؤية الدولية والإقليمية.

قدرة باريس على وقف الانتهاكات الإسرائيلية

أدان الشرع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة التي تقوض أمن المنطقة بأسرها، مؤكدًا ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في جنوبي سوريا.

وقال إن نقاشات الجانبين السوري والفرنسي تطرقت إلى هذه الانتهاكات المستمرة، في ظل الموقف السوري الثابت الذي يرى أن أساس الاستقرار الحقيقي يفرض التزامًا دوليًا بإلزام إسرائيل بالعودة إلى اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، والانسحاب الكامل من المناطق التي احتلتها بعد 8 من كانون الأول 2024.

مطالبة الشرع بإلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي السورية بحضور ماكرون، تطرح أسئلة حول الدور الذي يمكن لباريس أن تلعبه في هذا المجال، ومدى قدرتها على تغيير الوقائع على الأرض.

يرى الباحث صبحي فرنجية أن فرنسا يمكن أن تلعب دورًا وسيطًا إلى جانب الولايات المتحدة، من خلال استغلال علاقاتها مع إسرائيل، كما أن زيادة عدد الدول التي تدعم سوريا الموحدة وترى في السلوك الإسرائيلي تقويضًا لأمن دمشق وسلامة أراضيها، تصب في مصلحة سوريا، لأن ذلك يزيد الضغط على إسرائيل للوصول إلى اتفاق أمني ينهي هذه التحركات الإسرائيلية ويسمح لسوريا بتسريع خطواتها في سياق تعزيز الاستقرار والأمن والتعافي الاقتصادي.

بينما يعتقد الباحث محمد اليمني أن فرنسا يمكن أن تلعب دورًا دبلوماسيًا عبر دعم تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة سوريا ووحدة أراضيها، والمطالبة بوقف أي انتهاكات تمس القانون الدولي، كما تستطيع الدفع نحو تفعيل دور الأمم المتحدة ورفع مستوى الرقابة الدولية على أي خروقات قد تشهدها المنطقة، والعمل على تعزيز دور قوات حفظ السلام الأممية.

كما يمكن أن تستخدم فرنسا، بحسب اليمني، علاقاتها مع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين لتشجيع مسارات التهدئة ومنع أي تصعيد قد يؤدي إلى توسيع دائرة الصراع في الجنوب السوري، مع الإشارة إلى أن القدرة الفرنسية على إلزام إسرائيل بالانسحاب تبقى محدودة، لأن هذا الملف يرتبط بتوازنات دولية معقدة وبالموقف الأمريكي وبالاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، فضلًا عن طبيعة الصراع الإقليمي الأوسع.

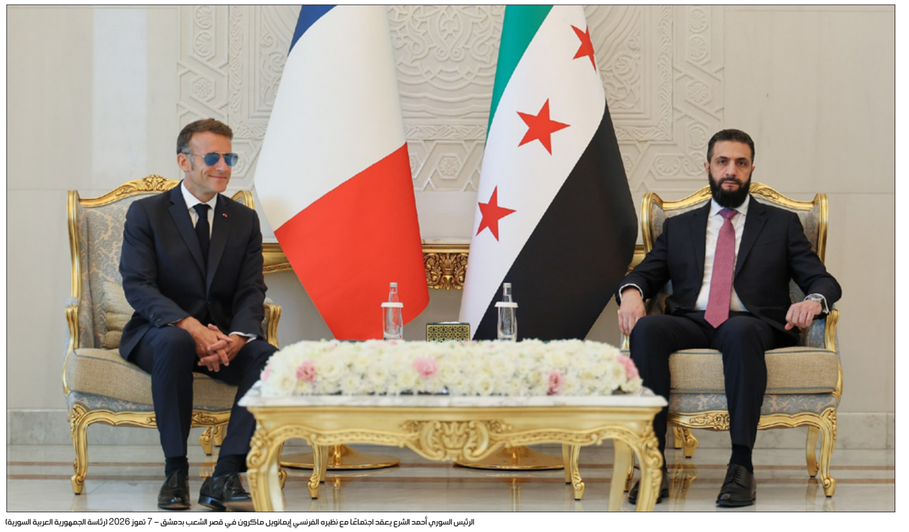

الرئيس السوري أحمد الشرع يعقد اجتماعًا مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون في قصر الشعب بدمشق – 7 تموز 2026 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

خبراء يحللون الأثر السياسي والاقتصادي

تفجيرات دمشق.. توقيت حساس يختبر قدرات الدولة

عنب بلدي – يزن قر

أعادت التفجيرات التي شهدتها العاصمة السورية دمشق خلال أيام متقاربة الملف الأمني إلى واجهة الاهتمام مجددًا، بعدما جاءت في توقيت حساس تشهده البلاد على المستويين الداخلي والخارجي، وأثارت تساؤلات حول طبيعة التهديدات الأمنية الراهنة، وقدرة الأجهزة المختصة على احتوائها ومنع تكرارها.

في غضون أقل من أسبوع، شهدت دمشق حادثتين منفصلتين، الأولى تمثلت بانفجار عبوة ناسفة استهدف مقهى "المشيرية" بشارع النصر، في 2 من تموز الحالي، وأسفر عن مقتل وإصابة عشرات الأشخاص، قبل أن تهتز العاصمة مجددًا، في 7 من الشهر نفسه، بانفجار عبوتين ناسفتين في محيط فندق "فورسيزونز" ومنطقة الحلبوني، بالتزامن مع الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى سوريا، ما منح الحادثة أبعادًا أمنية وسياسية لافتة.

قوى الأمن الداخلي تفرض طوقًا أمنيًا بعد انفجار عبوتين ناسفتين بحاليتي الصنع في العاصمة دمشق – 7 تموز 2026 (عنب بلدي)

وأعلنت السلطات السورية آنذاك أن العبوتين انفجرتا في أثناء محاولة الوحدات المختصة تفكيكهما، مؤكدة أن موقعهما كان خارج النطاق الأمني المخصص لمقر إقامة الرئيس الفرنسي، وأن الزيارة استمرت وفق برنامجها المقرر.

وفي وقت أثار فيه توقيت التفجيرين ومكانهما تساؤلات حول الرسائل التي حملتها العملية والجهات التي قد تكون سعت إلى التأثير في المشهد الأمني والسياسي، كشفت التحقيقات لاحقًا عن تطورات جديدة، فقد أعلن قائد الأمن الداخلي في ريف دمشق، العميد أحمد الدلاتي، إلقاء القبض على كامل أفراد الخلية المتورطة في تفجيرات 7 من تموز.

وقال إن التحقيقات أظهرت تبعية الخلية لتنظيم "الدولة الإسلامية"، وإن العملية الأمنية نُفذت بشكل متزامن في عدة مناطق بدمشق وريفها بعد تتبع منفذي الهجوم عبر التسجيلات وكاميرات المراقبة، ما قاد إلى تفكيك الخلية بالكامل.

ورغم إعلان السلطات هوية الجهة التي تقول إنها تقف وراء التفجيرين، لا تزال العملية تثير تساؤلات أوسع بشأن قدرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على تنفيذ هجمات داخل العاصمة، ودلالات اختيار التوقيت والمكان، وانعكاسات هذه التطورات على الوضع الأمني الداخلي وصورة سوريا أمام المجتمع الدولي، في وقت تشهد فيه البلاد حراكًا دبلوماسيًا متزايدًا.

اختبار الجاهزية الأمنية

رغم إعلان السلطات السورية تفكيك الخلية المتورطة في تفجيرات دمشق وانتمائها إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، لا تزال الحادثتان تثيران تساؤلات بشأن مستوى التهديدات الأمنية في العاصمة، وقدرة الأجهزة المختصة على منع تكرارها، وانعكاساتها على شعور المواطنين بالأمان، وجهود تثبيت الاستقرار، إضافة إلى تأثيرها المحتمل في مناخ الاستثمار.

يرى الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد) لورانس الشمالي، أن التهديدات الأمنية في سوريا لم تتوقف خلال المرحلة الماضية، سواء في الجنوب أو الشرق السوري، إلا أن التطور اللافت يتمثل في انتقال بعض مظاهر هذا التهديد إلى قلب العاصمة دمشق.

وقال الشمالي لعنب بلدي، إن طبيعة التفجيرين وقوة العبوات المستخدمة لا توحيان بأن الجهة المنفذة تمتلك خبرة كبيرة في تصنيع المتفجرات، معتبرًا أن الهدف لم يكن إحداث أكبر قدر من الخسائر البشرية، بقدر ما تمثل في توجيه ضربة إلى حالة الاستقرار وإثارة القلق داخل العاصمة.

وفي تقييمه للأداء الأمني، أوضح الباحث أن التفجير الذي وقع قرب وزارة السياحة لا يمكن اعتباره خرقًا للطوق الأمني المفروض لتأمين زيارة الرئيس الفرنسي، إلى جانب احتمال أن يكون الهدف الأساسي هو استهداف الوفد الفرنسي نفسه، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن الأجهزة الأمنية السورية تحتاج إلى تعزيز قدراتها في مجال الرد الاستباقي، موضحًا أن احتواء التهديد بعد وقوعه لا يكفي، إذ تعتمد الأجهزة الأمنية في الدول المتقدمة على منع الهجمات قبل تنفيذها.

> الأجهزة الأمنية السورية تحتاج إلى تعزيز قدراتها في مجال الرد الاستباقي. احتواء التهديد بعد وقوعه لا يكفي، إذ تعتمد الأجهزة الأمنية في الدول المتقدمة على منع الهجمات قبل تنفيذها.
>
> لورانس الشمالي
> باحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد)

انعكاسات أمنية واقتصادية محتملة

بشأن تداعيات التفجيرات على الوضع الداخلي، قال الشمالي إن مفهوم الأمن واسع ويصعب تحقيقه بصورة كاملة حتى في الدول المتقدمة، إلا أن من الطبيعي أن تتراجع مستويات الشعور بالأمان لدى السكان في بيئة تتعرض لمحاولات متكررة تستهدف زعزعة استقرارها.

وتوقع الباحث أن تدفع هذه التطورات السلطات إلى تعزيز إجراءاتها الأمنية، مشيرًا إلى أن الأجهزة الأمنية تعمل منذ إعادة هيكلتها على تطوير أدواتها ورفع كفاءتها بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة، مرجحًا إطلاق عمليات أمنية جديدة تستهدف بؤر التهديد في دمشق وريفها خلال المرحلة المقبلة.

وفيما يتعلق بالاستقرار العام، اعتبر الشمالي أن هذه التفجيرات لن تترك أثرًا كبيرًا على الاستقرار السياسي، لأنها لا تحمل طابعًا جماعيًا أو مطالب سياسية، لافتًا إلى أن تأثيرها كان سيكون مختلفًا لو استهدفت شخصيات سياسية أو رموزًا دينية.

ورغم ذلك، حذر من التداعيات الاقتصادية لتكرار مثل هذه الحوادث، موضحًا أن رأس المال يبحث دائمًا عن بيئة مستقرة تحافظ على الأصول وتضمن استدامة الاستثمار.

وأضاف أن استمرار الاعتداءات، خاصة إذا طالت مناطق حيوية، قد ينعكس سلبًا على حركة الاستثمار وثقة المستثمرين، فضلًا عن تأثيره في حركة المدنيين داخل البلاد.

من المستفيد؟

لا تقتصر قراءة التفجيرات على الجهة المنفذة فقط، بل تمتد إلى البحث في السياق السياسي والأمني المحيط بها، والجهات التي قد تحقق مكاسب من نتائجها، خصوصًا في ظل توقيت العملية ومكان تنفيذها داخل العاصمة دمشق.

يرى الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية الدكتور عبد الرحمن الحاج، أن هناك أكثر من طرف يمكن أن يستفيد من التفجيرين اللذين شهدهما وسط دمشق، إلا أن الاستفادة من نتائج العملية لا تعني بالضرورة الوقوف خلف تنفيذها.

وقال الحاج، في حديث إلى عنب بلدي، إن أبرز الجهات التي تحقق مكاسب من هذه التفجيرات تشمل فلول النظام السابق، وتنظيم "الدولة الإسلامية"، و"الشبيبة الثورية" التابعة لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، إضافة إلى إسرائيل، و"حزب الله"، وميليشيا الشيخ حكمت الهجري، بحسب وصفه.

وأضاف أن القاسم المشترك بين هذه الأطراف هو الاستفادة من زعزعة استقرار السلطة الجديدة، وعرقلة مسار العدالة الانتقالية، وإثارة مخاوف المستثمرين، فضلًا عن إضعاف ثقة المجتمع الدولي بقدرة القيادة السورية على فرض الاستقرار.

توقيت التفجيرات يحمل رسائل سياسية

اعتبر الحاج أن توقيت التفجيرين، بالتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى دمشق، يحمل دلالات سياسية واضحة، إذ يعكس محاولة لإيصال رسالة إلى المجتمع الدولي، وفي مقدمته فرنسا، مفادها أن سوريا لا تزال غير آمنة، وأن الظروف الأمنية لا تسمح بتطبيع العلاقات أو تكثيف الانفتاح الدبلوماسي.

وأضاف أن هذا النوع من الرسائل يتقاطع مع مصالح عدد من الأطراف التي تراهن على استمرار الضغوط الدولية على دمشق.

وفيما يتعلق بالجماعات التي تضم مقاتلين فرنسيين، مثل "جماعة الغرباء"، استبعد الحاج أي دور لها في هذه التفجيرات، مؤكدًا أن وجودها يقتصر على مناطق حدودية بعيدة، ولا تمتلك القدرة على الوصول إلى دمشق أو تنفيذ عمليات فيها.

وأضاف أن هذه الجماعات معروفة للأجهزة الأمنية، كما أنها تمتلك خبرة كبيرة في تصنيع العبوات الناسفة، الأمر الذي يجعل استخدام عبوات بدائية في مثل هذه العملية لا ينسجم مع أسلوبها، ويعزز فرضية عدم ضلوعها فيها.

التفجيرات لا تعطل الانفتاح الدبلوماسي

أثارت التفجيرات الأخيرة تساؤلات حول تأثيرها المحتمل على مسار الانفتاح الدبلوماسي مع سوريا، في ظل توقيتها المتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى دمشق، وما إذا كانت هذه الحوادث قد تعيد حسابات الدول الراغبة بتوسيع علاقاتها مع الحكومة السورية، أو تبقى ضمن إطار التحديات الأمنية التي يمكن احتواؤها.

اعتبر الأكاديمي والباحث في العلاقات الدولية يمان زياد، أن التفجيرات الأخيرة لن تُحدث تحولًا كبيرًا في صورة سوريا أمام المجتمع الدولي، معتبرًا أن الحكومة السورية حققت خلال العام ونصف الماضي تقدمًا في إعادة بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية، وهو ما انعكس في استمرار الزيارات الدولية رغم التطورات الأمنية.

وقال زياد، في حديث إلى عنب بلدي، إن استمرار زيارة الرئيس الفرنسي إلى دمشق بعد التفجيرين، إلى جانب وصول وفد من لجنة التحقيق الدولية المستقلة في اليوم التالي، يشير إلى أن هذه الحوادث لم تنجح في تعطيل مسار التواصل الدولي مع سوريا.

وأضاف أن التفجيرات قد تدفع الوفود الأجنبية إلى إجراء مراجعات أمنية وتشديد تدابير الحماية، إلا أنها لن توقف مسار الانفتاح الدبلوماسي، لأن هذا المسار تحكمه اعتبارات سياسية واقتصادية أوسع من الحوادث الأمنية المنفردة.

وبحسب رأيه، فإن استمرار زيارة ماكرون رغم التفجيرات يعث برسالة مفادها أن التواصل مع دمشق لم يعد هشًا كما كان في السابق، وإن كانت بعض الدول قد تتجه إلى تباطؤ إجرائي أو تعزيز إجراءاتها الأمنية.

> إن فشل التفجير في تعطيل الزيارة، أضعف الرسالة التي سعت الجهة المنفذة إلى إيصالها، وعزز في المقابل صورة الدولة، كما عزز الانطباع لدى المجتمع الدولي بوجود أطراف متضررة من استقرار سوريا وانفتاحها الخارجي.
>
> يمان زياد
> أكاديمي وباحث في العلاقات الدولية

الحذر الأمني قد ينعكس على الاستثمار

حول مستقبل الحضور الدبلوماسي، أوضح زياد أن الدول ستصبح أكثر حذرًا فيما يتعلق بإجراءات الحماية وتأمين وفودها، لكن ذلك لن يمنعها بالضرورة من إرسال بعثات رسمية، لافتًا إلى أن العمل الدبلوماسي يجري غالبًا في بيئات معقدة أمنيًا وسياسيًا، وليس فقط في الدول التي تتمتع باستقرار كامل.

أما على الصعيد الاقتصادي، فيرى أن التفجيرات تمثل مؤشرًا سلبيًا بالنسبة للمستثمرين، ولا سيما في القطاعات التي تعتمد على الاستقرار الميداني، إلا أن قرار الاستثمار لا يرتبط بالوضع الأمني وحده، بل يتأثر أيضًا بحجم السوق، وفرص إعادة الإعمار، وموقف الدول الكبرى من الانفتاح على سوريا.

واستشهد في هذا السياق بمشاركة شركات ورجال أعمال ضمن الوفد الفرنسي، معتبرًا أن ذلك يعكس استمرار الاهتمام الفرنسي بالفرص الاقتصادية في سوريا رغم التحديات الأمنية.

وفي قراءته لتوقيت أحد التفجيرين، اعتبر زياد أن تزامنه مع زيارة الرئيس الفرنسي يحمل دلالة سياسية، إذ يمكن فهمه على أنه محاولة لإرباك لحظة رمزية تمثلت في استقبال دمشق لأول رئيس من دول الاتحاد الأوروبي منذ سنوات.

من سوق الهال إلى الخليج..

عقبات التسويق تلاحق المنتج الزراعي السوري

عنب بلدي – نورا قاسم

رغم السمعة التي تتمتع بها المنتجات الزراعية السورية في الأسواق المحلية والخارجية، وخصوصًا لدى دول الخليج، لا يزال المزارعون والمصدّرون يواجهون تحديات كبيرة في تسويق محاصيلهم، تبدأ بارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، ولا تنتهي عند صعوبات التصدير والمعابر الحدودية.

وتؤكد وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أنها تعمل على التنسيق مع الجهات المعنية وتوقيع اتفاقيات لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية، بينما يرى مزارعون وخبراء ومصدّرون، تحدثوا إلى عنب بلدي، أن الدعم الحكومي لا يزال دون مستوى الحاجة، وأن الفلاح يبقى الحلقة الأضعف في سلسلة الإنتاج والتسويق.

الفلاح "الحلقة الأضعف"

ينظر مزارعون إلى أنفسهم بوصفهم الحلقة الأضعف في سلسلة التسويق الزراعي، نتيجة ارتفاع تكاليف النقل والتوضيب، وتراجع الإنتاج في بعض المواسم بسبب الظروف المناخية.

المزارع مظلوم عين حور، قال لعنب بلدي، إن إنتاج الكرز والمشمش واللوزيات خلال الموسم الحالي لم يكن مُرضيًا للفلاحين، إذ جاء دون المتوقع بسبب الأحوال الجوية غير المناسبة خلال فترة الإزهار.

وتساءل المزارع عن دور وزارة الزراعة في تعويض المزارعين عند تعرضهم لخسائر ناجمة عن الصقيع أو البرد أو الثلوج، مشيرًا إلى أن الفلاح يتحمل تكاليف مرتفعة للأسمدة والمبيدات، بينما لا يملك ضمانات حقيقية لتعويض خسارته.

ويرى أن الحكومة ليست معنية بالشراء المباشر بالضرورة، لكنها مسؤولة عن توفير الخدمات والتسهيلات، وفي مقدمتها تخفيف الأعباء المرتبطة بالتسويق والنقل.

غياب أدوات التسويق

من جهته، قال خبير الاقتصاد الزراعي عبد الرزاق حبزة لعنب بلدي، إن المزارعين لا يحصلون على مساعدة كافية في تسويق منتجاتهم، سواء من ناحية تأمين وسائل النقل أو العبوات اللازمة لتعبئة المحاصيل.

وأوضح أن الفلاح يضطر غالبًا إلى الاعتماد على سيارات خاصة لنقل إنتاجه، ما يزيد من التكاليف، في حين يتعرض أحيانًا لتخفيض أسعار منتجاته من قبل تجار الجملة، خصوصًا عندما تكون الكميات المعروضة في سوق "الهال" كبيرة.

واعتبر حبزة أن الفلاح لا يحصل غالبًا على ثمرة تعبه كاملة، إذ تذهب النسبة الكبرى من الأرباح إلى المصدّرين أو تجار الجملة ونصف الجملة، في ظل غياب منظومة تسويق حقيقية تحمي المنتج الزراعي.

وأضاف أن ارتفاع تكاليف الأسمدة والبذار والمبيدات والعمالة، إلى جانب تكاليف التغليف وصناديق التعبئة، جعل هامش الربح محدودًا بالنسبة للفلاحين، بل إن بعضهم لا يتمكن أحيانًا من تغطية أجور النقل عند البيع في سوق "الهال".

حلول مقترحة

يرى حبزة أن من أبرز الحلول المطروحة إنشاء أسواق "هال" فرعية قريبة من مناطق الإنتاج، بما يخفف تكلفة النقل والمسافات الطويلة على المزارعين.

وأشار إلى وجود وعود بإنشاء مراكز تسويق إضافية إلى جانب السوق المركزي في الزبلطاني، من بينها مراكز في دوما والكسوة، معتبرًا أن تنفيذ هذه الخطوة سيوفر الكثير على الفلاحين، بسبب قربها من مناطق إنتاج الخضار والفواكه.

كما دعا إلى إنشاء مراكز تدخل حكومية تعمل على تجميع المواد وتسويقها، بالاستفادة من أساطيل السيارات التابعة للمؤسسات الحكومية، مثل مديريات "السورية للتجارة" أو وزارة الزراعة.

وشدد حبزة على أهمية تفعيل السكك الحديدية، معتبرًا أنها يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تخفيض تكاليف التسويق الداخلي.

تسهيلات بعد إزالة الحواجز

رغم التحديات القائمة، يقر المزارع مظلوم عين حور بوجود تحسن واضح في حركة نقل المنتجات بعد مرحلة التحرير، مقارنة بما كان عليه الوضع سابقًا.

وقال إن المزارعين كانوا يضطرون في عهد النظام السابق إلى قضاء ساعات طويلة على الطرق للوصول إلى سوق "الهال" قد تصل إلى عشر ساعات، بسبب كثرة الحواجز إضافة إلى اضطرارهم لدفع رشى.

وأضاف أن الطريق إلى السوق أصبح اليوم أسهل وأقصر، إذ تقلصت مدة الوصول إلى نحو ساعة ونصف فقط، ما انعكس إيجابًا على حركة التسويق الداخلي، رغم استمرار مشكلة ارتفاع التكاليف.

التصدير إلى الخليج.. انفراجات وعقبات

لا تقتصر تحديات التسويق الزراعي على السوق المحلية، إذ يواجه المصدّرون أيضًا عقبات في التصدير إلى دول الخليج، خاصة عبر الأراضي الأردنية.

وقال سائق الشحن جمال القاضي لعنب بلدي، إن الشاحنات السورية كانت تواجه سابقًا صعوبات في العبور، إذ لم يكن يسمح لسائقي الترانزيت السوريين بالدخول إلى الأردن ومتابعة الطريق نحو السعودية، بسبب عدم امتلاكهم تأشيرات دخول إلى المملكة.

وأضاف أن الأمور بدأت تتحسن منذ نحو عشرة أيام، بعد إتاحة حصول سائق الشحن السوري على التأشيرة السعودية، ما يسمح له بالعبور عبر الأردن ومتابعة الطريق إلى السعودية ومنها إلى الكويت أو دول خليجية أخرى.

وبحسب السائق، فإنه لا تزال هنالك عراقيل على الحدود الأردنية تتمثل في إجراءات تفتيش مشددة، ما تسبب بتأخير حركة النقل وإلحاق الأضرار بالبضائع القابلة للتلف، بحيث يخضع التفتيش لمرحلتين، الأولى عبر أجهزة الكشف، والثانية من خلال إنزال الحمولة وتفتيشها بشكل يدوي، بذريعة التحقق من خلوها من أي مواد ممنوعة، ما يعرّض شحنات الفواكه والخضراوات خصوصًا للتلف والخسائر.

وذكر جمال أن الجانب السعودي قدم بعض التسهيلات في منح التأشيرات لسائقي الشاحنات السورية، مشيرًا إلى أن مئات السائقين حصلوا عليها حتى الآن.

في المقابل، يرى المصدّر محمد أحمد الشغري، أن إجراءات التأشيرة لا تزال صعبة، لأنها تحتاج إلى فاتورة وشهادة منشأ، متسائلًا عن جدوى انتظار شاحنة محمّلة بالخضراوات أو الفواكه المبرّدة أيامًا عدة حتى صدور التأشيرة.

وأشار محمد إلى مشكلة أخرى تتمثل في تحميل بضائع جافة على شاحنات التبريد، بهدف تجنب تشغيل البرادات، معتبرًا أن هذا الأمر يجب منعه، كما هو معمول به في دول الخليج، حيث يمنع تحميل البضائع الجافة في سيارات الشحن المبردة.

كما دعا إلى تحسين العلاقة مع دول الجوار، وخصوصًا لبنان، موضحًا أن بعض المنتجات، مثل ورق العنب، تصل بحالة سيئة نتيجة انتظار الحمولة عدة أيام لإجراء التحاليل.

وقال إن أغلبية التجار السوريين تعرضوا للخسارة هذا الموسم، بسبب عدم انسيابية العبور على الحدود، بينما تكبد بعض المصدّرين خسائر وصلت إلى 70%، ما دفع عددًا منهم إلى التوقف عن العمل.

وأضاف محمد أن المصدّرين يعوّلون على شهر تموز الحالي وآب المقبل، لتحسين حركة التصدير وتعويض جزء من الخسائر التي لحقت بهم.

وطالب بإعادة تفعيل اتحاد الصادرات، ليكون جهة تدافع عن المصدّرين وتتابع مشكلاتهم بعد إلغائه بقرار رئاسي عام 2022.

هيئة دعم الصادرات بين الدور الرسمي والانتقادات

حول دور هيئة دعم وتنمية الصادرات، قال المصدّر محمد أحمد الشغري، إن "الهيئة" لا تقدم دعمًا ملموسًا للمصدّرين، مضيفًا أنه راجعها برفقة عدد من المصدّرين دون الوصول إلى نتائج عملية.

في المقابل، أوضح المكتب الصحفي في هيئة دعم وتنمية الصادرات لعنب بلدي، أن دورها يتمثل في دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، من خلال مهام تشريعية وتنظيمية وتنسيقية.

وأضاف أن مهام الهيئة تشمل تيسير إجراءات المصدّرين مع الجهات والأسواق الخارجية، وإعداد الدراسات والأبحاث، وتنظيم لقاءات الأعمال المباشرة، ودعم المنتج المحلي لتحويله إلى منتج تصديري منافس، إلى جانب بناء علاقات اقتصادية مع الدول المستهدفة، والسعي لإيجاد أدوات تمويل وصناديق استثمارية داعمة للمنتجين والمصدّرين.

الحاجة إلى منظومة تسويق متكاملة

بينما تؤكد وزارة الزراعة أن دورها يتركز على التنسيق وتقديم التسهيلات للمزارعين والمصدّرين، يرى العاملون في القطاع الزراعي أن التحديات لا تزال أكبر من الإجراءات الحالية، سواء في التسويق الداخلي أو التصدير الخارجي.

وبين ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، وغياب مراكز تسويق قريبة من مناطق الزراعة، وصعوبات العبور إلى الأسواق الخارجية، تبدو الحاجة ملحة إلى منظومة تسويق متكاملة، تبدأ من دعم الفلاح في أرضه، ولا تنتهي عند تسهيل وصول المنتج السوري إلى الأسواق العربية والخليجية بأسعار عادلة وشروط تنافسية.

إجراءات التفتيش على الشاحنات السورية عند الحدود الأردنية – 30 من حزيران 2026 (عنب بلدي)

سوق السكن بدمشق..

وفرة في عروض البيع والطلب محدود

دمشق – غنى جبر

يشكّل الحصول على مسكن مناسب تحديًا لشريحة واسعة في سوريا عمومًا ودمشق على وجه الخصوص، في مشهد يعكس اختلالًا واضحًا بين العرض والطلب في السوق العقارية.

وفي الوقت الذي يشهد فيه سوق البيع ركودًا نتيجة ضعف القدرة الشرائية، يواجه سوق الإيجارات ضغطًا متزايدًا بسبب محدودية المعروض، بينما يرى مختصون أن المشكلة لا تكمن في عدد المساكن المتاحة بقدر ما ترتبط بارتفاع الأسعار وعدم توافق المعروض مع احتياجات أغلبية السكان.

باسم مصطفى، صاحب مكتب "العمران" العقاري في دمشق، قال لعنب بلدي، إن سوق بيع العقارات يعاني من وفرة في الوحدات السكنية المعروضة، مقابل تراجع ملحوظ في الطلب، ما أدى إلى ركود واضح في حركة البيع والشراء.

وأضاف أن المكتب كان ينجح سابقًا في إتمام ما بين أربع وخمس صفقات بيع أسبوعيًا، إلا أنه بات يواجه صعوبة في إنجاز صفقة واحدة خلال أسبوع كامل، مرجعًا ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية وعدم قدرة شريحة واسعة من الراغبين في السكن على شراء العقارات، رغم كثرة المعروض.

وأشار إلى أن عودة النازحين أو المهجرين من المحافظات الأخرى إلى دمشق لم تنعكس على زيادة الطلب في سوق البيع، موضحًا أن معظم العائدين يتجهون إلى المناطق الريفية، الأمر الذي أبقى السوق في حالة فائض بالمعروض مقابل محدودية الطلب الفعلي.

في المقابل، نورس ديوان، وهو صاحب مكتب عقاري في دمشق، أشار إلى أن سوق الإيجارات يشهد صورة معاكسة، إذ يتجاوز الطلب حجم المعروض، ما يزيد من صعوبة العثور على مساكن للإيجار.

وقال إن كثيرًا من المستأجرين يفضلون البقاء في منازلهم الحالية بدل الانتقال، بسبب الارتفاع الكبير في بدلات الإيجار والتكاليف الإضافية المرتبطة بالانتقال، مثل عمولات المكاتب العقارية ونفقات النقل، وهو ما يقلل عدد الوحدات المتاحة في السوق ويزيد الضغط على الطلب.

ويرى نورس أن استعادة التوازن بين المعروض والطلب تتطلب تدخلًا حكوميًا عبر تنفيذ مشاريع إسكانية جديدة، إلى جانب وضع ضوابط تحد من ارتفاع الأسعار، معتبرًا أن السوق العقاري يخضع حاليًا لتأثير قوى اقتصادية تسهم في إبقاء أسعار العقارات عند مستويات مرتفعة.

حفل إطلاق "مركز دمشق المالي" في منطقة البرامكة بدمشق – 11 حزيران 2026 (عنب بلدي/ أحمد مسلماني)

فجوة بين الوحدات المعروضة واحتياجات السكان

لا تقتصر مشكلة السكن في سوريا على توفر الوحدات السكنية فقط، بل ترتبط أيضًا بطبيعة هذه الوحدات والاحتياجات، فالفجوة بين المعروض العقاري والطلب الفعلي تزداد مع ارتفاع أسعار المشاريع السكنية، وعدم قدرة شريحة واسعة من الأسر على الوصول إليها.

وفي هذا السياق، قال الخبير العقاري مظهر شربجي، في حديث إلى عنب بلدي، إن اختلال العلاقة بين العرض والطلب في سوق السكن السوري لا يرتبط بعدد الوحدات السكنية المتاحة فحسب، بل بطبيعة المعروض وعدم توافقه مع احتياجات معظم الباحثين عن السكن.

وأوضح شربجي أن المشاريع السكنية المطروحة تتركز في فئات مرتفعة الثمن، إذ يتجه المستثمرون إلى بناء وتسويق وحدات سكنية تستهدف أصحاب الدخل المرتفع، في حين تعجز الأسر من ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة عن الوصول إليها، ما يخلق فجوة بين ما يعرضه السوق وما يحتاج إليه السكان فعليًا.

وأضاف أن السوق يضم أيضًا عددًا كبيرًا من الأبنية غير المكتملة أو غير المكسوة من الداخل، وهي وحدات لا تسهم عمليًا في تلبية الطلب السكني، رغم احتسابها ضمن المعروض العقاري، الأمر الذي يعمّق التباين بين العرض والطلب.

وأشار إلى أن الشريحة الأكثر إقبالًا على شراء العقارات حاليًا تتمثل بالقادمين من المحافظات الشرقية إلى دمشق وريفها، إلا أن هذا الطلب يبقى محدودًا ولا يغير من واقع السوق، في ظل استمرار عدم توافق المعروض مع القدرة الشرائية لأغلبية السكان.

شربجي يرى أن معالجة هذا الاختلال تتطلب تدخلًا حكوميًا عبر تبني نموذج للإسكان المدعوم بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، يركز على إنشاء مساكن بأسعار تتناسب مع مستويات الدخل، بدل الاكتفاء بمشاريع تستهدف تحقيق الأرباح.

وأضاف أن نجاح هذا النموذج يتطلب استقرارًا ماليًا، وتفعيل التمويل السكني، وإقرار تشريعات تنظم القطاع، بما يضمن توجيه المعروض العقاري نحو تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان.

وتأتي هذه التحديات في وقت لا تزال فيه أزمة السكن من أبرز تداعيات الحرب في سوريا، التي خلفت دمارًا واسعًا بالقطاع السكني، إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن قيمة الأضرار المباشرة التي لحقت بالمباني السكنية تبلغ نحو 33 مليار دولار، فيما تُقدّر تكلفة إعادة إعمارها بنحو 75 مليار دولار.

مدارس حلب على موعد مع الترميم
هل تكفي الخطط لمعالجة آثار الحرب؟

حلب – محمد ديب بظت

مع اقتراب موعد انطلاق العام الدراسي الجديد، لا تزال مدارس في مدينة حلب وريفها تواجه تحديات مرتبطة بواقع الأبنية المدرسية والتجهيزات الأساسية، بعد سنوات من الحرب تركت آثارًا واضحة على البنية التحتية التعليمية، ولا سيما في الأحياء الشرقية التي تعرضت أعداد كبيرة من مدارسها لأضرار متفاوتة.

وتتراوح الأضرار بين الحاجة إلى صيانة جزئية داخل الصفوف، وإصلاح شبكات المياه والكهرباء، وتأهيل الأسقف والأرضيات والأبواب والنوافذ، وصولًا إلى مدارس خرجت عن الخدمة وتحتاج إلى تدخلات أكبر قبل عودتها لاستقبال الطلاب.

ولا تقتصر المشكلة على الأضرار الإنشائية فقط، إذ تواجه بعض المدارس تحديات مرتبطة بتأمين المستلزمات الأساسية التي تحتاج إليها العملية التعليمية، من مقاعد و"سبورات" ووسائل تدفئة وإنارة، إضافة إلى تجهيز المرافق الخدمية.

مدارس الشرقية.. الأكثر تضررًا

تعد مدارس الأحياء الشرقية في مدينة حلب من أكثر المدارس التي تحتاج إلى تدخلات تأهيلية، نتيجة حجم الأضرار التي لحقت بها خلال سنوات الحرب، إضافة إلى ارتفاع الكثافة الطلابية في بعض المناطق، الأمر الذي يزيد الحاجة إلى إعادة عدد من المدارس للخدمة.

وأدى خروج بعض المدارس عن الخدمة إلى اعتماد حلول مؤقتة، بينها استخدام غرف مسبقة الصنع أو توزيع الطلاب ضمن أبنية مدرسية لا تتناسب أحيانًا مع أعدادهم، ما خلق تحديات إضافية أمام الكوادر التعليمية والطلاب.

كما تواجه مدارس في ريف حلب تحديات مشابهة، مع استمرار الحاجة إلى إعادة تأهيل عدد من الأبنية التي تعرضت للضرر، وتأمين بيئة تعليمية قادرة على استيعاب الطلاب في المناطق التي تشهد عودة تدريجية للسكان.

عام دراسي جديد وتحديات قديمة

مع اقتراب بداية العام الدراسي، تبرز تساؤلات حول مدى جاهزية المدارس لاستقبال الطلاب، وما إذا كانت أعمال الترميم والتجهيز ستنتهي ضمن الوقت المحدد، خاصة أن بعض المشكلات التي ظهرت خلال الموسم الدراسي السابق ارتبطت بواقع الأبنية والخدمات الأساسية، كما أن واقع بعض المدارس يثير الشكوك حول قدرتها على تجاوز المشكلات التي تؤثر على العملية التعليمية، مثل نقص المقاعد أو ضعف الخدمات، إضافة إلى استمرار استخدام بعض الحلول المؤقتة التي كان يفترض أن تكون بدائل مرحلية.

كما يطرح واقع المدارس المتضررة تساؤلات حول أولويات مديرية التربية في اختيار المدارس التي ستخضع للترميم، وحجم التدخلات المطلوبة، والدور الذي تلعبه الجهات الداعمة في تمويل وتأمين هذه الأعمال.

مديرية التربية: خطة لترميم عشرات المدارس

في ظل هذه التحديات، تعمل مديرية التربية في حلب على وضع خطط لترميم وتأهيل عدد من المدارس قبل بداية العام الدراسي، مع التركيز على المدارس الأكثر تضررًا والأكثر حاجة إلى إعادة التأهيل.

وفي هذا السياق، قال مدير المكتب الإعلامي في مديرية التربية والتعليم بحلب، أحمد المصطفى، إن المديرية تعمل على تنفيذ خطة شاملة لترميم وتأهيل المدارس المتضررة استعدادًا للعام الدراسي المقبل، في ظل استمرار الحاجة إلى تحسين البنية التحتية التعليمية، ولا سيما في الأحياء الشرقية والأرياف.

وأضاف المصطفى، في تصريح لعنب بلدي، أن الخطة تشمل المدارس الأكثر تضررًا والتي تحتاج إلى تدخل عاجل لضمان استمرار العملية التعليمية، إضافة إلى إعادة عدد من المدارس إلى الخدمة بعد خروجها نتيجة الأضرار الإنشائية أو الخدمية.

وأوضح أن أولويات الترميم تتركز في المدارس الواقعة ضمن الأحياء ذات الكثافة الطلابية العالية، وخاصة الأحياء الشرقية، إلى جانب المدارس التي تحتاج إلى تأهيل جزئي أو شامل وفق حجم الضرر وعدد الطلاب والحاجة لإعادة تشغيلها قبل بداية العام الدراسي.

ماذا تتضمن أعمال التأهيل؟

بيّن المصطفى أن أعمال التأهيل تشمل صيانة الصفوف الدراسية، وإصلاح الأسقف والأرضيات، وتركيب الأبواب والنوافذ، وإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وصيانة الأسوار والبوابات، إضافة إلى أعمال الطلاء والتنظيف، بما يضمن توفير بيئة مدرسية مناسبة وآمنة.

وأشار إلى أنه تم خلال العام الحالي الانتهاء من ترميم وتأهيل 70 مدرسة، فيما تتواصل أعمال الترميم في 78 مدرسة أخرى ضمن الخطة، مع السعي لإنجاز أكبر عدد ممكن قبل بدء العام الدراسي المقبل.

وبخصوص التجهيزات، قال المصطفى، إنه لا يوجد حاليًا نقص في المقاعد المدرسية، بعد تأمين احتياجات المدارس منها، مع العمل على صيانة وتجهيز مقاعد إضافية بحسب الحاجة، إلى جانب تأمين "السبورات" ووسائل الإنارة والتدفئة وخزانات المياه والقرطاسية ضمن الإمكانات المتاحة وبالتعاون مع الجهات الشريكة.

وفيما يتعلق بالتحديات، أكد المصطفى أن المديرية تعمل على ترميم وتأهيل أكبر عدد ممكن من المدارس قبل انطلاق العام الدراسي المقبل، بما يسهم في تحسين البيئة التعليمية وضمان جاهزية المدارس لاستقبال الطلاب.

عسل طرطوس مكدّس..

النحالون تحت ضغط الكلفة وغياب منافذ التصريف

طرطوس – شعبان شاميه

تواجه مهنة تربية النحل في محافظة طرطوس تحديات متزايدة، إذ تحولت من مصدر رزق مستقر إلى عبء مالي ثقيل دفع بكثير من المربين إلى العزوف عن العمل وهجر خلاياهم.

وتقف وراء هذا الواقع حزمة من العقبات، في مقدمتها ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالتوازي مع التغيرات المناخية التي تسببت في تراجع أعداد طوائف النحل.

وزاد من عمق المشكلة الركود الاقتصادي الذي ضرب الأسواق المحلية، إذ أدى الارتفاع الكبير في أسعار العسل إلى تراجع في معدلات استهلاكه، ما وضع النحالين في مواجهة مباشرة مع معضلة تكدس الإنتاج وغياب منافذ التصريف، ليجد بعضهم نفسه مضطرًا لبيع أجزاء من خلاياه لتغطية الخسائر أو البقاء في المهنة.

تحديات لوجستية وبيئية

في شهادة تعكس واقع مربي النحل في طرطوس، قال النحال محمد علي جابري (45 عامًا)، من منطقة الشيخ بدر بريف المحافظة، لعنب بلدي، إن قطاع إنتاج العسل واستقرار الثروة النحلية باتا يواجهان خطرًا كبيرًا.

وعزا محمد هذا التدهور إلى خمس عقبات رئيسة تتداخل فيما بينها، تبدأ بانتشار الأمراض والأوبئة التي تفتك بالخلايا، وسوء الأحوال الجوية التي تضعف الإنتاج، ولا تنتهي عند انحسار الغطاء النباتي والمراعي الطبيعية، بالتوازي مع الارتفاع في أسعار المحروقات وغياب الرعاية والدعم الكافي من الجهات الحكومية المعنية.

وعلاوة على هذه التحديات، تحدث محمد عن أزمة مراع غير مسبوقة تزيد من الأعباء المادية على النحالين، تتمثل في قيام بعض أصحاب الأراضي، وتحديدًا في مناطق زراعة الياسون، بفرض أجور باهظة وشروط مجحفة مقابل السماح بوضع الخلايا في حقولهم، إذ تصل التكلفة إلى 30,000 ليرة سورية للخلية الواحدة خلال فترة لا تتعدى 15 يومًا، ما يهدد قدرة المربين على الاستمرار في ظل ركود حركة البيع والتسويق.

وأمام هذا الواقع، لخص محمد مطالب النحالين لإنقاذ هذا القطاع في مسارين متوازيين، يركز المسار الأول على تأمين الدعم اللوجستي والعلمي من خلال استيراد معدات تربية حديثة ومتطورة، وتدريب الكوادر العاملة لرفع كفاءتها، إلى جانب إنشاء مخابر علمية متخصصة للكشف المبكر عن أمراض النحل ومكافحتها.

ويتمحور المسار الثاني حول الإنعاش البيئي والاقتصادي عبر إطلاق حملات تشجير للمناطق المتضررة من الحرائق بالنباتات والأشجار الرحيقية، وحث المزارعين على إدراجها ضمن محاصيلهم، بالإضافة إلى توفير قروض ميسرة للمربين، وتأمين منافذ تسويق محلي ودولي عبر المعارض، مع تشديد الرقابة التموينية لمنع تداول العسل المغشوش في الأسواق حماية لهوية المنتج الوطني.

"الزراعة" تقصّ إنتاج الموسم بـ100 طن

مدير زراعة طرطوس، محمد عدنان أحمد، توقع أن يصل إنتاج المحافظة من العسل خلال العام الحالي إلى 100 طن، مشيرًا إلى أن كميات الإنتاج تتفاوت سنويًا بناء على العوامل الجوية وطبيعة الطقس.

وأوضح أحمد في حديث إلى عنب بلدي أن قطاع تربية النحل في طرطوس يضم حاليًا 38,440 خلية خشبية حديثة، يتولى رعايتها والعمل بها 1,930 نحالًا موزعين في مختلف مناطق المحافظة.

وأضاف أن إنتاج العسل يظل رهنًا بعدة متغيرات طبيعية تؤثر على نشاط النحل وإنتاجيته، أبرزها درجات الحرارة، توفر المراعي الطبيعية وتبدلات الطقس بالإضافة إلى عدد ساعات ضوء النهار.

وشدد على أن تأمين أسواق خارجية لتصدير العسل السوري يعد أولوية قصوى لوزارة الزراعة حاليًا، نظرًا إلى تميز المنتج الوطني بالجودة العالية والقيمة الغذائية التنافسية، وتعدد أنواعه الفريدة مثل عسل حبة البركة واليانسون والجبلي والحمضيات والكزبرة، وعسل الشوكيات.

آلية رقمية وجولات إرشادية لمكافحة أمراض النحل

أعلن مدير الزراعة عن إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية تضم معظم نحالي طرطوس، لتحديد مواعيد دقيقة للتدخل ومكافحة الأمراض التي تهدد الخلايا، وفي مقدمتها آفة "الفاروا" الخطيرة لضمان تحقيق أعلى فاعلية.

وأشار أحمد إلى أن شعبة النحل والحرير، بالتعاون مع الوحدات الإرشادية في مختلف المناطق، تنفذ جولات ميدانية مكثفة على المناحل والمربين لمتابعة وتدقيق أي حالات مرضية قد تُصيب أطوار النحل المختلفة بشكل مبكر.

خطة لإنتاج ملكات محسّنة وتحذيرات من التهجين

تحدث مدير زراعة طرطوس عن توجه مستقبلي للمديرية، بالتنسيق مع وزارة الزراعة، لإنشاء مراكز جديدة لتربية النحل وإنتاج الملكات السورية المحسنة وتوزيعها بأسعار "رمزية"، إلى جانب تأمين منشرة مخصصة لتصنيع الخلايا الخشبية وتوفير مستلزماتها بأسعار مناسبة، أسوة ببعض المحافظات.

وحذر أحمد من قيام بعض المربين بإدخال ملكات نحل أجنبية بطرق غير شرعية وبعيدًا عن إشراف وزارة الزراعة، مبينًا أن هذا السلوك أسهم في تهجين النحلة السورية العريقة وأفقدها صفاءها الوراثي.

كما ركّز على الأهمية العالمية لسلالة النحل السورية، نظرًا إلى قدرتها العالية على التكيف مع البيئة المحلية، ومقاومتها للأمراض، وتمتعها بسلوك صحي ونشاط سروح مبكر، ما يضمن إنتاجية متميزة من العسل عالي الجودة.

زراعة طرطوس تفقد مركز "الثورة" لإنتاج طرود النحل لمنافسة الخطة الإنتاجية ودعم المربين – 24 حزيران 2026 (مديرية الزراعة في طرطوس/فيسبوك)

لجنة المهجرين تكشف عن تسجيل 14 ألف عائلة للعودة

نازحون من رأس العين: مستمرون في الاحتجاجات حتى العودة

الحسكة – محمد جفال

رغم مرور أشهر على بدء تنفيذ بنود اتفاق 29 كانون الثاني بين الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، لا يزال ملف عودة نازحي مدينة رأس العين إلى مناطقهم الأصلية يراوح مكانه، في وقت تتواصل فيه عمليات إعادة النازحين إلى مناطق سورية أخرى، ولا سيما مدينة عفرين.

وخلال الأسابيع الماضية، شهدت محافظة الحسكة سلسلة من الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية التي نظمها نازحون من رأس العين، كان أحدثها في 5 من تموز الحالي، أمام مبنى محافظة الحسكة، للمطالبة بتوضيح أسباب تأخر عودتهم وضمان عودة آمنة إلى منازلهم بعد سنوات من النزوح.

وأكد المشاركون في الاعتصامات أن مطلبهم لا يتجاوز حقهم في العودة إلى مدينتهم واستعادة حياتهم الطبيعية، معتبرين أن استمرار تأجيل هذا الملف يزيد من معاناة آلاف الأسر التي نزحت منذ عام 2019.

اعتصامات متواصلة ورسالة واحدة

التقت عنب بلدي عددًا من النازحين القاطنين في مدينة الحسكة، وأجمعوا على أن تحركاتهم ستستمر حتى تُتخذ خطوات عملية تتيح لهم العودة إلى رأس العين، مؤكدين أن الاحتجاجات ذات طابع سلمي وتهدف لإيصال مطالبهم إلى الجهات المعنية.

النازحة أفين منصور قالت إن الاعتصامات ستتواصل إلى حين إيجاد حل حقيقي لقضية المهجرين، موضحة أن المحتجين يريدون قبل كل شيء معرفة الأسباب التي تحول دون عودة أهالي رأس العين إلى مدينتهم، رغم مرور أشهر على الاتفاق الذي تضمن بنودًا خاصة بعودة النازحين.

وأضافت أن الأهالي لا يطالبون سوى بحقهم في العودة إلى منازلهم، ضمن ظروف آمنة تحفظ كرامتهم وتوفر لهم الحد الأدنى من مقومات الاستقرار، من جهته، قال النازح علي الجراد، إن معظم المناطق السورية شهدت خلال الأشهر الماضية عودة أعداد من سكانها، بينما بقي أهالي رأس العين خارج هذه العملية، رغم استمرار الوعود بحل ملفهم.

وأضاف أن النازحين ينتظرون منذ أشهر تنفيذ ما جرى الإعلان عنه، مشيرًا إلى أن استمرار بقائهم في مناطق النزوح بعد سنوات من مغادرة مدينتهم، يزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأسر.

ويرى علي أن حق العودة يجب أن يشمل جميع السوريين دون استثناء، مؤكدًا أن أهالي رأس العين يطالبون بالمعاملة نفسها التي حصل عليها نازحو مناطق أخرى.

منازل متضررة ومطالب بالتعويض

قال النازح فتحي العبد الله، إن جانبًا آخر من معاناة المهجرين يتمثل في أوضاع المنازل داخل المدينة، موضحًا أن كثيرًا من البيوت تعرضت للتخريب أو النهب خلال سنوات النزوح.

وأضاف أن بعض النازحين تلقوا معلومات تفيد بأن أشخاصًا يقيمون في منازلهم يطالبون بمبالغ مقابل أوضاع المنازل داخل المدينة، موضحًا أن كثيرًا من البيوت تعرضت للتخريب أو النهب خلال سنوات النزوح.

وأضاف أن بعض النازحين تلقوا معلومات تفيد بأن أشخاصًا يقيمون في منازلهم يطالبون بمبالغ مقابل إخلائها، معتبرًا أن مثل هذه الحالات تزيد من تعقيد ملف العودة.

ودعا فتحي الحكومة السورية إلى الاستماع إلى مطالب الأهالي، والعمل على توفير ضمانات أمنية حقيقية، إلى جانب إطلاق برامج تعويض تساعد الأسر على ترميم منازلها وإعادة إعمار ما تضرر منها، بما يتيح استقرار العائدين بعد سنوات من النزوح.

أما النازح أحمد كدو فيرى أن ملف رأس العين بقي مؤجلًا، رغم الوعود السابقة بمعالجته بعد الانتهاء من ملف عودة نازحي عفرين.

وأشار إلى أن المبررات التي كانت تُطرح في مراحل سابقة لتأجيل العودة، ومنها انتظار انتهاء موسم الحصاد الزراعي، لم تعد قائمة، ومع ذلك لم تُتخذ خطوات عملية لبدء إعادة الأهالي إلى مدينتهم، دون إعلان أسباب واضحة لهذا التأخير.

لجنة المهجرين: 14 ألف عائلة سجلت رغبتها بالعودة

بالتوازي مع مطالب المحتجين، قالت المتحدثة باسم "لجنة مهجري رأس العين" في مدينة الحسكة، زهرة سماعيل، إن اللجنة استكملت جانبًا مهمًا من التحضيرات الإدارية الخاصة بملف العودة.

وأوضحت أن اللجنة أنجزت إحصائية شاملة شملت نحو 14 ألف عائلة من أبناء رأس العين أعلنت رغبتها بالعودة إلى المدينة، مضيفة أن القوائم أُرسلت إلى الحكومة السورية في إطار تنظيم عملية العودة وضمان حقوق الراغبين بها .

وبحسب سماعيل، لا تزال اللجنة تتابع مع الجهات المعنية استكمال الإجراءات المطلوبة، تمهيدًا لإطلاق أولى دفعات العائدين، مشيرة إلى أن الوعود الحكومية كانت تقضي بالبدء بعودة أهالي رأس العين بعد الانتهاء من ترتيبات إعادة نازحي مدينة عفرين.

ورغم التقدم الذي تتحدث عنه اللجنة في الجوانب التنظيمية والإدارية، أكدت سماعيل أن ملف الضمانات الأمنية لا يزال حاضرًا في المباحثات الجارية، إلى جانب عدد من الترتيبات المرتبطة بآلية تنفيذ العودة.

وأضافت أن العمل مستمر مع الجهات المختصة لاستكمال الخطوات اللازمة، بما يسمح بانطلاق أولى القوافل خلال المرحلة المقبلة.

عودة عفرين تسبق رأس العين

تزامن استمرار تأخر عودة نازحي رأس العين مع تسارع عمليات إعادة النازحين إلى مدينة عفرين خلال الفترة الأخيرة، ضمن تفاهمات بين الحكومة السورية و"قسد" شملت ملفات الإدارة المحلية والخدمات وعودة السكان.

ورصدت عنب بلدي خلال الفترة الماضية انطلاق عدة قوافل باتجاه عفرين، في إطار تنفيذ التفاهمات المعلنة بين الجانبين.

وخلال إشرافه على آخر قافلة عائدة إلى عفرين، قال عضو الفريق الرئاسي مصطفى عبدي، إن من المتوقع تسيير فوج أو فوجين إضافيين إلى المدينة، قبل الانتقال إلى مرحلة إعادة نازحي رأس العين الموجودين في مدن محافظة الحسكة إلى مناطقهم الأصلية.

وتشير هذه التصريحات إلى أن ملف رأس العين لا يزال مرتبطًا باستكمال عمليات العودة إلى عفرين، وهو ما يفسر، وفق ما تعلنه الجهات الرسمية، استمرار تأجيل انطلاق أولى القوافل الخاصة بالمدينة.

اتفاق 29 كانون الثاني

تندرج عمليات إعادة النازحين ضمن اتفاق 29 كانون الثاني الموقع بين الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، الذي تضمن بنودًا تتعلق بعودة السكان إلى مناطقهم وتسهيل استعادة ممتلكاتهم وأراضيهم، إلى جانب ملفات أخرى مرتبطة بالإدارة والخدمات.

ومنذ الإعلان عن الاتفاق، يترقب آلاف النازحين في محافظة الحسكة بدء تنفيذ البنود المتعلقة برأس العين، إلا أن الأشهر الماضية شهدت تقدمًا في بعض الملفات، بينما بقيت العودة إلى المدينة مؤجلة.

وفي ظل استمرار الاعتصامات الشعبية، وتواصل الحديث عن استكمال الترتيبات الحكومية، يبقى ملف عودة نازحي رأس العين مفتوحًا، بانتظار انتقال الوعود إلى خطوات تنفيذية تحدد موعدًا واضحًا لانطلاق أولى القوافل، وتنهي حالة الانتظار التي يعيشها آلاف النازحين منذ سنوات.

احتجاج نظمه نازحو رأس العين وسط مدينة الحسكة للمطالبة بالعودة إلى ديارهم – 5 تموز 2026 (عنب بلدي)

مدير المنطقة: بدأ العمل لتأمين خدمات دائمة

الحفة.. عائدون إلى 18 قرية يشتكون دمار البنية التحتية

اللاذقية – آلاء شعبو

بعد سنوات من النزوح، قرر ياسين الشيخ العودة إلى قريته دويركة في ناحية كنسبا شمالي اللاذقية، حيث أعاد ترميم منزله المدمر بشكل بسيط، وجهز غرفة واحدة، وعاد للعمل في أرضه وقريته مع خمسة من أولاده.

لكن عائلة ياسين، وغيرها من العائلات العائدة إلى قراها في ريف الحفة، تواجه مشكلات عدة، من بينها ارتفاع تكلفة ترميم المنازل، إذ إن بعض البيوت مدمرة وتحتاج إلى إعادة بناء، إضافة إلى تضرر البنية التحتية في المنطقة، من مدارس ومراكز صحية وخدمات أساسية.

كما يمثل واقع المنطقة عائقًا يمنع مبنيي البلديتين مؤخرًا عقب انتهاء أعمال إعادة تأهيلهما.

من الطوارئ إلى إعادة الاستقرار

مدير منطقة الحفة، يامن الشغري، قال لعنب بلدي، إن واقع الخدمات في قرى المنطقة يتوزع بين مناطق بدأت تشهد عودة للسكان، وأخرى لا تزال ضمن مناطق تحتاج إلى تجهيزات إضافية.

وأوضح الشغري أن الأولويات الحالية تتركز على قطاعات المدارس والمياه والصرف الصحي والطرق، مشيرًا إلى أن العمل انتقل من خطة طوارئ إلى خطة أكثر استقرارًا، تقوم على تأمين خدمات دائمة للتجمعات السكانية.

أما فيما يتعلق بملف ترميم المنازل المفتوح، فقد بيّن الشغري في حديثه أن هناك واجبات تقع على عاتق الحكومة وأخرى تقع على عاتق المنظمات الإنسانية، لافتًا إلى أن الأخيرة لم تأخذ دورها الكامل في هذا الموضوع بالشكل المطلوب والمأمول لمساعدة الأهالي على إعمار بيوتهم.

الشغري ذكر أن عددًا من مشاريع الطرق بدأ تنفيذها، إلى جانب العمل على تأهيل عدد من المدارس، إضافة إلى مشاريع مرتبطة بمحطات المياه، لافتًا إلى جهود إعادة تفعيل المراكز الصحية، ومنها مركز صحي في جرفانة من المتوقع افتتاحه خلال فترة قريبة، وفق قوله، إضافة إلى وجود مركزين صحيين في سلمى وكنسبا ضمن المنطقة.

وأشار إلى أن أبرز التحديات تتمثل في الموازنات والاعتمادات اللازمة لدعم البنية التحتية، مؤكدًا أن من الصعب في الوقت الحالي تحديد مدة زمنية دقيقة لاستكمال المشاريع، نظرًا إلى تعقّد الظروف اللوجستية وتفاوت حجم الأضرار بين منطقة وأخرى.

المياه.. أضرار طالت الشبكات والمحطات

يعد ملف المياه من أبرز التحديات أمام استقرار الأهالي في المنطقة، إذ تعرضت شبكات المياه ومحطات الضخ في عدد من القرى لأضرار أخرجتها عن الخدمة خلال السنوات الماضية.

وقال مدير الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في اللاذقية، عبد الخالق دياب، لعنب بلدي، إن الأضرار طالت قرى عدة أبرزها سلمى وكنسبا وكبانة، وتعمل الشركة على إعادة تأهيل الشبكات والمحطات المتضررة.

وبيّن دياب أن الشركة أنجزت تأهيل شبكة مياه قرى كبانة وعكو وعرافين، بعد إيصال المياه إليها من نبع جورين، فيما وصلت أعمال تأهيل محطات بكاس وسد الحفة والوادي الأزرق إلى مراحلها النهائية بالتعاون مع منظمات مانحة .

كما يجري العمل، بحسب دياب، على مشاريع في قرى بشرفة وبرزة وأبو ريشة ونحشبة والحدادة، إضافة إلى مشروع قيد التعاقد لتأهيل محطة حزيرين – دويركة.

وأوضح أن الأولوية خلال المرحلة المقبلة تتركز على منطقتي سلمى وكنسبا والقرى والمزارع المحيطة بهما، مع إعداد دراسات لتوسيع مصادر المياه أو حفر آبار إضافية لمواجهة زيادة الطلب.

عودة الخدمات شرط للاستقرار

رغم بدء تنفيذ عدد من المشاريع، لا تزال المنطقة تواجه تحديات مرتبطة بتهالك الخزانات والشبكات والحاجة إلى استبدالها تدريجيًا، إضافة إلى تأمين التمويل اللازم لاستكمال أعمال التأهيل.

وترى الجهات المحلية أن إعادة تشغيل الخدمات ترتبط مباشرة بقدرة الأهالي على العودة والاستقرار، باعتبارها خطوة أساسية لاستعادة الحياة في القرى المتضررة.

فرق الدفاع المدني السوري تواصل إزالة الأنقاض وفتح الطرق في قرى جبل الأكراد بريف اللاذقية تمهيدًا لعودة الأهالي – 4 آذار 2026 (الدفاع المدني السوري/فيسبوك)

الملف النقابي للصحفيين السوريين.. النيات والمحاذير

علي عيد

يحتاج الملف النقابي للصحفيين في سوريا إلى نوع من الجسارة الصادقة، في ضوء ما يشهده واقع القطاع من تداخل في الصلاحيات، والتباس في طبيعة عمل النقابات وعلاقتها بالسلطة التنفيذية.

ولا أخص جماعة تدير تجمعًا مهنيًا في قطاع الصحافة بعينه، مع التركيز على جسمين أساسيين هما اتحاد الصحفيين، الذي تأسس بمرسوم تشريعي عام 1974، ثم أُعيد تنظيمه بموجب القانون رقم "1" لعام 1990، ورابطة الصحفيين السوريين التي تأسست عام 2012، وضمت مئات الصحفيين الذين انخرطوا في الثورة ضد النظام البائد عمومًا، وقوانينه الجائرة في المجال الإعلامي.

يتحدث كل من الاتحاد والرابطة عن نيات التعاون، وربما الاندماج، فيما تُطرح خيارات أخرى مثل إفساح المجال لترخيص الرابطة كجسم نقابي، إذا تعذر الاندماج.

ليس من الملزم وجود نقابة واحدة للصحفيين، كما هو الحال في معظم الدول ذات التجربة المتقدمة في العمل النقابي، ومنها تركيا كأقرب مثال.

لمست قناعة لدى كثير من الزملاء الذين التقيتهم من أعضاء الرابطة والوسط الصحفي في سوريا وخارجها، رغبة في الاندماج، إذا لم تكن هناك مبررات لتعدد النقابات في المهنة نفسها، قياسًا لنقابات سوريا الأخرى، ومنها "المحامين" و"المهندسين" و"الأطباء".

لا يخفى أن تنظيم العمل النقابي للصحفيين أمر بالغ الأهمية، نظرًا إلى حساسية موقف الصحافة ودورها خلال المرحلة، وهو ما يلحظ تأخره، ولا أريد أن أتهم طرفًا أو أشخاصًا بالتعطيل، لكن أسعى لتحليل ظروف وبيئة هذه الحالة.

من حيث المبدأ، يخضع اتحاد الصحفيين، حتى اللحظة، لقانون اتحاد الصحفيين في الجمهورية العربية السورية رقم "1" لعام 1990، وهو ما استند إليه القرار "53"، الصادر عن رئيس مجلس الوزراء في 6 من شباط 2025، والذي نصّ على "حل المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين"، وتشكيل "مكتب مؤقت" (المكتب التنفيذي الحالي).

مشكلة اليوم هي أن أحدًا في الحكومة لم يبادر إلى تطبيق القانون الذي استند إليه، كما لم يبادر إلى إيجاد نوع من الحل، أو الدمج أو التلاقي بين أعضاء الجسم الصحفي في نقابة واحدة، وقد يكون الأمر متعلقًا بخطوات تنتظرها الحكومة عبر المجلس التشريعي (مجلس الشعب).

ولكي أكون صريحًا أكثر، سمعت من وزيري الإعلام، الحالي، خالد زعرور، والسابق، حمزة المصطفى، ما يشير إلى رغبة في إنجاز خطوة باتجاه إنهاء الملف، مع تأكيد وتفهّم من الوزيرين لضرورة أن يكون التدخل الحكومي في حدوده الدنيا، أي تحضير البيئة لعمل نقابي غير خاضع لجهة تنفيذية، وهو الأصل، لكن شيئًا لم يحصل.

المشكلة، بحسب رأي قسم من الإعلاميين، أنه رغم مرور نحو عام ونصف، لم يلزم أحد "المكتب المؤقت" بأي تعهدات تتوافق والقانون الذي تم تعيينه استنادًا إليه، إذ تنص المادة "49" الفقرة "أ" على أنه "في حال حل مجلس الاتحاد أو المكتب يتولى رئيس مجلس الوزراء دعوة المؤتمر العام خلال 15 يومًا من صدور قرار الحل لانتخاب مجلس ومكتب جديدين وفقًا لأحكام هذا القانون".

كما تنص الفقرة "ب" على أنه "في حال حل المؤتمر العام أو عدم دعوته للاجتماع خلال المدة المذكورة في الفقرة السابقة يسمى بقرار من رئيس مجلس الوزراء مكتب مؤقت للاتحاد، وفقًا لأحكام هذا القانون، يمارس اختصاصات المكتب والمجلس المبينة فيه".

والخلاصة في الفقرة "ج" التي تقول: "يتولى المكتب المؤقت للاتحاد خلال أسبوع من تسميته تعيين أعضاء مكاتب الفروع، ويدعو الوحدات لانتخاب ممثليها في المؤتمر العام، وانعقاد المؤتمر في دورة انتخابية جديدة، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، واستكمال انتخاب مجلس ومكتب جديدين". و"يقوم (وفق الفقرة د) مؤقتًا بمهام المؤتمر العام ويمارس صلاحياته المبينة في هذا القانون، مجموع أعضاء مكتب الاتحاد المؤقت ومكاتب الفروع المعنية".

بالنظر إلى القانون، نجد أن الاتحاد تجاوز ولايته المشروعة، ولم يدعُ إلى انتخابات ولا حتى أصدر بيانًا أو حصل على تفويض جديد ينجز بموجبه ما يلزم.

يقدم زملاء حججًا حول تأخر الدعوة للانتخابات، تتعلق بمخاوف من سيطرة أعضاء قدامى، قد يكونون متهمين بالولاء للنظام البائد، أو مارسوا ما يدينهم، وفق القوانين، وهو سبب معقول، لكنها قد تبدو طريقة مناسبة للتسويف، وربما هندسة جسم نقابي يناسب مجموعة أو أفرادًا بعينهم.

من جانب آخر، فإن وجود خلل محتمل في عضوية الاتحاد لا يلغي احتمال وجود خلل يقابله في عضوية "رابطة الصحفيين"، ما يعني أن أي اندماج أو حتى اعتراف بجسمين، يستدعي عملية هيكلة في الجسمين، تقضي الالتزام بتعريف الصحفي نقابيًا، لأن النقابات يشكلها أصحاب المهن، ويمولونها من وارداتهم، لتقوم بدورها في حمايتهم، وضمان شيخوختهم، أو تأمين خدمات تليق بهم.

إن استناد تقييم العمل النقابي الصحفي إلى تعريف سياسي، قبل صدور تشريعات تقضي بمحاسبة أدوات الدعاية للسلطة، ودون مبالغة، هو أمر بالغ الخطورة، فالنقابات لا تمارس السياسة، ولا تدفع بمرشحين لانتخابات حزبية، وعندما يتطلب الأمر مواجهة مع الحكومة من أجل مصالح أعضائها فهي ملزمة بالمواجهة.

كما أن إبقاء مئات الصحفيين خارج جسم نقابي معترف به داخل الدولة، قد يفسّر على أنه توجه عدائي ضد مجموعة من أبناء المهنة، بينهم من اعتقل ومن شرّد ومن أسهم في تفكيك سرديات نظام الأسد طوال سنوات الثورة..

وللحديث بقية.

سوريا.. استعصاء القطيع

غزوان قرنفل

ليست المشكلة في سوريا أن أبواب الحظيرة ما زالت مغلقة، بل تكمن المشكلة الأعمق في أن كثيرين لا يريدون مغادرتها أصلاً بعد أن فُتحت!

لقد تمكن الاستبداد منا على امتداد أكثر من ستة عقود، إذ عملت منظومات السلطة الاستبدادية على تحويل المجتمع من جماعة مواطنين إلى مجرد قطيع كبير، حيث لم يكن يراد من الفرد أن يفكر، بل أن يطيع، ولم يكن مطلوبًا منه أن يشارك في صناعة حياته ومستقبله، بل أن يتلقى التعليمات المتعلقة بهما ويمتثل لها. وبمرور الزمن، لم يعد الاستبداد مجرد نظام حكم، بل تحول إلى ثقافة عامة تسللت إلى المدارس والجامعات والمؤسسات والعائلات والأحزاب وحتى إلى الكيانات المعارضة نفسها!

مع تفجر غضب السوريين واندلاع ثورتهم بعد طول مكابدة وصبر، بدا المشهد وكأنه لحظة تحرر تاريخية عندما أسقط الناس حاجز الخوف الذي ظن كثيرون أنه خالد وأبدي، ولأول مرة منذ عقود فُتح باب الحظيرة على مصراعيه، لكن الحقيقة التي لم يرغب كثيرون، وأنا منهم، رؤيتها، هي أن فتح الباب شيء ومغادرة الحظيرة شيء آخر تمامًا، فالحرية ليست حدثًا سياسيًا وتاريخيًا يقع في الشارع، بل حالة وعي تتشكل داخل الإنسان، فالثورة ليست مجرد إسقاط سلطة، بل القدرة على إنتاج بديل أخلاقي وفكري وسياسي عنها قادر على تعزيز تماسك الرابطة الوطنية، وهذا تحديدًا ما لم يحدث بالقدر الكافي أو كما يجب في سوريا.

كانت شرارة الثورة وموجباتها سورية بلا أدنى شك، لكن مسار التغيير لم يكن كذلك، فالتغيير الذي يقرره ويصنعه شعب لنفسه يفترض وجود رؤية مشتركة حول الدولة التي يريد بناءها بعد سقوط النظام القديم، كما يفترض وجود حد أدنى من الاتفاق على معنى المواطنة، وعلى طبيعة العقد الاجتماعي الجديد، وعلى كيفية إدارة التنوع الديني والطائفي والقومي الذي يتسم به المجتمع السوري، لكن ما طفا على السطح كان شيئًا مختلفًا تمامًا، فبمجرد أن ضعفت قبضة السلطة، انفجرت الهويات الفرعية دفعة واحدة، وانكفأ الناس إلى طوائفهم وقومياتهم وعشائرهم ومذاهبهم، وصاروا يجدون فيها ملاذًا بعدما لم يجدوا مساحات التقاء مع مشروع دولة يطمئنهم على حقوقهم ومصايرهم، لقد بدا الأمر وكأن المجتمع لم يكن ينتظر فرصة لبناء دولة جديدة، بل فرصة لإحياء انقساماته ما دون الوطنية.

لم يغادر كثير من السوريين الحظيرة، بل انتقلوا من حظيرة إلى أخرى واستبدلوا صورة "القائد الرمز" بصورة "القائد المحرر" أو زعيم الجماعة أو ممثل الطائفة! أما المواطن الحر صاحب الرأي المستقل فقد ظل حالة نادرة وسط كل هذا الصخب، ولهذا يمكن فهم السرعة التي انكفأ فيها كثير من السوريين إلى الاصطفافات الطائفية والعشائرية والمناطقية، فعندما يغيب مشروع الدولة يتحول الانتماء الأولي إلى بديل عنه، فالإنسان الذي لم يتعلم معنى المواطنة ويفتقد منطق الشراكة الوطنية ويجد أن ما يُطرح أمامه هو مشروع الرعيّة سيبحث دائمًا عن ملاذ أصغر يحتمي به، والأخطر من ذلك أن قسمًا من النخب السياسية والثقافية التي كان يفترض أن تقود عملية الانتقال نحو مجتمع المواطنين اندمجت هي الأخرى في هذه البنى التقليدية وراحت تستثمر فيها، وبدلًا من الدفاع عن فكرة الدولة راحت تبرر سلوك الجماعات، وبدلًا من بناء مساحة مشتركة بين السوريين أسهمت في توسيع الخنادق التي تفصل بينهم!

إن ما نشهده اليوم من دفاع أعمى عن السلطات الجديدة أو القديمة، ومن استعداد واسع لتبرير الأخطاء والانتهاكات إذا صدرت عن الجهة التي ننتمي إليها، يكشف أن المشكلة لم تكن يومًا في الأشخاص وحدهم، فالمشكلة حقًا أعمق من ذلك بكثير، إنها مشكلة ثقافة سياسية ما زالت تنظر إلى السلطة بوصفها غنيمة لا مسؤولية، وتنظر إلى الولاء بوصفه فضيلة أعلى من النقد.

لقد نجحت الثورة في إسقاط هيبة الخوف، لكنها لم تنجح بعد في بناء هيبة المواطن، لقد نجحت في كسر جدار الصمت، لكنها لم تنجح في إنتاج خطاب وطني يشكل الهوية السورية، نجحت في فتح أبواب الحظيرة لكنها اكتشفت أن القطيع ما زال مستعصيًا، وأن الخروج منها يحتاج إلى الوعي أكثر مما يحتاج إلى مجرد الشجاعة، لهذا فإن معركة سوريا الحقيقية لم تعد معركة إسقاط نظام أو استبدال سلطة بأخرى، إنها معركة الانتقال من مجتمع الرعايا إلى مجتمع المواطنين، ومن الطائفة إلى الدولة، ومن العصبية إلى القانون، وإلى أن يتحقق ذلك سيظل الباب مفتوحًا، وسيظل كثيرون يحدقون نحو العالم الخارجي بتوجس وخوف مفضلين البقاء في الحظيرة التي اعتادوها على حرية لا يعرفون كيف يمارسونها أو يعيشون في فضائها الرحيب.

يقول المفكر الكبير عبد الرحمن الكواكبي في منتجه العظيم "طبائع الاستبداد": "وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحوّل ميلها الطبيعي من طلب الترقي إلى طلب التسفّل، بحيث لو دُفعت إلى الرفعة لأبت وتأبت كما يتألم الأجهر من النور، وإذا أُلزمت بالحرية تشقى وربما تفنى كالبهائم الأهلية إذا أُطلق سراحها، وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة، فلا ينفكّ عنها حتى تموت ويموت هو بموتها".

عنب بلدي
ملف العدد 751
الأحد 12 تموز / يوليو 2026

إعداد:
أمير حقوق
محمد ديب بظت
يزن قمر

عام بعد الأحداث
السويداء.. ملف عالق

متظاهرون في مدينة السويداء يطالبون بمحاسبة المتورطين في أحداث تموز 2025 - 2 تشرين الأول 2025 (السويداء 24)

بعد عام على أحداث تموز 2025، لا تزال السويداء تواجه تداعيات أزمة تجاوزت حدود المواجهات الأمنية، لتشمل المشهد السياسي والواقع الخدمي ومسار العدالة والمحاسبة.

وعلى الرغم من تراجع حدة الاشتباكات واستعادة بعض المؤسسات والخدمات جزءًا من نشاطها، بقيت آثار النزوح، وضعف البنية التحتية، وتعدد مراكز النفوذ، واستمرار أزمة الثقة، تحديات حاضرة في المحافظة.

وخلال العام الماضي، طُرحت مبادرات سياسية، وشُكلت هيئات محلية، وأُطلقت لجنة تحقيق وطنية، إلا أن مسارات الحل والتعافي بقيت تواجه تعقيدات داخلية وتشابكات إقليمية، في ظل استمرار الجدل حول مستقبل المحافظة وآليات استعادة الاستقرار.

في هذا الملف، ترصد عنب بلدي واقع السويداء بعد عام من الأحداث عبر ثلاثة محاور رئيسة، يتناول الأول التحولات السياسية والأمنية والعوامل المؤثرة في مسار الأزمة، ويستعرض الثاني مسار العدالة والمحاسبة وما يحيط به من تحديات وتساؤلات، فيما يرصد الثالث واقع الخدمات والمعيشة، بين ما تحقق من تعاف جزئي وما بقي من أزمات تؤثر في الحياة اليومية للسكان.

سياسيًا.. لا حلول وتداخل في الحسابات المحلية والخارجية

لم تعد أزمة السويداء مجرد ملف أمني مرتبط باشتباكات متقطعة أو خلافات محلية، بل تحولت إلى واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في المشهد السوري خلال المرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من تراجع حدة المواجهات مقارنة بالأشهر الأولى التي أعقبت الأحداث، فإن جذور الأزمة بقيت قائمة، مع استمرار أزمة الثقة بين الدولة وجزء من المجتمع المحلي، وتعدد مراكز القرار وانتشار السلاح، وتباطؤ مسار الحلول السياسية، إلى جانب استمرار تأثير الأطراف الإقليمية والدولية على مسار الأزمة.

وخلال الأشهر الماضية، طُرحت مبادرات عدة، كان أبرزها خارطة الطريق التي أُعلن عنها برعاية سورية- أردنية- أمريكية، كما شهدت المحافظة تشكيل مجالس وهيئات محلية، إلا أن أيًا من هذه الخطوات لم تنجح في إنهاء حالة الجمود، ما أبقى السويداء أمام مشهد يتداخل فيه السياسي بالأمني والاجتماعي.

من توتر أمني إلى أزمة مفتوحة

رغم اختلاف زوايا النظر، يتفق الخبراء على أن أحداث تموز غيّرت طبيعة الأزمة في السويداء، ونقلتها من احتجاجات وتوترات محلية إلى أزمة سياسية تتجاوز حدود المحافظة.

يرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، أن السويداء أصبحت تمثل "عقدة سياسية مركبة" تعكس طبيعة المرحلة الانتقالية في سوريا، موضحًا أن الأزمة لم تعد مرتبطة فقط بالشق الأمني، بل تشمل أزمة ثقة بين الدولة وجزء من المجتمع المحلي، وأزمة تمثيل محلي، وانتشار السلاح، إلى جانب تدخلات خارجية.

وقال العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، إن اختزال المشهد في مواجهة بين الدولة ومجموعات خارجة عليها لا يعكس الواقع، إذ تتداخل فيه قوى محلية مسلحة بنت روايتها الخاصة حول أحداث تموز، في مقابل سلطة مركزية لم تستطع، بحسب رأيه، إنتاج خطاب سياسي جامع يطمئن أبناء المحافظة ويعيد بناء الثقة، وأطراف خارجية تريد استخدام ما يجري في السويداء كورقة تفاوض إقليمية.

> اختزال المشهد في مواجهة بين الدولة ومجموعات خارجة عليها لا يعكس الواقع.
>
> الدكتور سمير العبد الله
> باحث أول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة"

من جانبه، يرى الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن" عمار جلو، في حديث إلى عنب بلدي، أن السويداء دخلت بعد الأحداث في حالة من العزلة السياسية، معتبرًا أنها أصبحت رهينة لسلطة أمر واقع عطلت فرص التفاهم مع دمشق، إذ طغت الاعتبارات الشخصية والأيديولوجية والطموحات السياسية على المشهد العام.

أما المتحدث الإعلامي باسم "التيار الثالث"، كنان مسعود، فيعتبر أن أحداث تموز كشفت حجم الفراغ السياسي والمؤسساتي في المحافظة، وأظهرت هشاشة العلاقة بين المجتمع والدولة، مؤكدًا أن السويداء لا يمكن النظر إليها باعتبارها منطقة منفصلة عن سوريا.

وشدد مسعود، في حديث إلى عنب بلدي، على أنه لا يجوز اختزالها بخيارات الانفصال أو التخوين أو فرض الأمر الواقع، بل ينبغي أن تكون جزءًا من مشروع وطني يقوم على دولة عادلة، ومؤسسات فاعلة، ولا مركزية إدارية حقيقية، ومحاسبة كل من تورط في الانتهاكات.

تنازع على شرعية السلاح والسيادة

رغم انخفاض مستوى التصعيد مقارنة بما شهدته المحافظة عقب أحداث تموز، فإن الاشتباكات المتفرقة بين الأمن الداخلي و"الحرس الوطني" لا تزال تتكرر.

ويرى العبد الله أن هذه الاشتباكات تعبر عن تنازع على شرعية السلاح والسيادة، إذ تتمسك الدولة بحقها في احتكار القوة وفرض الأمن، بينما تقدم القوى المحلية نفسها باعتبارها حامية للمجتمع بعد أحداث تموز، وهو ما يجعل الصدام يتجاوز طبيعته العسكرية ليعكس خلافًا حول طبيعة السلطة ومن يمتلك السيادة.

أما جلو فيرى أن هذه الاشتباكات تؤكد استمرار القطيعة بين دمشق وسلطة الأمر الواقع في السويداء، لكنه يستبعد أن تتطور إلى صراع واسع، معتبرًا أن الأزمة دخلت مرحلة "التجميد".

المجالس المحلية..
بين سد الفراغ وتعدد المرجعيات

في ظل غياب رؤية حكومية واضحة تجاه مستقبل المحافظة، برز خلال العام الماضي تشكيل مجالس وهيئات محلية حاولت إدارة بعض الملفات، كتشكيل الشيخ حكمت الهجري "اللجنة القانونية"، التي حُلّت وشُكّل نيابة عنها "مجلس الإدارة في جبل باشان"، كذلك إنشاء "التيار الثالث" كتجمع مدني وطرف ثالث بين الحكومة والجهات المحلية، إلا أن تقييم دورها لا يزال محل تباين بين الخبراء.

وقال الدكتور سمير العبد الله، إن تشكيل هذه المجالس يعكس محاولة لملء الفراغ السياسي والإداري الذي خلّفته الأزمة، لكنه يرى في الوقت ذاته أنه يحمل خطر غياب خطاب حكومي يوضح الرؤية لمستقبل المحافظة.

أما متحدث "التيار الثالث"، كنان مسعود، فيميز بين العمل الأهلي والعمل السياسي، معتبرًا أن تنظيم المجتمع نفسه عبر تجمعات مدنية أمر طبيعي وضروري بعد عقود من تعطيل الحياة السياسية.

لكنه ينتقد ما وصفه بمحاولات فرض هيئات تحتكر القرار وتمثل أجندات محددة، الأمر الذي يجعلها، بحسب رأيه، أقرب إلى أدوات لاحتواء المجتمع وفرض القرار عليه، بدلًا من أن تكون مؤسسات تعبر عن مختلف شرائح المحافظة.

بدوره، يربط عمار جلو تراجع فاعلية المجتمع المدني بسيطرة سلطة الأمر الواقع، معتبرًا أن المؤسسات المدنية التي لعبت دورًا بارزًا عقب سقوط النظام تراجع حضورها تدريجيًا، نتيجة تغليب المصالح الشخصية والطموحات السياسية، وهو ما انعكس سلبًا على قدرة المجتمع المحلي على إنتاج مبادرات مستقلة لمعالجة الأزمة.

تعثر الحلول..
بين تضارب المصالح وغياب الثقة

بعد عام على الأحداث، لا يبدو أن الأزمة اقتربت من تسوية سياسية رغم تدخل أطراف دولية.

وكان الإعلان عن خارطة طريق برعاية أردنية وأمريكية من أبرز المحطات السياسية التي أعقبت أحداث تموز.

ونصت خارطة الطريق على جملة من الإجراءات العاجلة، من أبرزها:

- دعوة الحكومة السورية لجنة التحقيق الدولية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها السويداء.
- محاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات وفق القانون السوري.
- استمرار إدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى المحافظة.
- نشر قوات شرطية مؤهلة على طريق السويداء- دمشق لتأمين حركة المواطنين والتجارة.

إلا أنها لم تنجح في إحداث اختراق حقيقي على الأرض، وسط اختلاف الخبراء في تفسير أسباب تعثرها.

وعزا الدكتور سمير العبد الله تعثر الحل الدولي إلى تباين أولويات القوى الخارجية، فالأردن ينظر إلى الملف من زاوية أمن الحدود، بينما تركز الولايات المتحدة على منع التصعيد وترتيبات الجنوب، في حين بقيت الحكومة السورية عاجزة، بحسب رأيه، عن إطلاق مبادرة سياسية قادرة على استعادة الثقة.

كما أشار إلى أن الخارطة تضمنت عناوين تتعلق بالمحاسبة، وتثبيت الأمن، وعودة المهجرين، لكنها افتقرت إلى الضمانات التنفيذية وآليات الرقابة، كما اصطدمت بانعدام الثقة بين الأطراف، واستمرار التدخلات الخارجية، الأمر الذي حدّ من فاعليتها.

أما الدكتور كنان مسعود فيرى أن ملف الجنوب السوري خرج إلى حد كبير من الإطار السوري، وأصبح جزءًا من تفاهمات إقليمية أوسع، زادت الحرب الإسرائيلية- الإيرانية من تعقيدها، وهو ما أدى إلى تجميد الوضع القائم وتأجيل أي حلول مباشرة.

ويربط تعثر خارطة الطريق بتحول ملف الجنوب السوري إلى جزء من مفاوضات أمنية وإقليمية أوسع، تشمل أمن الحدود مع إسرائيل وترتيبات الجبهة الجنوبية، وهو ما جعل تنفيذها مرهونًا بتفاهمات لم تنضج بعد.

التدخل الإسرائيلي..
ورقة ضغط أم مشروع استراتيجي؟

يحضر الدور الإسرائيلي في قراءات الخبراء بوصفه أحد أبرز العوامل المؤثرة في استمرار الأزمة، خاصة أن تل أبيب تدخلت عسكريًا منذ بدء الأحداث بذريعة حماية الدروز في سوريا.

ويرى العبد الله أن إسرائيل تعاملت مع السويداء كورقة ضغط إقليمية، مستخدمة شعار حماية الدروز لإبقاء الجنوب السوري في حالة هشاشة، ومنع تشكل سلطة سورية قوية على مقربة من حدودها.

ويذهب جلو إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أن التدخل الإسرائيلي يرتبط بتحول في العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد عملية "طوفان الأقصى"، إذ تسعى إسرائيل، بحسب رأيه، إلى توسيع المناطق العازلة في جنوبي سوريا، مستفيدة من ورقة حماية المجتمع الدرزي.

كما حذر من أن التعويل على الحماية الخارجية يبقى رهنًا بتبدل المصالح الدولية، مستشهدًا بتجارب سورية سابقة تغيرت فيها مواقف القوى الداعمة مع تغير الظروف السياسية.

> إسرائيل تسعى إلى توسيع المناطق العازلة في جنوبي سوريا مستفيدة من ورقة حماية المجتمع الدرزي.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن"

أما مسعود فيعتبر أن إسرائيل تستخدم بعض الأصوات والشعارات المرتبطة بحماية الدروز لخدمة أهدافها في إضعاف النسيج الاجتماعي السوري، مؤكدًا أن المحافظة لا ينبغي أن تتحول إلى أداة في مشاريع إقليمية.

عنصر من القوات الحكومية السورية يقف عند مدخل مدينة السويداء – 15 تموز 2025 (AFP)

أحداث السويداء

بدأت أحداث السويداء في 12 من تموز 2025، بعد عمليات خطف متبادلة بين سكان حي المقوس في السويداء، ذي الأغلبية البدوية، وعدد من أبناء الطائفة الدرزية، تطورت في اليوم التالي إلى اشتباكات متبادلة.

تدخلت الحكومة السورية، في 14 من تموز لفض النزاع، إلا أن تدخلها ترافق مع انتهاكات بحق مدنيين من الطائفة الدرزية، ما دفع فصائل محلية للرد، بما فيها التي كانت تتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية.

في 16 من تموز، خرجت القوات الحكومية من السويداء، بعد تعرضها لضربات إسرائيلية، ما أعقبه انتهاكات وأعمال انتقامية بحق سكان البدو في المحافظة، الأمر الذي أدى إلى إرسال أرتال عسكرية على شكل "فزعات عشائرية" نصرة لهم.

وقفة احتجاجية في السويداء تطالب بحق تقرير المصير – 11 نيسان 2026 (عنب بلدي)

خدميًا.. كيف تبدل الواقع في السويداء؟

غيّرت أحداث تموز 2025 ملامح الحياة اليومية في السويداء، بعدما خلّفت أضرارًا واسعة في البنية التحتية وأدت إلى موجة نزوح كبيرة، لتدخل القطاعات الخدمية في واحدة من أصعب أزماتها خلال السنوات الأخيرة.

منذ الهجوم الذي شهدته المحافظة، في 13 من تموز 2025، واجه السكان انقطاعًا في المياه والكهرباء، ونقصًا في الخبز والمحروقات، بالتزامن مع إغلاق الطرق الرئيسة وتراجع وصول الإمدادات الإنسانية. وبعد عام، استعادت بعض الخدمات جزءًا من نشاطها وتحسنت أوضاع عدة قطاعات مقارنة بالأشهر الأولى، إلا أن التعافي بقي جزئيًا، ولا تزال آثار النزوح وضعف البنية التحتية والأزمة المعيشية حاضرة في حياة السكان.

المياه.. الأزمة الأكثر تعقيدًا

كان قطاع المياه الأكثر تضررًا، بعدما خرجت عشرات الآبار عن الخدمة، وفي مقدمتها تجمع آبار الثعلة الذي كان يؤمّن بين 60 و70% من مياه الشرب لمدينة السويداء.

وبحسب ما ذكرته مؤسسة المياه في تصريح سابق لعنب بلدي، تعرضت المحطة الرئيسة في الثعلة للحرق والتخريب، كما خرج 98 بئرًا عن الخدمة في أنحاء المحافظة، ما أدى إلى انهيار منظومة الضخ خلال الأيام الأولى.

وللتخفيف من الأزمة، وزع الهلال الأحمر السوري مئات خزانات المياه، كما نفذت منظمات محلية مشاريع لتشغيل بعض الآبار بالطاقة الشمسية.

ورغم هذه الجهود، بقيت الأزمة مستمرة، إذ إن أقل من نصف الآبار المغذية للمدينة عاد إلى العمل، بينما بقيت الآبار الأعلى إنتاجية خارج الخدمة، ما خفّض كمية المياه المنتجة إلى أقل من ربع الاحتياج اليومي. وخلال الأشهر الأخيرة، نُفذت مشاريع طاقة شمسية لتشغيل آبار في عدد من القرى، إلا أنها لم تنهِ الأزمة بشكل كامل.

الكهرباء.. تحسن محدود

تعرض قطاع الكهرباء لأضرار واسعة نتيجة استهداف محطات التحويل وخطوط التغذية، وخلال الفترة التي تلت الأحداث لم تتجاوز التغذية الكهربائية ساعتين يوميًا مقابل نحو 20 ساعة انقطاع، بعد خروج الخط الرئيس (230 ك.ف) عن الخدمة، واعتماد المحافظة على الخط الاحتياطي (66 ك.ف) حتى أواخر عام 2025.

وامتدت آثار الأزمة إلى مختلف القطاعات، فتأثرت محطات ضخ المياه والمستشفيات والمراكز الصحية والأفران. ورغم تحسن التغذية مقارنة بفترة الحصار، لا تزال ساعات التقنين الطويلة تؤثر في الحياة اليومية للسكان.

الخبز.. من الأزمة إلى الاستقرار النسبي

تحتاج السويداء إلى نحو 120 طنًا من الطحين يوميًا، إلا أن الكميات الواصلة خلال فترة الحصار كانت أقل بكثير، في ظل تعطل مطاحن أم الزيتون وتأخر القوافل الإنسانية.

واعتمدت المحافظة حينها على الطحين المقدم من برنامج الأغذية العالمي عبر قوافل الهلال الأحمر السوري، لكن الأزمة تجددت مع انتهاء عقد البرنامج في أيلول 2025، ما أدى إلى توقف الأفران وارتفاع سعر ربطة الخبز الحر إلى نحو 20,000 ليرة سورية، ودفع كثيرين للاعتماد على الخبز السياحي أو الخبز المنزلي.

ومع بدء إدخال الطحين عبر القنوات الحكومية وتنظيم التوزيع محليًا، بدأت الطوابير تتراجع وتحسن توفر المادة في معظم الأحياء.

فتح الطرق..
نهاية العزلة وبداية أزمة الأسعار

خلال الأسابيع الأولى بعد الأحداث، عاشت السويداء عزلة شبه كاملة إثر إغلاق طريق دمشق- السويداء وتوقف الحركة التجارية، ما تسبب بنقص حاد في المواد الغذائية والدوائية والمحروقات وارتفاع أسعارها.

ومع إعادة فتح الطريق تدريجيًا في أواخر آب 2025، بدأت القوافل الإنسانية ثم التجارية بالدخول، وعادت الأسواق لاستقبال المواد الأساسية، كما استأنفت مؤسسات خدمية عدة عملها وتوفرت المحروقات للأفران والمستشفيات ومحطات المياه.

إلا أن فتح الطرق لم ينه الأزمة المعيشية، بل نقلها من مرحلة نقص المواد إلى مرحلة ارتفاع الأسعار، وهي المشكلة التي لا تزال تؤثر في السكان حتى اليوم.

النزوح.. آثار مستمرة

كان النزوح من أقسى نتائج أحداث تموز، إذ اضطر أكثر من 170 ألف شخص إلى مغادرة مناطقهم وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما وثقت إحصائيات محلية عدد المتضررين بنحو 192 ألف شخص.

واتجهت أغلبية العائلات نحو مدينة السويداء وشهبا وصلخد وعدد من القرى الآمنة نسبيًا، وفي ذروة الأزمة تجاوز عدد مراكز الاستضافة 90 مركزًا استقبلت أكثر من 1700 عائلة.

ومع مرور الوقت تراجع عدد المقيمين داخل المراكز، إلا أن الأزمة لم تنتهِ، إذ لا تزال 1212 عائلة تقيم في 75 مركزًا موزعة بين المدينة وريفها.

أزمة السكن ومراكز الاستضافة..
تراجع الدعم

في البداية اعتمدت العائلات النازحة على المبادرات الأهلية والتبرعات المحلية، قبل أن تتدخل المنظمات الإنسانية والهلال الأحمر والكنيسة لتقديم الغذاء والمياه والفرش والمستلزمات الأساسية، إضافة إلى المطابخ الميدانية.

لكن المساعدات تقلصت تدريجيًا مع تراجع التمويل وتحول اهتمام بعض المنظمات إلى مناطق أخرى.

ويقول القائمون على المراكز إن كثيرًا من العائلات باتت تعتمد على مواردها المحدودة لتأمين غذائها، فيما تشكل مستلزمات الطبخ والغاز والمواد الصحية عبئًا إضافيًا، إلى جانب النقص في حليب الأطفال والمكملات الغذائية وأدوية الأمراض المزمنة.

وأدى انتقال آلاف العائلات إلى مدينة السويداء خلال فترة قصيرة إلى ضغط كبير على سوق العقارات، الذي كان يعاني أصلًا من محدودية العروض السكني. وارتفعت الإيجارات إلى أكثر من مليون ونصف مليون ليرة شهريًا في بعض الحالات، فيما تجاوزت إيجارات الشقق المفروشة مليوني ليرة، وفقًا لرصد أجرته عنب بلدي.

كما اشتكى مستأجرون من طلب دفعات مسبقة وتأمينات مرتفعة، في وقت أصبح العثور على منزل مناسب أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

الرواتب والدخل.. انفراج محدود

امتدت تداعيات الأحداث إلى مصادر الدخل، إذ أدى تعطل المؤسسات المالية والصرافات الآلية إلى حرمان كثير من الموظفين والمتقاعدين من رواتبهم خلال الأشهر الأولى، بالتزامن مع ارتفاع الأسعار.

واعتمدت أسر كثيرة على الاستدانة أو الحوالات المالية القادمة من الأقارب المغتربين. وخلال العام الحالي، ظهرت مؤشرات انفراج تدريجي، مع استئناف صرف رواتب عدد من العاملين في المؤسسات العامة والعاملين بعقود مؤقتة، إضافة إلى صرف مستحقات بعض المدرسين الوكلاء بعد أشهر من التأخير.

الأسواق..
وفرة السلع وضعف القدرة الشرائية

استعادت الأسواق جزءًا كبيرًا من نشاطها، وعادت معظم السلع الأساسية إلى الرفوف بعد أشهر من النقص.

لكن المشكلة لم تعد مرتبطة بتوفر المواد بقدر ما أصبحت مرتبطة بضعف القدرة الشرائية وندرة السيولة. ويقول سكان إن الخضار والمواد الغذائية متوفرة، لكن شراءها يتطلب حسابات دقيقة، فيما أصبحت اللحوم غائبة عن موائد كثير من الأسر.

كما تشهد بعض مواد البناء والتجهيزات الكهربائية نقصًا متكررًا نتيجة ارتفاع تكاليف النقل وتقلبات سعر الصرف.

التعليم.. تحديات مستمرة

كان قطاع التعليم من أكثر القطاعات تأثرًا بالأحداث، إذ توقفت العملية التعليمية لأسابيع وتحولت بعض المدارس إلى مراكز إيواء، ما أدى إلى انقطاع آلاف الطلاب وتأخر استكمال المناهج.

وكان طلاب الشهادة الثانوية الأكثر تضررًا، بعد توقف امتحاناتهم قبل تنظيم دورة تعويضية في تشرين الثاني 2025 أُعلنت نتائجها في شباط الماضي، بينما بقي ملف الاعتراف الرسمي بالشهادات معلقًا.

ومع اقتراب امتحانات العام الحالي، أثار قرار نقل المراكز الامتحانية الخاصة بطلاب السويداء إلى دمشق وريفها موجة اعتراض محلية، في ظل مخاوف من الأعباء الأمنية والمادية، فيما أعلنت محافظة السويداء استعدادها لتأمين وسائل النقل والإقامة للطلاب المتقدمين خارج المحافظة.

بسطة لبيع المحروقات في السويداء – 20 نيسان 2026 (عنب بلدي)

"المحافظة": تعثر الخدمات مرتبط بالوضع الأمني

قال المكتب الإعلامي في محافظة السويداء لعنب بلدي، إن الحكومة السورية تبذل جهودًا لإعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين الواقع الخدمي، مشيرًا إلى أن أعمال إعادة الإعمار شملت مناطق في الريفين الشمالي والغربي، وأن عددًا من القرى أُنجزت فيها أعمال التأهيل بشكل كامل.

وأضافت المحافظة أن الحكومة تواصل تزويد المؤسسات الحكومية بالمستلزمات والخدمات اللازمة، مؤكدة وجود خطط استراتيجية للنهوض بالواقع الخدمي في المحافظة.

وأرجعت أبرز أسباب تعثر عودة الخدمات إلى عدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق، نتيجة وجود مجموعات وصفتها بـ"الخارجة عن القانون"، معتبرةً أن ذلك يعرقل عمل المؤسسات ويؤخر استعادة الخدمات إلى مستواها الطبيعي.

وفي ملف التعليم، قالت المحافظة إن التحديات لا ترتبط فقط بالكوادر أو الأبنية والامتحانات، بل تتصل أيضًا بالوضع الأمني، مشيرة إلى حادثة اقتحام مديرية التربية وإجبار مديرها الجديد على الاستقالة.

كما أكدت أن مطالب الأهالي تتركز على ضبط الوضع الأمني والحد من السرقات وأعمال التخريب التي طالت منشآت المياه والآبار وشبكات الاتصالات، وأثرت في استمرار تقديم الخدمات.

ونفت المحافظة وجود أي عرقلة لدخول المواد التموينية والمحروقات والطحين إلى السويداء، مؤكدة أن جميع المواد تدخل بعد استكمال إجراءات التدقيق القانونية، وأن التنسيق مع الجهات المحلية واللجان الأهلية يتم عبر المؤسسات الحكومية المختصة.

عام مضى..
أي طريق للخروج من الأزمة؟

رغم اختلاف التشخيص، تتقاطع آراء الخبراء في أن استمرار الوضع الراهن لا يمثل حلًا وأن تجاوز الأزمة يتطلب معالجة تتجاوز المقاربة الأمنية إلى مسار سياسي ومجتمعي أوسع.

ودعا الدكتور سمير العبد الله إلى الاعتراف بالظلومية التي خلّفتها أحداث تموز، وإعلان نتائج التحقيقات، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وضمان عودة المهجرين، إلى جانب إطلاق إدارة محلية حقيقية، وتحويل السلاح إلى مؤسسات منضبطة ضمن إطار الدولة، معتبرًا أن السويداء تمثل اختبارًا لقدرة سوريا الجديدة على بناء دولة تقوم على العدالة والشراكة الوطنية.

أما الباحث عمار جلو فيرى أن الحل يمر عبر إنهاء حالة القطيعة القائمة، ووجود ممثلين حقيقيين عن المجتمع المحلي يجلسون إلى طاولة الحوار مع الدولة، بالتوازي مع انفتاح أكبر من دمشق على التنوعات الاجتماعية.

بدوره، أكد الدكتور كنان مسعود أن معالجة الأزمة تبدأ بالاعتراف بحجم المأساة الإنسانية التي خلفتها الأحداث، وإجراء محاسبة شفافة لكل المتورطين في الانتهاكات، وتعويض المتضررين، وتأمين عودة آمنة للمهجرين من جميع المكونات، وصولًا إلى إعادة بناء التفاهمات المحلية على قاعدة أن السويداء جزء من الدولة السورية، وأن استقرارها لا يتحقق إلا ضمن دولة القانون والمؤسسات، بعيدًا عن مشاريع الانقسام أو فرض الأمر الواقع.

قانونيًا.. عدالة لا تزال قيد الاختبار

اتخذت السلطات السورية خطوات عدة على المستوى القانوني خلال العام الماضي، بدءًا من تشكيل لجنة تحقيق وطنية معنية بأحداث السويداء، مرورًا بتمديد عملها، وصولًا إلى إعلان إحالة عدد من الملفات إلى القضاء.

وأعلنت اللجنة، في 3 من تموز الحالي، أن محكمة الجنايات العسكرية في دمشق بدأت عقد جلسات محاكمة علنية اعتبارًا من 1 من تموز، بعد إحالة عدد من المتهمين إلى قاضي التحقيق، مؤكدة أن الإجراءات تجري وفق الأصول القانونية وضمانات المحاكمة العادلة.

وأشار الإعلان عن بدء المحاكمات، بالتزامن مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للأحداث، تساؤلات حول دلالات توقيت هذه الخطوة ومدى اكتمال التحقيقات، وما إذا كانت تمثل بداية فعلية لمسار عدالة شامل يضمن محاسبة جميع المسؤولين وإنصاف الضحايا.

مسار يفتقر إلى الاستقلالية والاكتمال

بناء على ما سبق، يرى مدير منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بسام الأحمد، أن مسار التحقيق الوطني في أحداث السويداء لا يزال "منقوصًا وغير مكتمل"، ويعاني من غياب الشفافية والاستقلالية، معتبرًا أن التحقيق في أحداث بهذا الحجم يفترض أن تتولاه جهة مستقلة، لا سلطة تُوجه إليها اتهامات بارتكاب جزء من الانتهاكات.

وقال الأحمد، في حديث إلى عنب بلدي، إن تشكيل لجنة التحقيق من قبل الحكومة السورية يطرح إشكالية تتعلق بالحياد، مضيفًا أن أحد أبرز أوجه القصور يتمثل في عدم تمكن اللجنة من الوصول إلى جميع الضحايا، ولا سيما في المناطق التي قتل فيها عدد كبير من أبناء الطائفة الدرزية على يد عناصر من وزارتي الدفاع والداخلية ومسلحين من العشائر بحسب قوله.

وأضاف أن محدودية الوصول إلى بعض المناطق أثرت في اكتمال التحقيق، مقارنة بما جرى في أحداث الساحل، التي شهدت وصولًا ميدانيًا أوسع للجنة التحقيق، رغم وجود ملاحظات أيضًا على نتائجها.

بدء المحاكمات خطوة أولى.. نجاح مرهون باستكمال المساءلة

اعتبر الحقوقي المعتصم الكيلاني أن انتقال ملف أحداث السويداء من مرحلة التحقيق إلى الإحالة للقضاء يمثل تطورًا إيجابيًا من حيث المبدأ، باعتباره يشير إلى أن التحقيقات تجاوزت مرحلة جمع المعلومات ووصلت إلى مستوى يسمح بتوجيه اتهامات إلى عدد من المشتبه بهم .

وقال الكيلاني، في حديث إلى عنب بلدي، إن بدء أولى المحاكمات العلنية للمتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة خلال تموز الحالي يعكس وجود إرادة لعدم تجاوز تلك الانتهاكات دون مساءلة، إلا أن تقييم جدية هذه الخطوة لا يرتبط بمجرد انطلاق المحاكمات، وإنما بمدى التزامها بمعايير العدالة وسيادة القانون.

وأضاف أن المساءلة الحقيقية تقاس بشمول التحقيق لجميع الانتهاكات وجميع المسؤولين عنها، بغض النظر عن مواقعهم أو الجهات التي ينتمون إليها، إلى جانب ضمان استقلال القضاء واحترام حقوق الضحايا وعلنية الإجراءات، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في المسار القضائي وجبر الضرر.

ويرى أن ما جرى حتى الآن يمثل بداية لمسار العدالة وليس نهايته، مشددًا على أن الحكم على نجاح هذا المسار يبقى مرهونًا بصدور أحكام قضائية مستقلة، والتأكد من عدم استثناء أي طرف تثبت مسؤوليته.

"اعتبارات سياسية أكثر من قانونية"

عن تزامن الإعلان عن الإجراءات القضائية مع الذكرى السنوية للأحداث، يرجح بسام الأحمد أن يكون التوقيت مرتبطًا باعتبارات سياسية أكثر منه باستكمال المسار القانوني، معتبرًا أن السلطات سبق أن استخدمت نهجًا مشابهًا في التعامل مع ملف أحداث الساحل، عبر توظيف خطوات قضائية لإيصال رسائل إلى الخارج بشأن وجود إجراءات للمساءلة.

ويرى أن التحدي الأساسي لا يقتصر على سير التحقيقات، وإنما يبدأ من آلية تشكيل اللجنة نفسها، موضحًا أن أي تحقيق مستقل كان سيعتمد على تصنيف الانتهاكات بحسب الجهات المسؤولة عنها، سواء تلك التي ارتكبتها قوات من وزارتي الدفاع والداخلية، أو مجموعات درزية استهدفت العشائر العربية، أو مجموعات عشائرية نفذت هجمات لاحقة.

وأضاف أن أخطر ما خلّفته الأحداث هو الشرخ المجتمعي بين أبناء الطائفة الدرزية والعشائر العربية.

واعتبر الأحمد أن الانتهاكات التي رافقت الأحداث تضمنت "مجازر وانتهاكات جسيمة"، وقال إن بعض الوقائع قد تحمل مؤشرات تستوجب التحقيق في احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم استهدفت أشخاصًا على أساس هويتهم الطائفية، وهو أمر يتطلب، وفق رأيه، تحقيقًا مستقلًا وشاملًا يحدد التكييف القانوني لكل واقعة.

> معالجة آثار الأحداث لا تزال ممكنة، إذا توفرت إرادة سياسية حقيقية تقوم على الاعتراف بالأخطاء، ومحاسبة المسؤولين، وكشف الحقيقة، وتعويض الضحايا.
>
> بسام الأحمد
> مدير منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

التوقيت وحده لا يحكم على جدية المساءلة

أما الكيلاني فيعتقد أن التأخير قد يكون مبررًا من الناحية القانونية إذا احتاجت لجنة التحقيق إلى وقت لاستكمال جمع الأدلة والتحقق من الشهادات، وإعداد ملفات اتهام متماسكة خاصة في القضايا التي تتضمن عددًا كبيرًا من الضحايا وتعددًا في الوقائع والمتهمين.

> تزامن الإعلان عن بدء المحاكمات مع الذكرى السنوية قد يحمل رسالة تؤكد استمرار إجراءات المساءلة، لكنه لا يشكل بحد ذاته دليلًا على فعاليتها.
>
> المعتصم الكيلاني
> حقوقي وباحث في القانون الدولي

وأضاف أن القيمة القانونية لهذه الإجراءات لا ترتبط بتوقيت الإعلان، وإنما باستقلال القضاء، وشفافية المحاكمات، وإمكانية مراقبتها، وتنفيذ الأحكام التي ستصدر عنها.

الوصول المحدود لا يبطل التحقيق

عن اعتماد لجنة التحقيق على شهادات وأدلة جُمعت عن بعد في بعض المناطق، قال الكيلاني، إن عدم تمكن المحققين من الوصول إلى جميع مواقع الأحداث لا يؤدي تلقائيًا إلى بطلان التحقيق، إذ تتيح القواعد الحديثة في التحقيقات الجنائية إلى جانب الممارسات الدولية، الاعتماد على وسائل متعددة لإثبات الوقائع، مثل شهادات الشهود والتسجيلات المصورة والصور الفضائية والتقارير الطبية والأدلة الرقمية بشرط إخضاعها للتحقق القضائي.

وأضاف أن استخدام هذا النوع من الأدلة يفرض تحديات تتعلق بإثبات أصالتها وسلامة حفظها وإمكانية مناقشتها أمام المحكمة، ما قد يؤثر في وزنها القانوني دون أن يعني بالضرورة عدم قبولها.

وأكد أن قوة ملف الاتهام ستتحدد بمدى تكامل الأدلة وتوافقها، مع الاستماع إلى الشهود وإجراء الخبرات الفنية اللازمة، بما ينسجم مع المعايير الدولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

العدالة لا تقتصر على المحاسبة الجنائية

أشار الكيلاني إلى أن التجارب المقارنة في العدالة الانتقالية تؤكد أن المحاسبة الجنائية تمثل أحد أركان العدالة، لكنها ليست الركن الوحيد.

وأوضح أن إنصاف الضحايا يتطلب منظومة متكاملة تشمل كشف الحقيقة بصورة كاملة، وإجراء محاكمات مستقلة وعادلة، وجبر الضرر من خلال التعويض ورد الحقوق وإعادة التأهيل، إلى جانب ضمان عدم تكرار الانتهاكات عبر إصلاح المؤسسات وتعزيز الرقابة والمساءلة وإشراك الضحايا في الإجراءات القضائية.

أبرز محطات لجنة التحقيق في أحداث السويداء:

31 من تموز 2025: أصدرت وزارة العدل القرار رقم "1287" بتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في أحداث السويداء، وكشف ملابساتها، وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات وإحالتهم إلى القضاء.

17 من آذار 2026: سلّمت اللجنة تقريرها النهائي إلى وزير العدل، بعد تحقيق استمر عدة أشهر، وتضمن التقرير توثيقًا لتسلسل الأحداث بين **11 و20** من تموز 2025، وإحصاء للقتلى والجرحى والمفقودين والنازحين، وتحديد الجهات التي ارتكبت الانتهاكات، مشيرًا إلى مسؤولية أطراف متعددة، بينها عناصر من وزارتي الدفاع والداخلية، ومجموعات مسلحة محلية ومسلحون من العشائر إلى جانب توصيات بإحالة جميع المتورطين إلى القضاء، وحماية مواقع المقابر الجماعية، وجبر ضرر الضحايا وتعزيز المصالحة المجتمعية وجمع السلاح غير المرخص.

3 من تموز 2026: أعلنت اللجنة إحالة عدد من المتهمين إلى القضاء، وكشفت أن محكمة الجنايات العسكرية في دمشق باشرت عقد جلسات محاكمة علنية اعتبارًا من 1 من تموز.

بين زيارة ماكرون والتفجير.. حين تعيد الجماعة تشكيل مشاعرنا

أحمد عسيلي

جاءت زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى دمشق بوصفها حدثًا سياسيًا لافتًا، فهي أول زيارة لرئيس دولة غربية إلى سوريا منذ سقوط النظام السابق، وبعد سلسلة من الزيارات التي قام بها قادة ومسؤولون من دول أخرى، كأمير قطر ورئيس أوكرانيا، وقد حملت الزيارة رسالة واضحة مفادها أن سوريا تحاول العودة إلى محيطها الدولي واستعادة موقعها ضمن العلاقات الدبلوماسية الطبيعية، لكن الزيارة تزامنت مع تفجير إرهابي استهدف محيط مقر إقامة الوفد الفرنسي، في محاولة واضحة لفرض صورة مغايرة عن البلاد، ورغم تأكيد قصر "الإليزيه" أن الرئيس الفرنسي لم يسمع صوت الانفجار، وأن الزيارة استمرت كما هو مخطط لها، فإن ردود الفعل السورية لم تتوقف عند إدانة العملية الإرهابية، بل تجاوزها بعضها إلى الشماتة بعجز السلطة عن حماية ضيوفها، ووصل الأمر لدى بعضهم إلى التعبير عن الفرح وتمني وقوع عمليات جديدة.

قد يبدو هذا الانقسام سياسيًا في ظاهره، لكنه يطرح سؤالًا نفسيًا أكثر عمقًا: كيف يمكن لحدث واحد أن يثير الحزن لدى أشخاص، والارتياح لدى آخرين، والشماتة لدى فريق ثالث؟ وهل المشاعر التي نعتقد أنها شخصية تنبع فعلًا من داخلنا وحدنا؟

في كتابه "علم نفس الجماهير وتحليل الأنا"، يرفض سيغموند فرويد الفصل الحاد بين علم النفس الفردي وعلم النفس الاجتماعي، فالإنسان، في نظره، لا يعيش بمعزل عن الجماعة، بل يعيد باستمرار تشكيل مشاعره وأحكامه من خلال انتماءاته وروابطه العاطفية. الفرد لا يفقد شخصيته داخل الجماعة، لكنه لا يبقى أيضًا الشخص نفسه، إنه يتماهى مع جماعته، ويبدأ بالنظر إلى العالم من خلال منظومتها الرمزية والأخلاقية.

ولعل أهم ما يمكن إضافته إلى قراءة فرويد اليوم هو أن الجماعة لا تغيّر آراءنا فقط، بل تعيد رسم حدود ما نسمح لأنفسنا بأن نشعر به، فهي لا تحدد مَن الصديق ومَن العدو فحسب، بل تحدد أيضًا متى ينبغي أن نحزن، ومتى ينبغي أن نفرح، ومع مَن يحق لنا أن نتعاطف، ومَن لا يستحق التعاطف.

في المجتمعات السليمة، تبقى هناك حدود إنسانية مشتركة، لا تلغيها الخلافات السياسية ولا الحروب، قد يفرح إنسان بانتصار جيشه في معركة، أو بهزيمة خصم عسكري، أو تأهل فريق بلاده في كرة القدم وخسارة الفريق الخصم، نعم هذا طبيعي، لكن يبقى مقتل طفل، أو استهداف مدنيين، أو سقوط أبرياء، حدثًا مؤلمًا يتجاوز الانتماءات، هذه ليست مسألة رأي سياسي، بل تعبير عن وجود مساحة أخلاقية مشتركة لا تزال قادرة على جمع المختلفين، وقد شاهدنا تاريخيًا الكثير من الناس يخرجون في مظاهرات حاشدة ضد استهداف بلادهم لمدنيين آخرين حتى لو كانوا في الطرف الآخر، أشهرها ربما مظاهرات الأمريكيين ضد جرائم الجيش الأمريكي في حرب فيتنام.

المشكلة تبدأ عندما تنجح الجماعة في إعادة تعريف حتى هذه الحدود، عندها لا يعود الطفل طفلًا بل يصبح "ابن الجماعة الأخرى"، ولا يعود المدني مدنيًا، بل يتحول إلى جزء من معسكر العدو، في هذه اللحظة لا نكون أمام اختلاف سياسي فقط، بل أمام تحول في البنية النفسية التي تنظّم الحالة الانفعالية، يصبح الإنسان أقل قدرة على رؤية الضحية بوصفها إنسانًا، وأكثر ميلًا إلى رؤيتها من خلال هوية الجماعة التي تنتمي إليها.

هذا ما يجعل بعض ردود الفعل على التفجير أكثر إثارة للقلق من التفجير نفسه، فهذا التفجير لم يُحدث ضحايا، وكان أقرب للحدث الصوتي الذي يهدف إلى إحداث بلبلة إعلامية، لكن يبدو أن الحرب الطويلة في بلادنا قد نجحت في ترك أثر أكثر خطورة، وهو أن تصبح مشاعرنا نفسها خاضعة بالكامل لمنطق الاصطفاف، فلا نسأل أولًا: ماذا حدث؟ أو من تضرر؟ بل نسأل: هل خسر فريقي أم ربح؟ وبعد الإجابة عن هذا السؤال، يبدأ الحزن أو الفرح.

لقد عاشت سوريا سنوات طويلة من الاستقطاب، حتى أصبح كثير من السوريين ينظرون إلى الحدث الواحد من خلال انتمائهم قبل إنسانيتهم، وهذا لا يخص طرفًا دون آخر، بل هو أحد أخطر الآثار النفسية التي تتركها الحروب الداخلية الطويلة، إذ تتحول الجماعة إلى المرجع الأول في تفسير الواقع، وفي تحديد المشاعر المقبولة والمرفوضة.

لذلك فإن إعادة بناء سوريا لا تبدأ فقط بإعادة إعمار المدن، ولا بإعادة العلاقات الدبلوماسية، ولا حتى ببناء المؤسسات، رغم أهمية كل ذلك، إنها تبدأ أيضًا بإعادة بناء مساحة نفسية مشتركة، يستطيع السوريون داخلها أن يحزنوا معًا على الضحايا، وأن يدينوا الإرهاب بوصفه اعتداء على المجتمع كله، لا مجرد حدث يخدم هذا الطرف أو يضر ذاك.

لا تبدأ نهاية الحرب عندما تتوقف التفجيرات، ولا عندما تتبادل الدول الزيارات الرسمية، بل عندما يستعيد المجتمع القدرة على الاحتفاظ ببعض المشاعر خارج الانتماءات الضيقة، أن يبقى الحزن على الأبرياء حزنًا، وأن يبقى الإرهاب مصدر خوف لا مناسبة للشماتة، وأن يبقى الطفل طفلًا قبل أن يكون ابن هذه الجماعة أو تلك، عندها فقط يمكن القول إن الحرب بدأت تغادر النفوس، لا المدن فقط.

الامتثال المعكوس في الاتفاق اللبناني– الإسرائيلي

لمى قنوت

بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران، والتوتر الإسرائيلي الذي نجم عن خفض التصعيد، وتجميد الحرب على إيران، وبنود تتعهد فيها واشنطن بمنع الاعتداء عليها، وعلى حليفها في لبنان (حزب الله)، وتمكينها من بيع نفطها إلى خطة لإعادة إعمارها وتنمية اقتصادها بقيمة لا تقل عن 300 مليار دولار، وقعت إسرائيل على اتفاق إطاري مع لبنان لا يشترط انسحابها من الأراضي التي احتلتها، إلا بعد أن تتحقق من قيام الجيش اللبناني في نزع "سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، لا سيما (حزب الله)"، وتفكيك بنيتها في كل أنحاء لبنان، تبدأ بمناطق تسمى "مناطق تجريبية" يحددها الاحتلال، رغم إدراك جميع الأطراف عجز الحكومة اللبنانية عن نزع سلاح الحزب، ما سيؤدي إلى بقاء الاحتلال لأجل غير مسمى، وسيفاقم الانقسام والتوتر السياسي والأهلي داخل لبنان، وسيتمسك الحزب بسلاحه أكثر، وبموجب الاتفاق حدد الاحتلال أول ثلاث مناطق تجريبية للانسحاب منها، تبين لاحقًا أنها غير محتلة.

المنطق المعكوس في الاتفاق الإطاري، والذي أراد منه الأطراف نزع الملف اللبناني من يد طهران، وخاصة بعد أن ذُكر لبنان في البند الأول من الاتفاق الأمريكي– الإيراني ثلاث مرات، وأرادت الحكومة اللبنانية أن تفاوض عن نفسها، وأبدت عزمها على نزع سلاح "حزب الله"، واحتكار الدولة للقوة، وقرار السلم والحرب، لكنها أبرمت اتفاقًا حوّل السيادة من حق أصيل إلى امتياز يمنحه الاحتلال تدريجيًا بعد إثبات حسن السلوك الأمني، وقلب المشكلة، وما هو راسخ في القانون الدولي، والمنطق، من حق الدول في إنهاء الاحتلال باعتباره جذر المسألة، إلى قصور الدولة اللبنانية عن ضبط الأمن لمصلحة المستوطنين في الأراضي المحتلة. ويعد هذا التحول محورًا أساسيًا في النقد "الديكولونيالي" للاتفاقات غير المتكافئة، وخطاب الأمن الذي يوظف لإضفاء الشرعية على ديناميات الاستعمار.

ومن هذه الزاوية، فقد خلا الاتفاق من جدول زمني لانسحاب الاحتلال من الأراضي اللبنانية، باعتباره مرهونًا بنزع السلاح و"تطهير المنطقة"، ومن ثم "التحقق من التطهير" كما جاء في نص المرحلة الأولى من المراحل الأربع الواردة في الملحق الأمني السري للاتفاق اللبناني– الإسرائيلي، والذي سربته إسرائيل، وهندس الامتثال الأمني بأليات ميدانية. واستعاض نص الاتفاق عن "انسحاب" الجيش الإسرائيلي بعبارة "إعادة انتشار تدريجي" لقواته، كما أن طرح مبدأ "المناطق التجريبية" كنهج أمني، لا تستعاد فيها السيادة على الأرض دفعة واحدة، وإنما تُقسم إلى وحدات جغرافية يختبرها الاحتلال تباعًا، وبهذا تؤسساتها إلى موضوع لتقييم أدائها، وبهذا المعنى، فإن الانسحاب، وفق ما ورد في الاتفاق والملحق من الناحية القانونية والسياسية، لم يعد التزامًا قانونيًا قائمًا بذاته، بل نتيجة عمليات أمنية.

لقد ربط الاتفاق الإطاري حقوق المدنيين وعودتهم إلى الجنوب وإعادة الإعمار، كما ورد في البند الثالث، بمسار أمني متدرج، يبدأ من "نجاح" عملية نزع سلاح "الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة"، وتفكيك بنيتها التحتية في المناطق الخاضعة للتجربة، عندئذ، يعيد الاحتلال انتشاره بالتوازي مع انتشار الجيش اللبناني، وتوليه الأمن في تلك المناطق، وتبدأ إعادة الإعمار بجهد دولي، وفي المرحلة الأخيرة، يعود المدنيون المهجرون إلى مناطقهم.

يصف الاتفاق الحرب أو الصراع مع إسرائيل على أنها أزمة احتكار داخلي للقوة العسكرية في لبنان، لا علاقة استعمار ومُستَعمر، وتاريخية اجتياحات متكررة، وأطماع، ويقدم السيادة كمفهوم أمني من خلال قدرة الدولة على احتكار القوة وتحقيق أمن المستوطنات الشمالية.

ومن جهة أخرى، يقدم البند الخامس مساحة تفسيرية، من وجهة النظر الإسرائيلية، بأن احتلالها، وعملياتها العسكرية في لبنان، ليست بسبب أطماعها أو "مطالب إقليمية في لبنان"، بل بسبب هجمات، وتهديدات، و"نيات" عدائية من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

تقدم المادة الثامنة في الاتفاق الإطاري أمن لبنان وإسرائيل، وأهالي جنوبي لبنان وسكان المستوطنات الإسرائيلية الشمالية بلغة متماثلة، أي خارج السياق التاريخي والسياسي الاستعماري، وتحجب جرائم حرب الاحتلال بصورة تامة. أما البند التاسع، فيضع لبنان تحت نظام مراقبة لـ"تنفيذ برنامج صارم قائم على الأداء"، وينشئ نظام مساءلة من طرف واحد، ويربط الامتثال المشروط بالمساعدات الأمريكية، والتي تقدم كأداة تحفيز وعقاب في آن واحد، وهنا، يعاد تعريف الاتفاق من اتفاق سياسي إلى منطق الحوكمة الأمنية المشروطة، إذ استُخدمت عبارات، غالبًا ما تُستخدم في برامج إصلاح القطاع الأمني، وفي بناء مؤسسات الدولة التي تدعمها جهات دولية، كعبارة "مراحل قابلة للتحقق"، و"إثبات النتائج"، و"أليات الرقابة والإشراف".

ويمثل البند العاشر الشق الاقتصادي للاتفاق دون التزام قانوني ملزم في إعادة الإعمار، وإنعاش الاقتصاد في صياغات عامة وفضفاضة، مثل: "ستعمل الولايات المتحدة على حشد الشركاء الدوليين لتقديم دعم"، و"بذل الجهد لحشد الدعم الدولي"، و"من المتوقع أن يشمل ذلك حشد مساعدات كبيرة". كما يربط الاتفاق التعافي الاقتصادي بالتحقق من الامتثال الأمني، وفق ما ورد أعلاه، لا بمسؤولية قانونية تقع على الاحتلال الذي سبب الدمار. وتُخضع المادة الـ11 الأموال وأموال إعادة الإعمار إلى اعتبارات أمنية، وتُلزم كلًا من لبنان والولايات المتحدة بعدم وصولهما إلى أي جماعة مسلحة غير تابعة للدولة سواء كان "كيانًا أو منظمة أو فردًا مرتبطًا بأي جماعة مسلحة"، وبحظر جميع أنشطتها، ويمكن أن يخلق استخدام عبارة "أي فرد مرتبط" تفسيرات مفتوحة ومتعددة قد تطال مجتمعات بأكملها.

وقدم البند الـ12 الهدف النهائي للاتفاق ليكون عملية سياسية مفتوحة تقضي بعد توقيع الاتفاق على إنشاء مجموعات في لبنان وإسرائيل تُعد "اتفاقًا شاملًا للسلام والأمن" يقدم فيه "السلام" كحلقة أخيرة، وثمرة للامتثال الأمني.

ويعيد البند الـ13 ضبط وإعادة تشكيل الدور القانوني والدبلوماسي الخارجي للبنان، ويضمن "وقف كل الأعمال العدائية أو الضارة في المحافل السياسية أو القانونية الدولية"، وهو مساس بحقوق التقاضي ضد جرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال، وإخلال بالحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي، وتشمل بالضرورة شكاوى مجلس الأمن، والتوجه لمجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وغيرها، كما أن استخدام عبارات فضفاضة كالأعمال "الضارة" هو مزيد من تقييد لبنان، وحرمانه من اللجوء إلى المحافل السياسية، والقانونية الدولية.

ختامًا، لقد اختفت سردية الاستعمار من الاتفاق الإطاري، واستعيض عنها بعبارات مثل: "النزاع"، "حسن الجوار"، "السلام"، "الأمن"، كما أن بنيان الاتفاق وملحقه جعلا من أمن الاحتلال معيارًا حاكمًا لمراحل التنفيذ وتدرجه، واستنادًا إلى ما سبق والواقع الحالي، تستمر عمليات الاحتلال العسكرية وانتهاكاته وجرائمه بالقدر الذي لا يؤثر فيه على خفض التصعيد بين واشنطن وطهران، إن استمر العمل بمذكرة التفاهم، ويستطيع نتنياهو توظيف الحرب في الانتخابات المقبلة.

وقفة احتجاجية في السويداء تطالب بحق تقرير المصير – 11 نيسان 2026 (عنب بلدي)

خبير يقدرها بنحو 1.5 مليار يورو

كيف تحل سوريا عقدة قروض بنك الاستثمار الأوروبي؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

في وقت تبحث فيه الحكومة السورية عن موارد جديدة لإنعاش اقتصاد البلاد، عادت إلى الواجهة ديون قديمة تراكمت على سوريا منذ عام 2011، قروض أوروبية بلغت، وفق ما أكده أحد الخبراء، نحو 1.55 مليار يورو.

ورغم وجود تكليف رئاسي لوزارة المالية السورية بمعالجة وإغلاق ملف قروض بنك الاستثمار الأوروبي، فإن الوزارة تواصل التمسك بسياسة التحفظ بشأن الإفصاح عن الأمر، وحتى الآن، لا يعرف السوريون حجم الدين الحقيقي ولا هوية المقترضين، بعد مرور أكثر من عام ونصف على سقوط نظام الأسد.

القروض الأوروبية الممنوحة لعدة جهات حكومية سورية، بحسب ما أكده مصدران لعنب بلدي، بدأ بتقديمها بنك الاستثمار الأوروبي منذ 1978، بهدف دعم المشاريع التنموية والبنى التحتية في سوريا، وأسهم بمئات ملايين اليوروهات لتمويل مشاريع في مجالات المياه والكهرباء ومعالجة المياه، ومشروع محطة الكهرباء في دير علي.

وصرح مسؤول سوري سابق في مكتب الارتباط السوري مع بنك الاستثمار الأوروبي، قبل توقفه عن العمل، لعنب بلدي (تحفظ على نشر اسمه)، أنه كان من المقرر أن "يشارك البنك أيضًا في تمويل صفقة لشراء طائرات مدنية لسوريا بقيمة 600 مليون يورو، إلا أن ذلك لم يتم".

وكانت عنب بلدي توجهت سابقًا بأسئلة لوزارة المالية السورية، حول الحلول المطروحة من قبل الوزارة لمعالجة قروض البنك الأوروبي المذكورة سابقًا، دون أن تتلقى ردًا على الحجم الإجمالي لهذه القروض وهوية المقترضين حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

المالية السورية
توقف الملاحقة القضائية

توقف بنك الاستثمار الأوروبي عن نشاطاته في سوريا بقرار من الاتحاد الأوروبي بعد اندلاع الثورة السورية، ورغم أن العقوبات على سوريا كانت عاملًا مؤثرًا في القرار، فإن السبب الأهم تمثل في:

-ارتفاع حجم المخاطر البنكية نتيجة الحراك الشعبي.

الضغوط التي تعرض لها البنك لزيادة نسب الاحتياطيات للتحوط من المخاطر، في ظل عدم وجود التزام قانوني بإجراء ذلك.

وأستثنى الرئيس السوري، أحمد الشرع، في حزيران الماضي، التسهيلات الائتمانية (القروض) الممنوحة من بنك الاستثمار الأوروبي، من أحكام المرسوم رقم "70" لعام 2026، القاضي بتطبيق أحكام تسوية الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة في المصارف العامة، ومنح إعفاءات من الفوائد التأخيرية والعقدية والغرامات، مع تنظيم إعادة جدولة الديون التي تتجاوز كتلة الدَّين فيها مئة مليون ليرة سورية، وذلك وفق الشروط والمهل المحددة في مواد المرسوم.

المرسوم ذاته وكّل وزارة المالية السورية بمعالجة الملف، عبر قيام الوزير، محمد يسر برنية، بتشكيل لجنة للنظر في قروض بنك الاستثمار الأوروبي بقرار منه.

برنية أصدر أيضًا قرارًا بتكليف المصارف العامة ذات الصلة بقروض بنك الاستثمار الأوروبي، بدراسة إمكانية التريث في إجراءات الملاحقة القضائية بحق المقترضين (دون أن يحدد هويتهم)، وذلك لحين انتهاء أعمال لجنة معالجة قروض بنك الاستثمار الأوروبي وإصدار القرار بشأنها.

واشترط في "وقف الملاحقة القضائية" المقررة، الحفاظ على ما تم من إجراءات قانونية سابقة، حمايةً للمال العام ومصالح المواطنين، وفقًا لما نقلته الوكالة السورية للأنباء (سانا) آنذاك عن الوزارة.

وكانت صحيفة محلية سورية كشفت عندما أوقف الاتحاد الأوروبي تعاون بنك الاستثمار الأوروبي مع سوريا في 2011، أن أغلبية المقترضين من البنك هم من الجهات الحكومية السورية وليسوا مواطنين.

وقالت الصحيفة، حينها، إن معظم القروض كانت مخصصة لمشروعات تنموية أو مساندة لتطوير وتحديث البنى التحتية ووسائل النقل، لا سيما تمويل جزء من صفقة طائرات مدنية أوروبية لتحديث أسطول الخطوط الجوية السورية.

وفي حزيران الماضي، أكد وزير المالية السوري أهمية تسريع معالجة ملف القروض المتعثرة لبنك الاستثمار الأوروبي، وذلك خلال ترؤسه اجتماعًا للجنة المكلفة بمعالجة هذه القروض والمشكّلة بموجب المرسوم رقم "70" لعام 2026.

وشدد برنية على أهمية تسريع أعمال اللجنة، وإنجاز المهام الموكلة إليها ضمن الأطر الزمنية المحددة، بما يضمن:

-التوصل إلى آلية قانونية وحلول مالية منصفة وعملية لمعالجة ملف هذه القروض.

-حفظ حقوق البنوك من جهة، والمساعدة من جهة أخرى في تخفيف الأعباء على المتعثرين وتنشيط الاقتصاد.

سوريا تفتح تحويل الديون إلى استثمارات

وزير المالية السوري ناقش، في نيسان الماضي، مع وفد رفيع المستوى من مفوضية الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي، فرص "تحويل الديون القائمة تجاه سوريا إلى استثمارات ومنح".

وجاء ذلك ضمن لقاء مشترك على هامش مشاركة الوزير السوري في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، وضم الوفد الأوروبي، المدير العام لعمليات بنك الاستثمار الأوروبي، أندرو ماكدويل، والمدير العام للإدارة العامة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج في المفوضية الأوروبية، مايكل كارنيتشنيغ.

وتناولت المباحثات أيضًا مركز المعرفة والتدريب وبناء القدرات الذي يعتزم الاتحاد الأوروبي إنشاءه في سوريا، وتوفير الدعم الفني للإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية، وتعزيز الاستثمارات الأوروبية في سوريا.

خبير: القروض تقارب 1.4 مليار يورو

استنادًا إلى مصادر أوروبية، كشف الخبير المالي والاقتصادي الدكتور محمود عبد الكريم، في حديث إلى عنب بلدي، عن حجم وتفاصيل التمويل المقدم من جانب بنك الاستثمار الأوروبي لسوريا.

وقال إن البنك موّل مشاريع في سوريا قبل 2011 بقيمة تقارب 1.4 مليار يورو منذ عام 1978، وتوقفت القروض والدفعات الجديدة بعد قرار من مجلس الاتحاد الأوروبي في 2011، منع بموجبه البنك من إجراء أي دفعات أو تحويلات مرتبطة باتفاقيات القروض القائمة مع سوريا.

وكانت أكبر حصة من القروض لقطاع الطاقة والكهرباء بنحو 676 مليون يورو، وشملت تحديث شبكات النقل والتوزيع، وبناء محطتي دير علي 1 و2 بطاقة تقارب 1500 ميجاواط، منها: 75 مليون يورو لتحديث شبكة نقل الكهرباء عام 2000.

115 مليون يورو لتوزيع الكهرباء عام 2001.

200 مليون يورو لمحطة دير علي عام 2004.

275 مليون يورو لمحطة دير علي 2 عام 2008.

ومعظم الجهات المرتبطة بهذه المشاريع كانت جهات حكومية، خصوصًا وزارة الكهرباء، والمؤسسة العامة لتوليد ونقل الكهرباء، وفقًا للخبير عبد الكريم.

ولكن ليس صحيحًا أن كل القروض ذهبت فقط لوزارة الكهرباء، بحسب الخبير السوري، فهناك قروض لقطاعات أخرى منها:

-قروض للصحة بقيمة 230 مليون يورو عبر وزارة الصحة.

-قروض للمياه والصرف الصحي والبنية البلدية بنحو 186 مليون يورو.

-خطوط ائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو 107 ملايين يورو.

-قرض بنحو 105 ملايين يورو لشركة إسمنت خاصة قرب حلب.

-إضافة إلى مليوني يورو لمؤسسة التمويل الصغير الأولى في سوريا.

أحكام أوروبية بأكثر من 150 مليون يورو

فيما يتعلق بالأحكام الصادرة عن المحاكم الأوروبية، أوضح الدكتور عبد الكريم أن هناك أحكامًا صادرة من المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي والدفعات الجديدة بعد قرار الأوروبي لمصلحة الاتحاد الأوروبي ممثلًا ببنك الاستثمار الأوروبي، بسبب عدم سداد أقساط القروض بعد 2011، وكانت على الشكل التالي:

-في ملف توزيع الكهرباء رقم "20948"، صدر حكم في 2019 بمبلغ 52.657 مليون يورو، ثم حكم آخر في 2023 بمبلغ 28.778 مليون يورو، مع فوائد تعاقدية وتأخيرية.

في ملف نقل الكهرباء رقم "20868"، صدر حكم في 2019 بمبلغ 38.934 مليون يورو و3.384 مليون فرنك سويسري، ثم حكم آخر في 2023 بمبلغ 22.857 مليون يورو و1.985 مليون فرنك سويسري، مع استمرار الفوائد التأخيرية حتى السداد.

ونفى الخبير الاقتصادي السوري أن يكون قد تم "إسقاط الفوائد" من قبل المحكمة الأوروبية في موضوع قروض بنك الاستثمار الأوروبي، وقال إنه "لا يوجد ما يثبت أن الفوائد على القروض الخارجية أُسقطت فعليًا، وعلى العكس، فإن الأحكام الأوروبية تنص على استمرار احتساب الفوائد التأخيرية حتى تاريخ السداد".

وأشار إلى أن قرار المالية السورية الأخير حول دراسة إمكانية التريث في الملاحقات القضائية بحق المقترضين إلى حين انتهاء اللجنة من عملها، مع الحفاظ على الإجراءات القانونية السابقة حماية للمال العام، لا يعتبر "إسقاطًا نهائيًا للفوائد أو أصل الدَّين"، بحسب الخبير ذاته.

ويرى عبد الكريم أن أي إسقاط أو إعادة جدولة حقيقية للفوائد الخارجية يحتاج إلى اتفاق رسمي مع بنك الاستثمار الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي، وليس مجرد قرار داخلي من وزارة المالية السورية، موضحًا أن ملف الديون الخارجية قديم، ومعظمها سيادي أو مرتبط بجهات عامة، خصوصًا الكهرباء.

وتندرج الجهود الحكومية نحو إنهاء ملف قروض بنك الاستثمار الأوروبي في إطار تعزيز معايير الامتثال والحوكمة، التي سبق أيضًا أن أعلن عنها مصرف سوريا المركزي ضمن استراتيجيته (2030-2026)، عبر إلزام المصارف الخاصة السورية بالاعتراف بأن ودائعها في المصارف اللبنانية هي خسائر، وتكوين مخصصات وأصول كاملة جديدة، وتعديل التشريعات لتتوافق مع معايير مجموعة العمل المالي العالمية (FATF).

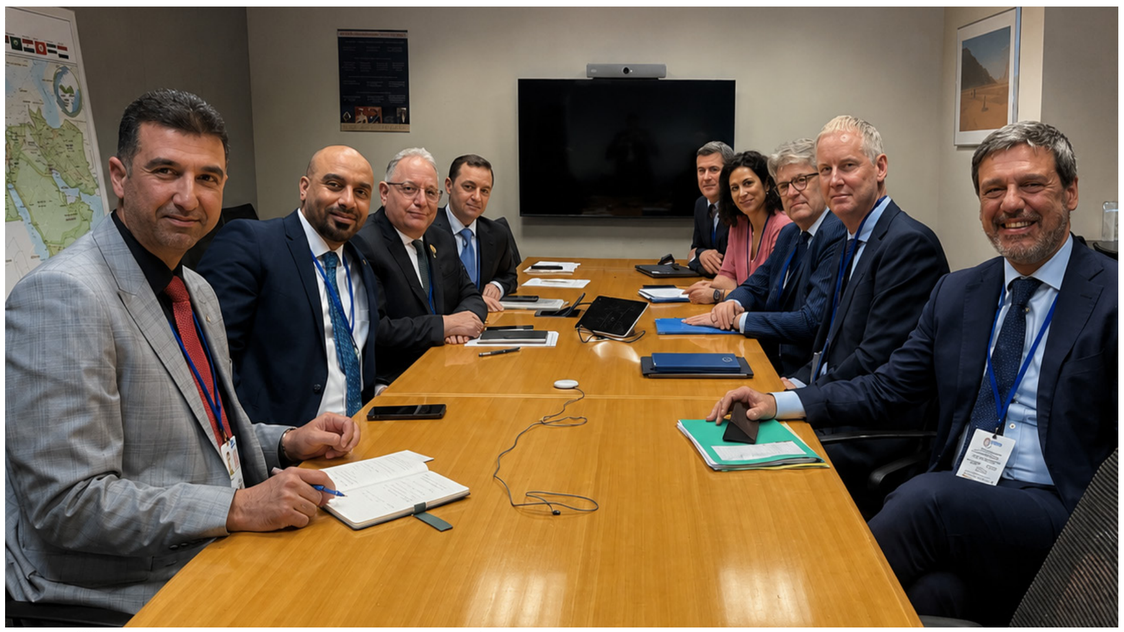

وزير المالية السوري محمد يسر برنية يبحث مع وفد من المفوضية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي ملف الديون على سوريا خلال مشاركته باجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن – 15 نيسان 2026 (وزارة المالية السورية)

دولار أمريكي ▲ مبيع 13100 شراء 13000 | يورو ▲ مبيع 14970 شراء 14730 | ليرة تركية ▲ مبيع 279 شراء 275
الذهب 21 ▲ 115 $ | الذهب 18 ▲ 99 $ | المازوت = 0.82$ | البنزين = 0.95$ | الغاز = 11.45$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.58$ | الأرز (كغ) = 1.44$

المحبس بديلًا عن أطقم العرائس

أسعار الذهب تغير عادات الزواج في الحسكة

عنب بلدي – محمد جفال

لم تعد عرائس محافظة الحسكة يدخلن الحياة الزوجية محمّلات بقطع الذهب كما كان شائعًا خلال السنوات الماضية، إذ فرض الارتفاع الكبير في أسعار الذهب واقعًا جديدًا على سوق المصاغ في الجزيرة السورية، ما دفع كثيرًا من العائلات إلى تقليص كميات الذهب المقدمة للعروس إلى الحد الأدنى، والاكتفاء غالبًا بمحبس الزواج، بعد أن كانت الأساور والخواتم والأقراط وغيرها من القطع جزءًا أساسيًا من تجهيزات العرائس.

وبلغ سعر غرام الذهب عيار 21 في سوق الذهب بمدينة الحسكة وعموم المحافظة، وقت كتابة هذا التقرير، نحو 116 دولارًا، أي ما يعادل نحو 1.5 مليون ليرة سورية وفق سعر صرف يبلغ نحو 13300 ليرة للدولار الواحد، وهو رقم جعل شراء كميات كبيرة من الذهب أمرًا يفوق قدرة كثير من العائلات، خصوصًا مع تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف الزواج عمومًا.

ويقول عاملون في سوق الذهب بالحسكة، إن حركة شراء المصاغ تغيرت بشكل واضح مقارنة بالسنوات السابقة، إذ تراجعت طلبات شراء القطع ذات الأوزان الكبيرة، بينما أصبحت القطع الخفيفة هي الخيار الأكثر انتشارًا بين المقبلين على الزواج.

من طقم كامل إلى محبس فقط

داخل سوق الذهب بمدينة الحسكة، يلاحظ الصائغ محمد العلي انخفاض الإقبال على شراء المصاغ ذي الوزن المرتفع، مقارنة بما كان عليه السوق قبل سنوات.

وقال محمد، إن الفرق بين الوقت الحالي والسنوات الماضية "كبير جدًا"، موضحًا أن تجهيز العروس كان يتضمن سابقًا أكثر من قطعة ذهبية، مثل الأساور والخواتم والأقراط، وقد تصل الكمية في بعض الحالات إلى عشرات الغرامات.

وأضاف أن أغلب الزبائن اليوم يسألون عن القطع الخفيفة، مشيرًا إلى أن "المحبس أصبح القطعة الأساسية في كثير من عمليات الزواج، وأحيانًا يضاف إليه خاتم صغير أو قطعة بسيطة بحسب قدرة العائلة المادية".

وعزا الصائغ هذا التراجع إلى الارتفاع الكبير في سعر غرام الذهب، موضحًا أن شراء 20 أو 30 غرامًا من الذهب، وهي كمية كانت مألوفة لدى بعض العائلات سابقًا، أصبح يحتاج إلى مبلغ كبير لا تستطيع معظم الأسر توفيره.

وأشار محمد إلى أن النساء في محافظة الحسكة كنّ ينظرن إلى الذهب سابقًا بوصفه زينة وادخارًا في الوقت نفسه، إذ كانت كثير من النساء، ولا سيما من الجيل الأكبر سنًا، يحتفظن بكميات كبيرة منه قد تصل في بعض الحالات إلى نحو 250 غرامًا.

لكن هذا النمط تغير تدريجيًا مع ارتفاع أسعار الذهب وتراجع القدرة على شراء كميات جديدة، بحسب الصائغ، الذي يرى أن الذهب تحول من جزء أساسي من تجهيزات الزواج إلى "تكلفة إضافية يحاول كثيرون تخفيفها".

ذهب الماضي.. عندما كان الغرام بمئات الليرات

تتذكر فاطمة السالم، وهي من ريف الحسكة الشرقي، الفترة التي كان فيها شراء الذهب متاحًا لعدد أكبر من العائلات مقارنة بالوقت الحالي.

وقالت فاطمة، إنها اشترت 140 غرامًا من الذهب عام 2001، عندما كان سعر غرام الذهب يبلغ نحو 350 ليرة سورية، معتبرة أن ذلك كان من أقل الأسعار التي شهدتها تلك الفترة.

وأضافت أن سعر الغرام خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2000 كان يتراوح تقريبًا بين 500 و600 ليرة، وكانت النساء قادرات على شراء الذهب تدريجيًا خلال سنوات طويلة، سواء عبر الادخار أو من خلال المناسبات الاجتماعية.

وذكرت أن النساء في تلك الفترة لم يكن يشترين الذهب فقط بهدف الزواج، بل كان اقتناؤه وسيلة لحفظ قيمة المال، إذ كانت المرأة تجمع القطع الذهبية على مراحل، وقد تمتلك مع مرور السنوات أوزانًا كبيرة.

فاطمة قالت إن كثيرًا من نساء جيلها كنّ يحتفظن بأطقم ذهبية وأساور وخواتم وأقراط، وكانت بعض النساء تصل ممتلكاتهن من الذهب إلى مئات الغرامات.

لكنها أشارت إلى أن الوضع الحالي مختلف تمامًا، إذ أصبحت أسعار الذهب مرتفعة إلى درجة تجعل شراء قطعة صغيرة يحتاج إلى تخطيط طويل، بينما باتت الأولوية لدى كثير من العائلات لتغطية تكاليف الزواج الأساسية الأخرى.

عروس تكتفي بثلاثة غرامات

تغيرت تفاصيل تجهيز العرائس في الحسكة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما تعكسه تجربة ريم أحمد، التي تزوجت قبل نحو عامين.

وقالت ريم، إن الذهب الذي حصلت عليه عند زواجها اقتصر على محبس فقط، بوزن ثلاثة غرامات، مشيرة إلى أن الظروف الاقتصادية لم تسمح بشراء قطع إضافية كما كان يحدث سابقًا.

"الفكرة لم تعد مرتبطة بالرغبة فقط، فالعروس وأسرتها قد ترغبان بشراء أكثر من قطعة، لكن ارتفاع الأسعار يجعل الأمر صعبًا"، وفق ريم.

وأضافت أن كثيرًا من الفتيات اللواتي يتزوجن في الوقت الحالي أصبحن يفضلن الحصول على مبلغ مالي أو تقليل كمية الذهب، بسبب صعوبة تأمين تكاليف الزواج كاملة.

وترى ريم أن الذهب فقد جزءًا من حضوره كعنصر أساسي في تجهيز العروس، بعدما كان سابقًا يمثل جانبًا مهمًا من مهر المرأة ومظهرها الاجتماعي، وأن بعض العائلات كانت تعتبر كمية الذهب التي تحصل عليها العروس نوعًا من الأمان المالي لها، إلا أن ارتفاع الأسعار جعل الوصول إلى تلك الكميات أمرًا نادرًا.

صعوبة أمام المقبلين على الزواج

لا يقتصر تأثير ارتفاع أسعار الذهب على النساء فقط، إذ يواجه الشباب المقبلون على الزواج صعوبة كبيرة في تأمين الذهب ضمن متطلبات الزواج.

أحمد العبد الله، شاب مقبل على الزواج من ريف مدينة الحسكة الجنوبي، قال إن شراء الذهب أصبح من أكثر الأمور التي تشكل ضغطًا ماليًا على المقبلين على الزواج.

وأضاف أن الشاب كان يستطيع سابقًا شراء عدة قطع ذهبية لعروسه بمبالغ أقل، بينما يحتاج اليوم إلى مبلغ كبير للحصول على كمية محدودة.

كثير من الشباب يحاولون التوفيق بين شراء الذهب وبين بقية تكاليف الزواج، مثل تجهيز المنزل والمهر والمصاريف المرتبطة بالمناسبة، بحسب أحمد، مشيرًا إلى أن الاتفاق بين العائلات أصبح يميل أكثر إلى تخفيف كمية الذهب المطلوبة، والاكتفاء بما يمكن تحمله ماديًا، بعدما أصبح شراء كميات كبيرة من الذهب أمرًا صعبًا.

من زينة إلى عبء اقتصادي

لطالما ارتبط الذهب في المجتمع السوري، ولا سيما في مناطق الجزيرة، بمناسبات الزواج وباعتباره جزءًا من مكانة المرأة ومدخراتها، لكن التحولات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة غيّرت هذه العادة.

في محافظة الحسكة، حيث تعتمد نسبة كبيرة من السكان على مصادر دخل تأثرت بالأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار، أصبح الذهب من المصاريف التي يجري تقليصها عند إعداد ميزانية الزواج.

ويرى صائغون في السوق المحلية أن تراجع الإقبال لا يعني اختفاء الطلب على الذهب، لكنه يعكس انتقال الزبائن من شراء القطع الكبيرة إلى البحث عن خيارات أقل وزنًا وأكثر قدرة على تحمل التكلفة.

وبينما كانت النساء في السابق يجمعن الذهب على مدى سنوات، وقد يصل ما تمتلكه بعضهن إلى مئات الغرامات، باتت الأسر اليوم تركز على تأمين الحد الأدنى من المصاغ، لتصبح قطعة صغيرة أو محبس بوزن محدود هو الخيار الأكثر انتشارًا بين كثير من العرائس في الحسكة.

وهكذا فرض ارتفاع سعر غرام الذهب عيار 21 واقعًا جديدًا على عادات الزواج في الجزيرة السورية، حيث لم يعد الذهب كما كان سابقًا رمزًا للزينة والادخار فقط، بل أصبح بندًا ماليًا ثقيلًا يدفع العائلات إلى إعادة حساباتها في تجهيز العرائس.

ارتفاع أسعار الذهب في الحسكة غيّر عادات الزواج إذ باتت كثير من العائلات تكتفي بمحبس الزواج بدل أطقم الذهب التقليدية – 6 تموز 2026 (عنب بلدي)

ناهد الحلبي: الدراما ليست مطالبة بإعادة إنتاج الماضي

عنب بلدي – أمير حقوق

منذ بداياتها، استطاعت الفنانة السورية ناهد الحلبي أن تحجز لنفسها مكانًا ثابتًا في ذاكرة الدراما السورية، عبر عشرات الشخصيات التي تنقلت بين الاجتماعي والتاريخي والبيئة الشامية.
الحلبي واحدة من الفنانات اللواتي واكبن تطور الدراما السورية على مدار عقود، وشهدن تحولات المشهد الفني بكل مراحله، من سنوات ازدهاره إلى التحديات التي يواجهها اليوم.

ورغم هذا المشوار الطويل، لا تتعامل الحلبي مع تجربتها بوصفها محطة مكتملة، بل ترى أن الفنان يبقى في حالة تعلم مستمرة، وأن النجاح الحقيقي لا يتحقق بالاعتماد على ما أُنجز في الماضي، وإنما بالقدرة على التجدد، واختيار الأدوار التي تضيف إلى مسيرته وتواكب التحولات التي يعيشها المجتمع.

في هذا الحوار مع عنب بلدي، تتحدث ناهد الحلبي عن فلسفتها في الاستمرار، ورؤيتها لواقع الدراما السورية بعد المرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد، وأزمة النصوص، ومعايير اختيارها للأدوار، إضافة إلى أهمية الانفتاح العربي على الإنتاج السوري.

الفنانة السورية ناهد الحلبي في حوار مع عنب بلدي – 27 حزيران 2026 (عنب بلدي/ أمير حقوق)

التطور.. شرط البقاء في المهنة

تؤمن الفنانة ناهد الحلبي في حديثها بأن الفنان لا يملك رفاهية التوقف عند إنجازاته السابقة، فالفن بالنسبة إليها مهنة تتغير باستمرار، وتتطلب مواكبة دائمة لكل ما هو جديد، سواء على مستوى النصوص أو الأداء أو طبيعة الموضوعات التي يطرحها المجتمع.

وقالت إن أي شخص يعمل في أي مجال يحتاج إلى تطوير نفسه باستمرار، لكن الفنان مطالَب بذلك أكثر من غيره، لأن الجمهور وذائقته وأدوات الصناعة تتغير، ولذلك فإن الجمود يعني التراجع تلقائيًا.

وأكدت أن ما وصلت إليه اليوم هو نتيجة سنوات طويلة من العمل المتواصل، والإيمان بالمسؤولية تجاه المهنة، وليس نتيجة الحظ أو المصادفة، بل حصيلة شغف حقيقي بالفن وحرص دائم على تقديم الأفضل.

> الدراما ليست مطالبة بإعادة إنتاج الماضي، بل بصناعة أعمال جديدة تلامس قضايا الناس اليوم، وتنسجم مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية.
>
> ناهد الحلبي – فنانة سورية

بين حنين الجمهور ومتطلبات الحاضر

لا تنكر الحلبي أن الجمهور لا يزال يحمل حنينًا كبيرًا إلى الأعمال السورية التي صنعت ذاكرة الدراما خلال العقود الماضية، لكنها ترى أن هذا الحنين ظاهرة طبيعية تتكرر مع كل جيل، ولا ينبغي أن يتحول إلى معيار للحكم على الإنتاج الحالي.

وترى أن لكل مرحلة أعمالها التي تعبر عنها، وأن الدراما ليست مطالبة بإعادة إنتاج الماضي، بل بصناعة أعمال جديدة تلامس قضايا الناس اليوم، وتنسجم مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

وأضافت أن الأهم هو التفكير فيما يمكن تقديمه للمستقبل، لأن كل زمن يحتاج إلى حكاياته الخاصة، وليس إلى استنساخ ما مضى.

النص أولاً.. ثم تأتي الشخصية

رغم تنوع الشخصيات التي قدمتها خلال مسيرتها، أكدت الحلبي أنها لا تضع قالبًا محددًا لاختياراتها، بل تمنح الأولوية للنص المتكامل.

وأوضحت أن الشخصية تصبح جذابة عندما تكون مكتوبة بشكل جيد داخل عمل متماسك، مؤكدة أن أكثر ما يحفزها هو أن تجد دورًا يحمل تحديًا جديدًا ويمنحها مساحة مختلفة للأداء، ولذلك فإن قرار المشاركة في أي عمل يبدأ من جودة النص قبل أي شيء آخر.

وفي السياق، تواصل الحلبي حضورها الفني من خلال مشاركتها في المسلسل المعرّب "حب ع ورق" الذي يُعرض حاليًا، كما بدأت تصوير مشاهدها في المسلسل السوري المصري "عيلة تعمل عمايل"، في تجربة جديدة تعكس اتساع مساحة التعاون بين الدراما السورية ونظيرتها العربية.

رحلة طويلة ورضا عن المسيرة

بعد سنوات طويلة من الوقوف أمام الكاميرا، تنظر ناهد الحلبي إلى مسيرتها بكثير من الرضا، ليس فقط بسبب عدد الأعمال التي قدمتها، وإنما لأنها استطاعت الحفاظ على احترامها لمهنتها طوال هذه السنوات.

ورفضت ربط الفن بالممارسات الفردية في ختام حديثها، أعربت ناهد الحلبي عن تفاؤلها بمستقبل التعاون الفني بين سوريا والدول العربية، معتبرة أن الانفتاح على تجارب عربية مختلفة ينعكس إيجابًا على الفنانين وعلى مستوى الإنتاج.

وأكدت أن العمل إلى جانب فنانين من مصر ولبنان والأردن وسائر الدول العربية يثري الخبرات، ويمنح الدراما السورية فرصًا أكبر للحضور، ويسهم في تطوير التجربة الفنية وتبادل الرؤى بين مختلف المدارس الدرامية العربية.

النصوص.. الحلقة الأضعف في الدراما

عند الحديث عن واقع الدراما السورية اليوم، أشارت الحلبي إلى أن الأزمة الأبرز تكمن في النصوص، معتبرة أن هذه المشكلة لا تقتصر على سوريا وحدها، بل تعاني منها الدراما العربية عمومًا.

وترى أن النص الجيد هو نقطة الانطلاق لأي عمل ناجح، وأن توفر ممثلين متميزين أو إنتاج ضخم لا يكفي إذا لم تكن الحكاية نفسها قادرة على جذب الجمهور وإقناعه.

> أبرز أزمة تواجه الدراما السورية اليوم هي أزمة النص.
>
> ناهد الحلبي – فنانة سورية

الدراما الاجتماعية.. الأقرب إلى الناس

شهد الموسم الرمضاني الماضي طغيان الدراما الاجتماعية على بقية الأنواع الدرامية، وهنا تعتبر الحلبي أن عودة الدراما الاجتماعية إلى الواجهة بعد التحولات التي شهدتها سوريا أمر طبيعي، لأن المجتمع يعيش مرحلة مختلفة تحتاج إلى أعمال تناقش قضاياه وهمومه اليومية.

وأكدت أن الدراما المعاصرة يجب أن تكون مرآة للناس، تنقل واقعهم وتطرح أسئلتهم، ولذلك فإن الأعمال الاجتماعية القادرة على ملامسة تفاصيل الحياة اليومية تكتسب أهمية مضاعفة في هذه المرحلة.

التعاون العربي يفتح آفاقًا جديدة

إسقاطات كوميدية من الواقع السوري في "خارج التغطية"

تتواصل عمليات تصوير مسلسل "خارج التغطية"، الذي يراهن على تقديم كوميديا اجتماعية تنطلق من البيئة المحلية، مستندًا إلى حكايات يومية تحمل أبعادًا إنسانية، في عمل يجمع نخبة من نجوم الدراما السورية استعدادًا للموسم الرمضاني 2027.

انطلقت كاميرا المخرج أمير مصطفى نعمو في معرة صيدنايا بريف دمشق، قبل أن ينتقل فريق العمل إلى قرية السودا في محافظة طرطوس، التي تشكل الموقع الرئيس للأحداث، نظرًا إلى طبيعة القصة التي تدور في قرية معزولة لا تصلها تغطية شبكات الهواتف المحمولة.

يكتب العمل السيناريست مؤيد النابلسي، بينما تتولى إنتاجه شركة "جود فيلم" بالتعاون مع شركة "NMS Art".

يضم المسلسل قائمة كبيرة من الممثلين، من بينهم: فايز قزق، جيني إسبر، وائل زيدان، ولاء العزام، روبين عيسى، طارق مرعشلي، حازم زيدان، تولاي هارون، مريم علي، شام رسلان، إلى جانب عدد من الفنانين وضيوف الشرف، في توليفة تجمع أسماء من أجيال مختلفة.

كوميديا تنطلق من الواقع

تدور أحداث "خارج التغطية" في قرية ريفية تعيش بعيدًا عن مظاهر التكنولوجيا الحديثة، لتنسج الحكاية سلسلة من المواقف الإنسانية والكوميدية المستوحاة من تفاصيل الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية بين سكان القرية.

وبعدها تتطور الأحداث إثر سرقة برج الاتصالات الوحيد، في معالجة تمزج بين الكوميديا والرسائل الاجتماعية.

وصف مخرج العمل أمير نعمو المسلسل بأنه يحمل إسقاطات على الواقع السوري الحالي، مؤكدًا أن الكوميديا ليست غاية بحد ذاتها، وإنما وسيلة لطرح قضايا يعيشها السوريون بلغة قريبة من الناس، بعيدًا عن المباشرة.

باكورة كوميدية رمضان 2027

يعد "خارج التغطية" باكورة الأعمال الكوميدية للموسم الرمضاني المقبل في الدراما السورية، خاصة بعدما شهد الموسم الدرامي في رمضان الماضي تراجعًا واضحًا في حضور الأعمال الكوميدية، مقابل تصدّر الأعمال الاجتماعية ودراما البيئة الشامية المشهد.

وتضمن الموسم ثلاثة أعمال كوميدية، هي "بنت النعمان" بطولة محمد أوسو، و"ما اختلفنا 38" الذي قدم بلوحات منفصلة، بالإضافة إلى الجزء الثاني من مسلسل "يا أنا يا هي" بطولة أمل عرفة.

هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الكم، بل طال أيضًا طبيعة المحتوى، حيث بدت الكوميديا هذا العام أقل تأثيرًا، وأضعف من حيث قدرتها على استقطاب الجمهور أو تقديم طرح نقدي عميق كما عُرفت سابقًا.

ووصف نقاد الفن الأعمال الكوميدية في الموسم الرمضاني الأخير بأنها محدودة العدد، ومتفاوتة المستوى، حيث لم تنجح معظمها في استعادة هوية الكوميديا السورية القائمة على النقد الذكي للواقع، ومالت في كثير من الأحيان إلى الطرح السطحي أو المباشر، مع غياب واضح لبنية "كوميديا الموقف".

الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز انتقد في حوار سابق مع عنب بلدي، أعمال الكوميديا التي طُرحت، معتبرًا أنها فقدت دورها الإبداعي، فبعد أن كانت مصدرًا لـ"الإفيهات" التي تنتقل إلى الشارع، أصبحت اليوم تستمد مادتها من مواقع التواصل الاجتماعي، ما أفقدها أصالتها وجعلها تفتقر إلى الابتكار.

الفنانون فايز قزق وجيني إسبر ونوار بلبل وولاء عزام أبطال مسلسل "خارج التغطية" (تعديل عنب بلدي)

الإفراط في أنشطة الأطفال.. كيف يهدد الإبداع والاستقلالية؟

الغاية الحقيقية من الطفولة ليست جمع إنجازات مبكرة للمفاخرة بل بناء طفل متزن نفسيًا يملك المرونة الكافية والمهارات الأساسية لمواجهة الحياة (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

في عالم يفيض بالتنافسية، لم تعد الطفولة مجرد سنوات للعب والمرح، بل تحولت في بيوت كثيرة إلى "مشروع تجاري مؤجل" يدار بعقلية الاستثمار طويل الأجل.
هذا الواقع الجديد يترجمه تزاحم الأسر غير المسبوق على إلحاق الصغار بصفوف البرمجة واللغات والموسيقا. سباق محموم وحقائب مثقلة بالمهارات، يخفي وراءه تساؤلًا جوهريًا: هل نضمن مستقبلهم، أم نسرق طفولتهم؟

فلسفة الأنشطة وحرية الطفولة

أكد استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، أن الأنشطة قيمتها عالية كأدوات تعليمية، لكن الأزمة تكمن في الفلسفة المحركة لها.

وقالت الاستشارية، إن مبالغة الوالدين في حشو جدول الطفل تسلب منه أهم احتياجاته النفسية، وتحديدًا "المساحة الحرة" الضرورية لتشكيل الخيال ونضج الشخصية والاعتماد على الذات.

وشددت العرنوس على أن الطفل ليس آلة للتعبئة المعرفية، بل ينمو في لحظات الصمت والملل واللعب غير الموجه، معتبرة أن أوقات الفراغ هذه تشكل ركيزة أساسية للبناء النفسي والمعرفي وليست وقتًا ضائعًا.

ذكاء الملل الإيجابي

يرى مختصو التربية الحديثة أن الملل ليس عدوًا للطفل، بل هو أداة تطويرية تُعرف بـ"الملل الإيجابي"، وقالت الاستشارية، إن توقف الدماغ عن استقبال الأنشطة الجاهزة يحفزه تلقائيًا على البحث عن بدائل، مما ينشط المخيلة ويفجر طاقات الابتكار لدى الطفل.

وأشارت العرنوس إلى أن ترك الطفل لبعض الوقت دون برنامج مسبق يدعوه إلى ابتكار ألعابه، أو تأليف القصص، أو الرسم، أو طرح أسئلة عميقة.

هذه العمليات العقلية المعقدة تتطلب مساحات حرة يشعر فيها الطفل بالمسؤولية عن إدارة وقته، ولا يمكن أن تنمو في بيئة مزدحمة بالتوجيهات المستمرة.

بناء على ذلك، تعيد التربية الحديثة تعريف "الملل" كفرصة لتدريب الطفل على المبادرة، وتحمّل الفراغ، وإيجاد الحلول الذاتية، فالطفل الذي يتقن إدارة وقت فراغه اليوم، يتحول مستقبلًا إلى شخصية أكثر استقلالية وقدرة على التفكير الإبداعي.

من فقدان الاستقلالية إلى القلق الحاد

نبهت الاستشارية إلى أن المبالغة في هندسة تفاصيل حياة الطفل اليومية تخلق تداعيات نفسية خطيرة، أبرزها تجريده تدريجيًا من حسه الاستقلالي، فعندما يتولى الكبار تخطيط كل شاردة وواردة في يومه، ينشأ الطفل على ثقافة "تلقي التعليمات" بدلًا من "صناعة القرار"، مما يعطل نموه الشخصي والقيادي.

كما أن التكديس المفرط للأنشطة والالتزامات يحرم الطفل من فرصة الإنصات لداخله واستكشاف هويته، إذ ينتقل من برنامج إلى آخر دون أن يُتاح له الوقت لطرح تساؤلات جوهرية حول رغباته وشغفه ومصادر متعته الحقيقية، والنتيجة الحتمية لذلك هي صناعة طفل قد يكون "متفوقًا" في مجالات متعددة، لكنه منفصل تمامًا عن ميوله الحقيقية.

في السياق ذاته، حذرت العرنوس من وقوع هؤلاء الأطفال تحت ضغط نفسي يرفع مستويات القلق والإجهاد لديهم، نتيجة العيش المستمر تحت وطأة الإنجاز؛ إذ يتحول كل نشاط في نظرهم إلى اختبار جديد يتطلب الأداء المثالي، وهو ما يطرد لديهم شخصية تخشى التوقف، وترهن قيمتها الإنسانية بحجم ما تنجزه لا بما هي عليه.

كما لفتت الانتباه إلى أثر سلبي خطير قد يغفل عنه الكثير من الآباء، ويتجسد في ضعف المرونة النفسية، فالطفل الذي اعتاد جداول معلّبة ومبرمجة لكل دقيقة، يُصاب بالارتباك الشديد والعجز أمام أي وقت مفتوح أو سيناريو غير مخطط له، نظرًا إلى أنه لم يتعلم مهارة إدارة الفراغ أو اتخاذ القرار بمفرده.

دوافع التكثيف التربوي

عزت الاستشارية اندفاع الآباء لملء جداول أبنائهم دون توقف إلى ثقافة العصر التي تربط النجاح بالانشغال الدائم، فضلًا عن الخوف من تأخر الأطفال عن أقرانهم.

وأشارت إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في تعزيز هذا القلق عبر استعراض إنجازات أطفال آخرين، مما يضغط على أولياء الأمور لتقليدهم.

وتعتمد التربية الصحيحة، بحسب العرنوس، على فهم احتياجات الطفل ومناسبتها لعمره وشخصيته، وليس مقارنة الجداول، مع ضرورة ترك وقت كافٍ للراحة واللعب الحر والحياة الأسرية.

عندما يتحول الإنجاز إلى عبء ثقيل

حددت الاستشارية مجموعة من العلامات التحذيرية التي تؤكد معاناة الطفل من الإفراط في الأنشطة، أبرزها فقدان الشغف بالهوايات المفضلة، والشكوى المستمرة من الإرهاق، وسرعة الانفعال، واضطرابات النوم.

وأشارت إلى أن مقاومة الذهاب للتدريبات وتراجع الدافعية العامة تعد إشارات واضحة على الضغط النفسي والبدني.

وحذرت العرنوس من خطورة تحول الطفل في بعض الحالات إلى مجرد "منفذ آلي" للتعليمات، يفقد القدرة على المبادرة والفضول المعرفي، وينتظر التوجيه الدائم نتيجة حرمانه من اختيار أنشطته بحرية.

كما حذرت الأسر من غياب متعة الإنجاز لدى الأبناء، والتعامل مع النجاح كواجب مستمر وثقيل، داعية أولياء الأمور إلى وقفة جادة لتقييم ما إذا كانت هذه الأنشطة تدعم نمو الطفل أم أنها مجرد سباق منهك لا ينتهي.

استراتيجية التوازن النفسي

ترى الاستشارية أن تحقيق التوازن بين تنمية مهارات الطفل والحفاظ على فطرته يبدأ أساسًا من تغيير الفلسفة التربوية السائدة لدى الوالدين، إذ لا يكمن الهدف في إجبار الطفل على إتقان كل شيء، بل في ضمان نموه بشكل سليم ومتوازن.

ونصحت العرنوس باختيار عدد محدود من الأنشطة التي تتوافق بدقة مع ميول الطفل وقدراته الحقيقية، بدلًا من إغراق أسبوعه ببرامج متلاحقة تستهلك طاقته.

كما أكدت ضرورة إدراج وقت يومي حر وغير مخطط له في جدول الطفل، بحيث يخلو تمامًا من الواجبات أو التعليمات، مشيرة إلى أن هذا الوقت ليس فراغًا، بل مساحة حيوية يختبر فيها الطفل قدرته الذاتية على الاختيار وتنظيم نفسه وصناعة أفكاره الخاصة.

وأشارت إلى أهمية تخصيص وقت أسري مشترك يتجرد من لغة الإنجاز والتقييم المستمر ليكون مساحة مفتوحة للحوار والضحك والخروج العفوي دون أي هدف تعليمي مسبق، معتبرة أن هذه اللحظات البسيطة هي التي تبني الأمان النفسي للطفل بشكل أعمق مما تفعله عشرات الدورات التدريبية.

اختصاصية تفكك الموروث الشائع

الطعام المجمد عدو الصحة أم ضحية إشاعة قديمة؟

تتفوق الأطعمة المجمدة في قيمتها الغذائية أحيانًا على نظيرتها الطازجة التي تفقد فيتاميناتها بفعل طول فترة النقل والتخزين، مما يصحح المعتقد الشائع بأن الطازج هو الأفضل دائمًا.

اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، أوضحت في حديث إلى عنب بلدي، أن المحاصيل المخصصة للتجميد تُحفظ فور قطفها مباشرة، مما يوقف هدر عناصرها الغذائية ويحافظ على نضارتها وكأن الزمن يتوقف داخلها.

هذه الآلية تمنح بعض الخضراوات المجمدة كمية فيتامينات ومعادن مشابهة للمنتجات الطازجة، وفقًا لقهوجي، بل وقد تتفوق عليها إذا ما قورنت بخضراوات بقيت أيامًا طويلة معروضة على الرفوف.

دللت الاختصاصية على ذلك بمثال توضيحي، مشيرة إلى أن شراء كيس من السبانخ الطازجة وتركه في الثلاجة لأسبوع كامل يتسبب حتمًا في فقدان جزء كبير من فيتاميناته، في المقابل يحتفظ السبانخ المجمد بجرعة عالية من تلك العناصر نتيجة حفظه السريع فور الحصاد.

كما نبهت قهوجي إلى أن التجميد لا يعد حلًا مطلقًا لجميع الأغذية، إذ تبقى بعض الأصناف خيارًا مثاليًا حين تؤكل طازجة، متحدثة عن الفارق الكبير بين قضم حبة فراولة طازجة تنبض بالعصارة والرائحة الزكية، وبين تناولها بعد إذابتها من التجميد، حيث يتأثر قوامها بشكل ملحوظ وإن حافظت على طعم مقبول، مما يعيد للمنتج الطازج سحره الخاص في حالات معيّنة.

حل ذكي لنمط الحياة السريع

يتصدر الطعام المجمد مشهد الحلول العملية في المنازل كخيار مثالي لتجنب تلف الأغذية ودعم نمط الحياة السريع، متفوقًا على الخضراوات الطازجة التي غالبًا ما تنتهي ذابلة في أسفل الثلاجة نتيجة تأجيل استهلاكها.

أشارت الاختصاصية إلى أن الميزة التنافسية للمجمد تكمن في منح المستهلكين مرونة زمنية أطول لاستخدام الأطعمة دون مخاوف من الفساد، وهو ما يحل معضلة شائعة في الكثير من البيوت عند شراء كميات كبيرة من الخضراوات بنيّة تناولها خلال الأسبوع ثم نسيانها.

وتعتبر قهوجي الطعام المجمد صديقًا استراتيجيًا للأشخاص المشغولين، إذ إن توفر الخضراوات المجمدة والمهيّأة للطبخ فورًا يوفر عناء الغسل والتقطيع بعد عودة الفرد إلى منزله متعبًا، مما يشكل حافزًا لتحضير وجبة منزلية صحية بدلًا من اللجوء إلى خيار الوجبات السريعة الغنية بالدهون والسعرات الحرارية.

فخ الأطباق الجاهزة

شددت اختصاصية التغذية على ضرورة التمييز بين المنتجات داخل قسم المجمدات، لافتة إلى أن وصف "المجمد" لا يعود بالضرورة على المنتج بالفوائد الصحية، إذ شتان ما بين كيس بازلاء مجمد خالٍ من الإضافات، وبين الأطباق الجاهزة المشبعة بالصلصات والملح والدهون، مما يستدعي من المستهلك قراءة بطاقة المكوّنات بعناية واختيار المنتجات البسيطة دائمًا.

يتضح أن الطعام المجمد واجه سنوات طويلة من الظلم النمطي، إذ تثبت الحقائق العلمية الحديثة أن الخضراوات والفواكه المجمدة لا تقل قيمة غذائية عن نظيرتها الطازجة، بل تصنّف كخيار ذكي واقتصادي وعملي في آن واحد.

بناء على ذلك، عندما تقتحين ثلاجة منزلك في المرة المقبلة، لا تنظري إلى الأكياس المجمدة كبديل من الدرجة الثانية، فقد تمنحك أحيانًا جرعة من العناصر الغذائية المهمة تفوق تلك التي تجدينها في الأطعمة الطازجة.

الاتحاد بطلًا للدوري السوري..
موسم حافل بالأرقام والإثارة حتى الجولة الأخيرة

عنب بلدي – يزن قر

أسدل الستار على منافسات الدوري السوري الممتاز لموسم 2026-2025، في نسخة هي الأكثر إثارة وتقلبًا في السنوات الأخيرة، بعدما ظل الصراع على اللقب مفتوحًا حتى الجولة الأخيرة، وشهد منافسة شرسة لم تُحسم إلا مع صافرة النهاية.

وبينما كانت الأنظار تتجه إلى سباق القمة، لم تكن معارك البقاء أقل سخونة، لتتحول البطولة إلى موسم استثنائي على مختلف المستويات.

وفي النهاية، نجح نادي الاتحاد في حسم اللقب لصلحته، محققًا البطولة الثامنة في تاريخه والثانية على التوالي، بعد موسم طويل اتسم بتبادل الصدارة والندية الكبيرة مع حمص الفداء، ليؤكد أحقيته باعتلاء منصة التتويج في ختام سباق امتد حتى الرمق الأخير.

لم تقتصر الإثارة على صراع اللقب، إذ شهد الموسم تغيرات كبيرة في قاع الترتيب أيضًا، حيث استمرت معركة البقاء حتى الجولة الأخيرة، قبل أن يُسدل الستار على هبوط الشعلة وجبلة وخان شيخون وأمية إلى دوري الدرجة الأولى، في واحدة من أكثر نسخ الدوري قسوة على الفرق المتعثرة، مقابل صعود النواعير والهلال إلى الدوري الممتاز استعدادًا للموسم المقبل.

وعلى المستوى الفني، حمل الموسم العديد من الأرقام الجماعية اللافتة، سواء من حيث القوة الهجومية للفرق المنافسة على القمة أو الصلابة الدفاعية التي صنعت الفارق في سباق اللقب، إلى جانب أرقام فردية مميزة سجّلها عدد من اللاعبين، بين هدافين فرضوا أنفسهم بقوة، وحراس مرمى أعادوا الاعتبار للدور الدفاعي، ليخرج الدوري السوري من موسمه الحالي محمّلًا بأرقام وإنجازات ستبقى حاضرة في سجلات البطولة لسنوات طويلة.

الأقوى هجوميًا

فرض الاتحاد نفسه كأقوى فرق الدوري السوري الممتاز هجوميًا خلال الموسم، بعدما امتلك الخط الأمامي الأكثر فاعلية، ونجح لاعبوه في تسجيل 82 هدفًا، وهو أعلى رصيد تهديفي بين جميع فرق البطولة.

وجاء خلف الاتحاد في قائمة أقوى الخطوط الهجومية بتسجيله 23 هدفًا فقط، وتقاسم كل من خان شيخون وأمية المركز الثالث بين أضعف فرق الدوري هجوميًا بعدما سجل كل منهما 26 هدفًا فقط، وهي حصيلة لم تكن كافية لضمان البقاء في دوري الأضواء، فيما جاء جبلة، أحد الفرق الهابطة، في المركز الرابع بتسجيله 27 هدفًا.

خطوط الدفاع

مقابل الاتحاد الذي فرض نفسه هجوميًا، قدم حمص الفداء النموذج الأفضل على المستوى الدفاعي، بعدما امتلك أقوى خط خلفي في الدوري السوري الممتاز خلال الموسم.

احتل تشرين المركز الخامس بين أفضل الفرق هجوميًا، بعدما سجل لاعبوه 40 هدفًا خلال الموسم.

في المقابل، عانت بعض الفرق بشكل واضح على المستوى الهجومي، حيث تصدر الشعلة قائمة أضعف هجوم في الدوري بعدما اكتفى بتسجيل 15 هدفًا فقط طوال الموسم، بمعدل لم يتجاوز هدفًا واحدًا كل مباراتين، وهو رقم يعكس حجم المعاناة التي عاشها الفريق في الثلث الأخير من الملعب.

وجاء الجيش ثانيًا في قائمة أضعف الخطوط الهجومية بتسجيله 23 هدفًا فقط، وتقاسم كل من خان شيخون وأمية المركز الثالث بين أضعف فرق الدوري هجوميًا بعدما سجل كل منهما 26 هدفًا فقط، وهي حصيلة لم تكن كافية لضمان البقاء في دوري الأضواء، فيما جاء جبلة، أحد الفرق الهابطة، في المركز الرابع بتسجيله 27 هدفًا.

خطوط الدفاع

مقابل الاتحاد الذي فرض نفسه هجوميًا، قدم حمص الفداء النموذج الأفضل على المستوى الدفاعي، بعدما امتلك أقوى خط خلفي في الدوري السوري الممتاز خلال الموسم.

واستقبل الفريق 11 هدفًا فقط طوال الموسم، في رقم يعكس الانضباط التكتيكي والصلابة الدفاعية التي ميّزت مشواره حتى الجولة الأخيرة.

ولعب الحارس أحمد مدنية دورًا محوريًا في هذا الإنجاز، بعدما خرج بشباك نظيفة في 19 مباراة، ليؤكد مكانته كأحد أبرز نجوم الموسم، ويقود حمص الفداء لامتلاك أقوى خط دفاع في الدوري حتى الأمتار الأخيرة من سباق اللقب.

وجاء كل من الطليعة والوحدة في المركز الثاني ضمن قائمة أقوى الدفاعات، بعدما استقبل كل منهما 24 هدفًا فقط، فيما حل بطل الدوري الاتحاد في المركز الثالث بعدما دخل مرماه 25 هدفًا، ليجمع بين الفاعلية الهجومية والاستقرار الدفاعي في طريقه نحو التتويج.

في المقابل، دفعت بعض الفرق ثمن هشاشتها الدفاعية، حيث كان جبلة صاحب أضعف خط دفاع في الدوري بعدما استقبل 58 هدفًا، ليكون الأكثر تعرضًا للاهتزاز طوال الموسم، وهو ما انعكس بشكل مباشر على نتائجه وهبوطه إلى دوري الدرجة الأولى.

وجاء بعده كل من خان شيخون والفتوة، بعدما استقبلت شباك كل منهما 53 هدفًا، فيما واصل الشعلة معاناته على المستويين الهجومي والدفاعي، ليدخل مرماه 50 هدفًا، تلاه الشرطة الذي استقبل 47 هدفًا.

الأرقام الفردية

على المستوى الفردي، شهد الموسم تألق عدد من النجوم، إلا أن مهاجم الاتحاد أهلي حلب أحمد الأحمد فرض نفسه بوصفه اللاعب الأكثر تأثيرًا هجوميًا في الدوري السوري الممتاز، بعدما تصدر قائمة أكثر اللاعبين مساهمة في الأهداف خلال الموسم.

وأنهى الأحمد الموسم برصيد 31 مساهمة تهديفية، بمعدل مساهمة في كل جولة تقريبًا، بعدما سجل 19 هدفًا، وصنع 12 هدفًا، ليؤكد مكانته كأحد أبرز صناع الفارق في البطولة، ليس فقط بقدراته التهديفية، بل أيضًا بدوره الكبير في صناعة اللعب وقيادة هجمات فريقه.

وجاء زميله في الاتحاد، الكاميروني إيمانويل ماهوب، في المركز الثاني برصيد 28 مساهمة تهديفية، بعدما توج هدافًا للدوري بتسجيله 26 هدفًا، إلى جانب تمريرتين حاسمتين، في موسم استثنائي جعله أخطر مهاجمي البطولة.

أما المركز الثالث فكان من نصيب مهاجم الفتوة عبد الرحمن الحسين، الذي سجل 20 مساهمة تهديفية، بواقع 16 هدفًا وأربع تمريرات حاسمة، ليواصل حضوره كأحد أبرز المهاجمين المحليين وأكثرهم ثباتًا خلال الموسم.

تغييرات المدربين

كان عدم الاستقرار الفني أحد أبرز ملامح الدوري السوري الممتاز هذا الموسم، إذ لجأت عدة أندية إلى تغيير مدربيها أكثر من مرة بحثًا عن تحسين النتائج، في ظاهرة عكست حجم الضغوط التي رافقت المنافسة سواء في صراع اللقب أو الهروب من الهبوط. وتصدر أمية قائمة أكثر الأندية تغييرًا للمدربين، بعدما تعاقب على قيادته خمسة مدربين هم: عبيس إدريس، سعيد يازجي، محمد جبرة، محمد الأشقر، حمدي المصري.

وشهد الفتوة أيضًا خمسة تغييرات على رأس جهازه الفني، حيث تولى تدريبه كل من كنان ديب وإسماعيل السهو وياسر مصطفى ومعمر المصري وأنور عبد القادر.

ولم تكن الحال مختلفة في جبلة، الذي استعان بخمسة مدربين خلال الموسم، هم: محمد شديد، أكرم علي، جمال الرفاعي، سليم جبلاوي، محمد أسعد، في محاولة لإنقاذ الفريق من شبح الهبوط، لكنها لم تحقق الهدف المنشود.

كما شهد تشرين خمسة تغييرات على مستوى الجهاز الفني، حيث تعاقب على تدريبه أحمد حاج عبدو وماهر البحري وكنان ديب وهشام كردغلي ومحمد اليوسف، في واحد من أكثر المواسم اضطرابًا على الصعيد الفني للنادي.

أما الشعلة فقد اكتفى بتغيير جهازه الفني ثلاث مرات، حيث تناوب على تدريبه هشام الشربيني ورائد البلخي وياسر مصطفى، دون أن تنجح هذه التغييرات في تحسين نتائجه أو إبعاده عن دائرة المعاناة.

تتويج نادي أهلي حلب بلقب الدوري السوري الممتاز لموسم 2025-2026 في ملعب الحمدانية بحلب – 3 تموز 2026 (النادي الاتحاد الرياضي)

بعد تجاوز الدور الأول..
طريق صعب لسلة سوريا نحو كأس العالم

أنهى المنتخب السوري لكرة السلة مشواره في الدور الأول من التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم، التي تستضيفها قطر في الفترة بين 27 من آب و12 من أيلول 2027.

وتم تحديد قائمة الفرق الـ12 المشاركة في الدور الثاني المرتقب من التصفيات الآسيوية لكأس العالم لكرة السلة 2027، وذلك بعد انتهاء الدور الأول في 6 من تموز الحالي.

ويستعد المنتخب السوري لخوض منافسات الدور الثاني، التي تبدأ في آب المقبل، حيث تنتظره مواجهات قوية أمام منتخبات أستراليا ونيوزيلندا والفلبين، كما تضم مجموعته منتخبي الأردن وإيران، إلا أن المنتخب السوري لن يواجههما مجددًا.

أما المجموعة الثانية فتضم منتخبات لبنان واليابان وقطر وكوريا الجنوبية والصين والمملكة العربية السعودية، التي ستتنافس فيما بينها على بطاقات التأهل إلى النهائيات.

وأكد المدرب السوري عدي خباز، لعنب بلدي، أن أداء المنتخب في المرحلة الماضية كان مقبولًا، مستشهدًا بالنتيجة الإيجابية التي حققها أمام العراق ضمن منافسات النافذة الثالثة، إلى جانب المستوى الجيد الذي قدمه في مباراته المؤجلة من النافذة الثانية أمام إيران.

وأشار خباز إلى أن أداء المنتخب في مواجهة إيران ضمن النافذة الثالثة لم يكن بالمستوى المطلوب، مستندًا في تقييمه إلى نتيجة المباراة والإحصائيات الخاصة بها.

وفيما يتعلق بانسجام اللاعبين، أوضح خباز أن مستوى الانسجام يعد مقبولًا، نظرًا إلى استقرار التشكيلة خلال الفترات الماضية، حيث لم تطرأ سوى تغييرات محدودة لا تتجاوز لاعبين أو ثلاثة مقارنة بالنوافذ السابقة، لافتًا إلى أن معظم العناصر الحالية موجودون مع المنتخب منذ فترة ولم تشهد القائمة تغييرات جذرية.

وعن المرحلة المقبلة، وصف خباز مباريات الدور المقبل بأنها ستكون في غاية الصعوبة، معتبرًا أن حظوظ المنتخب في المنافسة على التأهل إلى كأس العالم تبدو محدودة.

وأضاف خباز أن المرحلة المقبلة تتطلب وضع خطة واضحة ومدروسة، خاصة أن المنتخبات التي سيواجهها المنتخب السوري تمتلك مستويات عالية، ومنافستها تحتاج إلى عمل طويل الأمد ومنظم.

سبع بطاقات للمنافسة

في هذا السياق، أوضح مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد العربي السوري لكرة السلة، مهند ملص، لعنب بلدي، أن النافذة المقبلة ستقام بنظام التجمع في الفلبين، وتتكون من مباراتين فقط لكل منتخب.

ويتأهل عن قارتي آسيا وأوقيانوسيا ثمانية منتخبات إلى نهائيات كأس العالم، بحسب ما صرح ملص، إلا أن أحد هذه المقاعد محجوز مسبقًا لقطر بصفتها الدولة المستضيفة، ما يعني أن المنافسة ستكون على سبع بطاقات فقط.

ووفقًا لملص، سيتم تقسيم المنتخبات إلى مجموعتين، تضم كل منهما منتخبات من آسيا وأوقيانوسيا، على أن يتأهل أصحاب المراكز الثلاثة الأولى في كل مجموعة مباشرة إلى النهائيات، ليكتمل بذلك تأهل ستة منتخبات.

وأضاف مدير المكتب الإعلامي في اتحاد السلة أن المقعد السابع والأخير سيكون من نصيب أفضل منتخب يحتل المركز الرابع بين المجموعتين.

وجاء تأهل المنتخب السوري إلى الدور الثاني بعد أن حقق فوزين على المنتخب العراقي، الأول (78-70)، والثاني (81-79)، مقابل أربع هزائم، منها اثنتان أمام الأردن (59-74) و(48-100)، واثنتان أمام إيران (68-72) و(52-73).

وبحسب الاتحاد الدولي لكرة السلة (فيبا)، يبدأ المنتخب السوري مشواره في الدور الثاني بمواجهة أستراليا في 28 من آب المقبل، قبل أن يواجه نيوزيلندا في 30 من الشهر ذاته، ثم سيلعب مع الفلبين في 27 من تشرين الثاني، ونيوزيلندا في 30 من الشهر نفسه، قبل أن يختتم مبارياته بمواجهة أستراليا في 25 من شباط 2027، والفلبين في 28 من الشهر نفسه.

لاعب من منتخب السوري لكرة السلة أمام نظيره العراقي في تصفيات كأس العالم 2027 - 2 تموز 2026 (FIBA)

بطارية تنفد وسخونة مفاجئة..
كيف تعرف أن هاتفك مخترق؟

تحوّل الهاتف الذكي إلى مستودع شامل لأدق تفاصيل حياتنا وأسرارنا المالية والمهنية، مما يجعل التسلل إليه واختراقه تهديدًا مباشرًا للخصوصية والأمان، وهو ما يطرح السؤال الأبرز: كيف نكتشف المؤشرات الأولية لهذا التهديد قبل فوات الأوان؟

في هذا السياق، أكدت مهندسة البرمجيات آلاء الجدوع، في حديث إلى عنب بلدي، أن الهاتف المخترق لا يصمت أبدًا، بل يبث إشارات وتنبيهات خفية مستمرة، وهي دلائل بسيطة لا تطلب تخصصًا تقنيًا معقدًا، بل تحتاج فقط من المستخدم إلى أن يمعن النظر ويلاحظ التغيرات الطفيفة التي تطرأ على سلوك جهازه اليومي.

إشارات تحذيرية

استعرضت الاختصاصية أبرز هذه العلامات السلوكية التي تكشف اختراق الهاتف:

• بطارية الهاتف: كل منا يعرف هاتفه متى يحتاج إلى شحنه، وإلى أي وقت يمكن أن يحافظ على هذا الشحن. إذا لاحظت فجأة أن شحن البطارية ينفد ضمن استخدامك المعتاد، فهذا يعني أن هناك شيئًا يعمل في الخلفية ويلتهم الطاقة بصمت، وهذا الشيء قد يكون برمجية ضارة لا تريدك أن تراها.

• سخونة الهاتف: كل هاتف يسخن عند اللعب أو مشاهدة الفيديو، لكن إذا أصبح هاتفك ساخنًا وهو في جيبك، أو خلال استخدام بسيط، فهذا مؤشر قوي، فالسخونة هنا لا تتعلق بالاستخدام، بل بعمل شاق يقوم به برنامج لا تعرف عنه شيئًا.

• زيادة استهلاك البيانات: إذا فوجئت بأن باقة الإنترنت تنفد في أيام، أو أن الفاتورة ارتفعت دون سبب، فقد يكون هناك تطبيق خبيث يرسل بياناتك إلى جهة مجهولة، دون إذنك.

• ظهور تطبيقات غريبة: تصفح قائمة تطبيقاتك بين الحين والآخر إذا وجدت اسم تطبيق لا تتذكر تثبيته، أو يحمل اسمًا غريبًا لا معنى له، فلا تتردد في حذفه فورًا.

• الإعلانات المنبثقة: إذا بدأت تظهر فجأة على شاشة القفل، أو على سطح المكتب، أو في تطبيقات لم تكن تظهر فيها من قبل، هذه العلامة تعني أن هاتفك قد أصيب ببرمجية إعلانية.

دليل إنقاذ الهاتف المخترق

قالت الجدوع إنه لا داعي للخوف في حال ملاحظة هذه العلامات، فالموقف قابل للحل من خلال:

• أعد تشغيل هاتفك في الوضع الآمن: هذه الميزة موجودة في معظم هواتف "الأندرويد"، وتعمل على إيقاف تشغيل كل التطبيقات التي قمت بتثبيتها، وتشغيل التطبيقات الأساسية فقط، إذا اختفت المشكلة في هذا الوضع، فهذا دليل قاطع أن السبب تطبيق قمت بتثبيته مؤخرًا.

• ابحث بين التطبيقات التي قمت بتثبيتها، واحذف أي تطبيق تشك فيه، أو لا تعرف مصدره.

• حمّل تطبيقًا موثوقًا لمكافحة الفيروسات من المتجر الرسمي، وأجر فحصًا شاملًا لهاتفك، مثل: "Norton 360"، "Bitdefender Mobile Security"، "Kaspersky"، "McAfee".

• غيّر كلمات المرور المهمة، خاصة تلك التي تتعلّق بحساباتك المصرفية والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

ولفتت الجدوع إلى أنه إذا استمرت المشكلة ولم تجد حلًا، فالحل الأخير هو إعادة ضبط المصنع. احفظ نسخة احتياطية من صورك ورسائلك وجهات الاتصال، ثم نفذ إعادة الضبط، هذه العملية تزيل كل شيء حتى البرمجيات العنيدة.

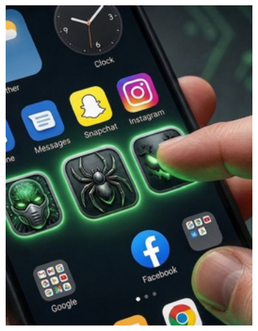

"البحصة".. حي يحمل ملامح نهر بردى

يقع حي البحصة غرب سوق ساروجة، في موقع يتوسط العاصمة دمشق، ويربط بين ساحة المرجة وبوابة الصالحية عبر شارع يوسف العظمة، ما جعله أحد الممرات الحيوية في قلب المدينة.

تاريخيًا، ورد اسم "البحصة" ضمن نطاق المحاكم الشرعية في دمشق عام 1021 هـ، وكان تابعًا لجادة الأحمدية، التي كانت تنقسم إلى قسمين: "البحصة الجوانية" و"البحصة البرانية". وتعود تسمية "البحصة" إلى لفظة عامية مشتقة من كلمة "الحصى"، وقد أُطلق هذا الاسم على المنطقة في إشارة إلى طبيعتها الجغرافية المرتبطة بمجرى نهر بردى، إذ كان الحي يقع على الحافة الشمالية للنهر شمالي ساحة المرجة، عندما كان مجرى بردى أوسع مما هو عليه اليوم، الأمر الذي أدى إلى تراكم الحصى والأحجار الصغيرة في المنطقة، فارتبط اسم الحي بهذه الظاهرة الطبيعية.

ويعكس اسم حي "البحصة" نمطًا شائعًا في دمشق القديمة، حيث كانت تُطلق أسماء الأحياء غالبًا وفق خصائصها الطبيعية أو الجغرافية. ويعد حي "البحصة" اليوم من المناطق الحيوية في وسط مدينة دمشق، حيث يتميز بطابعه التجاري والخدمي القريب من ساحة المرجة، ما جعله نقطة وصل مهمة بين عدد من الأحياء الدمشقية القديمة مثل سوق ساروجة، والعمارة، والحريقة، وبين مركز المدينة الذي نشأ حول ساحة المرجة، مع ظهور الشوارع المنظمة والمباني التجارية والإدارية الحديثة خلال بدايات القرن الـ20.

تطور الحي عبر الزمن من منطقة ذات طابع مرتبط بنهر بردى وتفرعاته إلى منطقة حضرية نشطة، حيث انتشرت فيه الأسواق والمحال التجارية والمكاتب والخدمات، وهو واحد من أهم المراكز التجارية، خاصة في مجالات الإلكترونيات والتكنولوجيا وخدمات الكمبيوتر.

ويُعرف عن منطقة "البحصة" كثافة الحركة فيها، نظرًا إلى وقوعها على محاور مواصلات رئيسة داخل دمشق، مما جعلها منطقة عبور يومي لعدد كبير من السكان.

مشاريع عمرانية في "البحصة"

يعد حي "البحصة" من المناطق التي تشهد حراكًا عمرانيًا واستثماريًا ضمن مركز مدينة دمشق في الوقت الحاضر، حيث تُطرح فيه مشاريع تطوير حديثة، من أبرزها مشروع "برج الجوهرة"، الذي وضع وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، حجر أساسه بتكلفة إجمالية تقدّر بنحو 100 مليون دولار.

ومن المتوقع أن يضم المشروع مرافق تجارية وإدارية وسكنية وسياحية، ليكون مجمعًا متكاملًا للأعمال والضيافة والتجزئة في وجهة واحدة، بما يعزز من الطابع الحضري الحديث للمنطقة، ويؤكد استمرار تحولها إلى مركز أعمال واستثمار في دمشق.

بعد حي البحصة بدمشق من أهم المراكز التجارية خاصة في مجالات الإلكترونيات والتكنولوجيا وخدمات الكمبيوتر – 5 تموز 2026 (عنب بلدي)

كتاب
"فقهاء الظلام"..
عائلة تطاردها خطايا الماضي

في رواية "فقهاء الظلام"، يفتتح سليم بركات حكايته بزواج الملا بينياف، رجل الدين الكردي، من برينا ابنة مهرّب التبغ عفدي ساري، لتجمع المصاهرة عالمين متناقضين بين التدين والتهريب، فيما يبتعد بركات عن السرد الواقعي التقليدي في الرواية، ليبني عالمًا تتداخل فيه الأسطورة والذاكرة الشعبية.

ومن هذا الزواج يولد بيكاس، الطفل الذي لا يخضع لقوانين الزمن، إذ يكبر خلال ساعات قليلة، فيتحدث منذ ولادته، ويبلغ الـ30 قبل انقضاء يومه الأول، ويتسارع عمره بصورة خارقة، في واحدة من أبرز صور الواقعية السحرية التي تقوم عليها الرواية، أما والحال تلك، فيقف والده، الملا بينياف، عاجزًا عن تفسير ما يحدث، بينما تتحول ولادة ابنه إلى حدث يتجاوز حدود العائلة لتصبح حديث المجتمع بأكمله.

ويعد الطفل الشخصية المحورية في النص، ومن خلال ولادته الاستثنائية وكسر قوانين الزمن، فإن هذه الرواية تؤسس منذ بداياتها للطابع الغرائبي الذي يحكم الرواية منذ صفحاتها الأولى.

ولا يتوقف خرق الواقع عند بيكاس، بل يتزامن ميلاده مع سلسلة جرائم يقودها خاله مجيدو، الذي يقتل أحد منافسيه في تجارة التهريب، ثم يلاحق أفراد عائلته في مجزرة تهدف إلى قطع طريق الثأر.

ومع اتساع دائرة العنف، تبدأ اللعنة بالتسلل إلى الأسرة، فيتحول بيكاس إلى حضور غامض يطارد أفرادها، بينما يفقد مجيدو وعمه ثم عفدي ساري توازنهم النفسي، ويغدو الجنون جزءًا من مصير العائلة.

ومن خلال هذه الحكاية، يربط بركات بين مصير الأسرة والسؤال الكردي، إذ يتحول تقلص المكان وضيق الجغرافيا إلى هاجس يلاحق الشخصيات باستمرار، فالحوار لا يدور حول حدود مرسومة على الخرائط فحسب، وإنما حول أرض تنكمش وهوية تبحث عن موطئ قدم، فيما يبدو الزمن نفسه مختلًا، يتسارع أحيانًا ويتوقف أحيانًا أخرى.

لا يعتمد بركات على حبكة تقليدية أو تسلسل زمني، وإنما ينسج عالمه من حكايات متشابكة، تمتزج فيها الوثيقة التاريخية بالفانتازيا، والرؤى الشعبية بالنزعة الصوفية، لتغدو الرواية أقرب إلى محاولة لإعادة تخيل تاريخ الجزيرة السورية من خلال الأسطورة لا من خلال الوقائع وحدها.

وتدفع الرواية عناصر الواقعية السحرية إلى أقصاها، ففي أحد أكثر مشاهدها غرابة، يقطع عفدي ساري أصابع معلم اشتراكي بعد اكتشاف سخريته من الدين، ثم يدفنها في باحة المنزل، قبل أن تنبت من جديد كالنبات، وبذلك تمتزج الأسطورة بالحياة اليومية، ويصبح العجيب جزءًا من الواقع.

من سليم بركات؟

سليم بركات شاعر وروائي سوري، ولد عام 1951 في قرية موسيسانا التابعة لمدينة عامودا بريف القامشلي.

انتقل عام 1970 إلى دمشق لدراسة الأدب العربي، لكنه غادرها بعد عام إلى بيروت، حيث أقام حتى عام 1982، وخلال تلك الفترة أصدر عددًا من دواوينه الشعرية وكتب في السيرة والمذكرات.

لاحقًا انتقل إلى قبرص، حيث عمل مديرًا لتحرير مجلة "الكرمل" الثقافية الفلسطينية التي كان يرأس تحريرها الشاعر محمود درويش، قبل أن يستقر عام 1999 في السويد، حيث يواصل تجربته الأدبية.

تعد "فقهاء الظلام" أول رواية لسليم بركات، وهي أيضًا من أكثر أعماله حضورًا في الدراسات النقدية، لما تقدمه من لغة كثيفة وبناء رمزي، وتجربة سردية تجمع بين التاريخ والأسطورة والخيال.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 12 تموز / يوليو 2026
العـــدد 751 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

أحد أهم رموز الحوار في الشرق

دير "مار موسى الحبشي".. التاريخ يعيش فوق جبال القلمون

عنب بلدي – أمير حقوق

ينتصب دير "مار موسى الحبشي" في أعالي جبال القلمون بريف دمشق، حيث يلامس الصخر زرقة السماء، وحيث لا يسمع سوى صفير الريح وهدوء الطبيعة، وكأنه حارس لذاكرة سوريا الممتدة منذ أكثر من 14 قرنًا.

الوصول إلى الدير ليس رحلة عادية، بل تجربة تبدأ بصعود مئات الدرجات الحجرية، وكأن الزائر يترك ضجيج العالم خلفه، ليقترب شيئًا فشيئًا من مكان اختلط فيه التاريخ بالإيمان، والفن بالحياة، والحوار بالإنسانية.

هذا الدير ليس مجرد بناء أثري، ولا مجرد مقصد ديني، بل هو حكاية أجيال من الرهبان والنسّاك، وحكاية أهالٍ حافظوا عليه، وزوّار حملوا ذكراه معهم إلى مختلف أنحاء العالم.

ومن بين جدرانه القديمة خرجت رسائل تدعو إلى التعايش والمحبة، حتى غدا اسمه معروفًا في الأوساط الثقافية والدينية بوصفه أحد أبرز رموز الحوار في الشرق.

الدير الذي حرسه الجبل

على السفح الشرقي لسلسلة جبال القلمون، على بعد نحو 18 كيلومترًا من مدينة النبك، يقف دير "مار موسى الحبشي" على ارتفاع يزيد على 1300 متر عن سطح البحر.

ومنذ اللحظة الأولى، يدرك الزائر أن اختيار هذا المكان لم يكن مصادفة، فقد اختاره الرهبان الأوائل ليكون بعيدًا عن صخب المدن، قريبًا من السكون الذي يفتح باب التأمل والصلاة.

وتشير الدراسات الأثرية والمخطوطات السريانية إلى أن الحياة الرهبانية في هذا الموقع تعود إلى القرن السادس الميلادي على الأقل، بينما ازدهر الدير خلال العصور الوسطى، ليصبح محطة للرهبان والحجاج والمسافرين القادمين بين دمشق وحمص.

ولا تزال الكنيسة القديمة تحتفظ بجدرانها الحجرية وجدارياتها النادرة التي تعد من أجمل اللوحات المسيحية في الشرق، وقد أعادت أعمال الترميم الحديثة إظهار ألوانها بعد أن بقيت مخفية تحت طبقات من الكلس لقرون طويلة.

رحلة تبدأ بدرج وتنتهي بدهشة

لا يصل أحد إلى الدير بالسيارة حتى بابه، فالصعود يتم عبر مئات الدرجات الحجرية التي تتعرج بين الصخور، وهي رحلة يصفها كثير من الزوار بأنها جزء من التجربة الروحية نفسها.

ومن أعلى الدير تمتد البادية السورية أمام الناظر بلا نهاية، بينما تتناثر قرى القلمون في الأسفل، في مشهد يجعل المكان أشبه بشرفة مفتوحة على التاريخ.

يصف أيمن عوض أحد الزوار، رحلته إلى دير "مار موسى الحبشي" بأنها تبدأ بالتحدي قبل أن تتحول إلى حالة من التأمل.

وقال أيمن لعنب بلدي، إن مئات الدرجات الحجرية التي تفصل أسفل الجبل عن الدير لا تبدو مجرد طريق للوصول، بل تجربة تدفع الزائر إلى التمهل والتأمل مع كل خطوة.

وأضاف أن أول ما استوقفه عند بلوغ الدير لم يكن حجارته القديمة أو جدارياته الأثرية، وإنما ذلك الصمت العميق الذي يلف المكان، حتى يشعر الزائر وكأنه ابتعد عن إيقاع الحياة اليومية ودخل زمنًا آخر يحتفظ بذاكرة قرون طويلة.

> أول ما استوقفني عند بلوغ الدير لم يكن حجارته القديمة أو جدارياته الأثرية، وإنما ذلك الصمت العميق الذي يلف المكان، حتى يشعر الزائر أنه دخل زمنًا آخر.
>
> أيمن عوض – أحد زوار دير "مار موسى الحبشي"

الأب باولو.. عندما عاد النبض إلى الدير

ظل الدير لسنوات طويلة شبه مهجور، إلى أن وصل إليه الراهب اليسوعي الإيطالي الأب باولو دالوليو، في مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

ولم يكن يتوقع أن تتحول زيارته إلى مشروع حياة، لكنه رأى في المكان كنزًا حضاريًا يستحق أن يعود إليه النبض.

بمشاركة أبناء مدينة النبك والقرى المجاورة، بدأت أعمال الترميم حجرًا بعد حجر، وساعد الأهالي آنذاك في نقل مواد البناء وصيانة الجدران، حتى عاد الدير تدريجيًا إلى الحياة.

ولم يقتصر المشروع على ترميم المباني، بل امتد إلى إحياء رسالة المكان، فأسس الأب باولو مع رفاقه جماعة رهبانية جعلت من الصلاة والعمل والضيافة والحوار أسلوبًا للحياة.

ومع مرور السنوات أصبح الدير يستضيف رجال دين مسلمين ومسيحيين، وباحثين ومتصوفة وطلابًا من بلدان مختلفة، يناقشون قضايا الحوار والتعايش واحترام التنوع، حتى تحول إلى أحد أشهر مراكز الحوار الإسلامي- المسيحي في المنطقة.

حكايات لا تزال تعيش بين الجدران

لكل حجر في الدير قصة، فهناك رواية القديس مار موسى الحبشي الذي اختار حياة الزهد في جبال القلمون، وهناك قصة الجداريات التي عادت إلى النور بعد قرون من الاختفاء، وهناك أيضًا قصص آلاف الزائرين الذين وجدوا في المكان شيئًا مختلفًا عن أي موقع أثري آخر.

ومن أكثر المحطات تأثيرًا في تاريخ الدير الحديث، اختفاء الأب باولو دالوليو عام 2013، في أثناء وجوده بمدينة الرقة، وهي حادثة لا يزال الغموض يحيط بها، لكنها لم تُلغِ الرسالة التي عمل على ترسيخها، وهي أن الحوار بين البشر يبقى أقوى من الانقسام.

ماذا يقول أهالي المنطقة؟

يرى كثير من أبناء مدينة النبك والقرى المحيطة أن الدير جزء من هويتهم المحلية، وليس معلمًا يخص طائفة بعينها.

وقال محمد عينية وهو من أبناء المنطقة، إن أهالي النبك شاركوا في ترميم الدير واستقبال زواره، وإنهم اعتادوا رؤية وفود من مختلف الجنسيات تصعد إليه طوال سنوات.

وأضاف أن العلاقة بين الدير والمجتمع المحلي كانت قائمة على التعاون والاحترام المتبادل، وأن الزوار كانوا يتوقفون في أسواق النبك ومنازل أهلها قبل متابعة رحلتهم إلى الدير، مما أسهم في تنشيط الحركة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وبحسب تعبيره، فإن الدير لم يكن يومًا معزولًا عن محيطه الاجتماعي، رغم موقعه المرتفع بين الجبال.

أكثر ما كان يلفت انتباه الضيوف هو المشهد البانورامي المطل على البادية السورية، إضافة إلى حالة الهدوء التي تمنح المكان خصوصية نادرة، وتجعل كثيرًا من الزوار يغادرون وهم يحملون انطباعًا يتجاوز قيمته الأثرية إلى تجربة إنسانية وروحية متكاملة، بحسب محمد.

> دير "مار موسى الحبشي" لم يكن يومًا معزولًا عن محيطه الاجتماعي، بل كانت العلاقة بين الدير والمجتمع المحلي بالنبك قائمة على التعاون والاحترام المتبادل.
>
> محمد عينية – من أهالي مدينة النبك

الدير اليوم.. ذاكرة لا تزال تنبض

رغم ما مرت به سوريا من ظروف صعبة خلال السنوات الأخيرة، بقي اسم دير "مار موسى الحبشي" حاضرًا في ذاكرة السوريين والمهتمين بالتراث العالمي.

فهو ليس مجرد أثر تاريخي، بل مساحة تلتقي فيها الحضارات، وتتجاور فيها الذاكرة الدينية مع الهوية الوطنية، ويصبح الاختلاف سببًا للحوار لا للخلاف.

ولعل أجمل ما يميز هذا المكان أن الزائر يغادره وهو يحمل معه أكثر من صورة جميلة، يحمل شعورًا بأن التاريخ لا يعيش في الكتب وحدها، بل في الأماكن التي استطاعت أن تحفظ روحها عبر القرون، وأن تبقى مفتوحة لكل من يبحث عن السلام والمعرفة والإنسان.

يقع دير مار موسى الحبشي على السفح الشرقي لسلسلة جبال القلمون ويبعد نحو 18 كيلومترًا عن مدينة النبك – 24 أيلول 2025 (سانا)

حديث الكرة والمونديال

خطيب بدلة

أحب الفرجة على مباريات كرة القدم، ولا أحب الحديث عنها، ولكنني أصبحت، من خلال الأصدقاء الذين يعلقون عليها، عليمًا بكثير من دهاليزها وخفاياها، وأعتقد أنني أستطيع التعليق على بعض أحداثها، بطريقتي الخاصة طبعًا.

إذا أنت أمضيت نصف ساعة من الزمان، تقلب صفحات "الفيسبوك"، في أثناء هذا المونديال الأخير، لخرجت بانطباع غريب جدًا، وهو أن الشخص الذي يتفرج، ليس متفرجًا عابرًا، بل أمضى قسمًا كبيرًا من حياته لاعبًا، أو مدربًا، أو معلقًا تلفزيونيًا، أو حكم ساحة، وبفضل "الفيسبوك" الذي يتيح للمرء الكتابة والنشر، في اللحظة التي يختارها، تجد التعليقات الناقدة لما يجري في الملعب، تنشر ابتداء من الدقائق الأولى لانطلاق كل مباراة. فمثلًا، يوم الثلاثاء الماضي، بعدما صد حارس مرمى منتخب مصر، مصطفى شوبير، ضربة الجزاء التي نفذها مهاجم الأرجنتين ميسي، وصد، بعدها، كرة خطيرة، بدأت المطالبات بإقامة تمثال لمصطفى، على السريع، وبعد الهدفين المصريين، أيقن الإخوة المعلقون "الفيسبوكيون" أن مصر تأهلت للدور القادم، وبدأوا يتساءلون عن الفريق الذي سيواجه الفريق المصري، في دور الثماني، يا ترى الكولومبي، أم السويسري؟

كان المعلق الرياضي الراحل، عدنان بوظو، يتحدث في البديهيات، ولكنه يعطيها زخمًا لفظيًا وكأنها معلومات مأخوذة من مصادر خاصة، أو من داخل الكواليس. ففي كل مباراة، تقريبًا، كان يخبرنا أن حكم الساحة هو "الميقاتي" الوحيد في المباراة، ونحن كنا نصدقه، ونردد عبارته، مع أنها بديهية، فمن غير المعقول أن ينهي المباراة حكم التماس، أو الفتى الذي يجمع الكرات، أو أحد أفراد الجمهور. وما يجري، في المونديال الأخير، وبفضل "الفيسبوك"، أصبح المتفرجون حكامًا، لا يقترحون، بل يقررون أن اللاعب الفلاني كان يستحق الطرد، وأن ضربة الجزاء التي أعطيت للفريق الفلاني غير صحيحة، وكتب أحدهم أن نتيجة الـ2-3 كان يستحقها الفريق المصري، وليس الأرجنتيني، ولكن "الحكم عرصا".

في السنوات الأخيرة، قبل مغادرتي سوريا، كنت أحضر، برفقة صديقي الأديب الراحل تاج الدين الموسى، كل مباريات فريق أمية التي تقام في الملعب البلدي بإدلب. كانت الفرجة على الجمهور، بالنسبة إلي، لا تقل أهمية عن الفرجة على وقائع المباراة، وخلال تلك الفرجات الكثيرة، ترسبت في قعر ذاكرتي معلومة كان الجمهور ينشدها، مع صفقة ثلاثية متكررة، هي "الحكم عرصا"، وفي كثير من الأحيان كانت الجماهير تغتاظ من الحكم إلى درجة لا توصف، ومع ذلك كانت تتركه بحاله، وتسب على أخته! ولم يكن في مقدوري، أو مقدور أي فرد آخر في هذه البلاد المناضلة، أن يعاند الجماهير، أو أن يستفسر منها عن صحة مقولة رددتها، كأن يسألهم: يا ترى الحكم عنده أخت، أم أنه وحيد؟ وإذا كان هو الذي أنذر لاعب فريقنا، دون وجه حق، أو أعطى الفريق الآخر ضربة جزاء، ما علاقة أخته بالموضوع؟ وهناك سؤال افتراضي آخر، قد يبدو غريبًا بعض الشيء، وهو: إذا كان الحكم عرصا، بالفعل، ما الذي يمنع من أن يكون تحكيمه جيدًا؟ ألا يوجد فرق جدي، بين المهنة، والهواية؟

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper